قراءة في الديمقراطية الاجتماعية ٢

سايمون فاوت وآخرون

الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية

الطبعة الثانية - ٢٠١٤

AKADEMIE FÜR SOZIALE DEMOKRATIE

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الناشر منظّمة فريدريش ايبرت، Friedrich Ebert Stiftung

غير مخصص للبيع

منظمة فريدريش ايبرت
جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن اعادة طبع ، نسخ أو استعمال اي جزء من هذه المطبوعة من دون اذن مكتوب من الناشر
الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر منظمة فريدريش إيبرت أو المحرر

تحرير: د. يوسف منصور، وخولة ياسين، مديرة البرامج في منظمة فريدريش ايبرت
تصميم الغلاف: Frederic Cilon; Nyul/Hans12/Chesse, fotolia
التنسيق: مجموعة يا دنيا

قراءة في الديمقراطية الإجتماعية ٢

سايمون فاوت وآخرون

الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية

الطبعة الثانية - ٢٠١٤

قائمة المحتويات (فهرست)

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الطبعة الألمانية الثالثة	٩
مقدمة الطبعة الدولية	١١
١. مدخل	١٥
٢. نظريات إقتصادية أساسية	**٢١**
٢,١. آدم سميث – مؤسس الليبرالية الإقتصادية	٢٥
٢,٢. نقد كارل ماركس للرأسمالية	٢٨
٢,٣. جون مايزرد كينز: إدارة الرأسمالية	٣٣
٢,٤. الأنماط المثالية للنظرية الإقتصادية	٣٥
٢,٥. علم الإقتصاد اليوم	٤٠
٣. الأنظمة الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي	**٥١**
٣,١. الرأسمالية والديمقراطية	٥١
٣,٢. الرأسمالية المنظمة وغير المنظمة	٥٤
٣,٣. الإطار الجديد الناجم عن العولمة	٥٩
٤. توجهات الديمقراطية الإجتماعية في السياسات الإقتصادية	**٦٥**
٤,١. القيم الأساسية	٦٥
٤,٢. الحقوق الأساسية	٦٨
٤,٣. مرتكزات السياسات الإقتصادية	٧٣
٤,٤. إسهاب: قياس كمّي للنمو الإقتصادي	٧٩
٥. مقارنة بين البرمجة الإقتصادية للأحزاب	**٨٥**
٥,١. برنامج هامبورغ: البرنامج المبدئي للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ألمانيا (SPD)	٨٦
٥,٢. مبادئ أساسية لألمانيا - برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)	٨٩
٥,٣. «المستقبل نضر الإخضرار» - البرنامج المبدئي لإئتلاف٩٠ /الخضر	٩١
٥,٤. «مبادئ فيزبادن»- للحزب الديمقراطي (FDP)	٩٣
٥,٥. «أركان الزوايا البرنامجية» لحزب «اليسار»	٩٥
٥,٦. تقييم البرامج على ضوء أهداف الديمقراطية الإجتماعية	٩٦

٦. أنظمة إقتصادية: نماذج بلدان مختارة **١٠٣**

٦,١. الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٣

٦,٢. بريطانيا العظمى ١٠٧

٦,٣. ألمانيا ١١٢

٦,٤. اليابان ١٢٠

٦,٥. السويد ١٢٥

٧. سياسات إقتصادية محددة: أمثلة من الواقع العملي **١٣٣**

٧,١. السياسة البيئية للقطاع الصناعي - سياسة تنمية لمستقبل مستدام ١٣٥

٧,٢. سياسة الموازنة العامة - بماذا ندين لألمانيا ١٣٨

٧,٣. مخاطرات الخصخصة وفرصها ١٤٢

٧,٤. العمل الجيد والمشاركة في صنع القرار: سياسة العمل الجيد ١٤٧

٧,٥. السجال حول الحد الأدنى للأجور ١٥٣

٨. دعوة لمواصلة التفكير **١٦١**

مراجع وأدبيات ١٦٥

إثنا عشر كلمة هامة كروؤس أقلام ١٦٨

تعليقات على الطبعة الأولى ١٦٩

عن المؤلفات والمؤلفين ١٧١

تقديم

آنيا فيلر-تشوك
المديرة المقيمة، منظمة فريدريش إيبرت/ مكتب الأردن والعراق.

إن تحقيق العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروات والموارد تعد من التحديات الرئيسية للعديد من البلدان في الشرق الأوسط، حيث غالبا ما تكون نسب التفاوت في الدخل هائلة. ومما لا يثير الدهشة أن التصدي لهذه القضايا يعد مطلبا منتظما في الاحتجاجات الشعبية، وعلى الأخص خلال انتفاضات الربيع العربي. ومع ذلك، لم يتغير شيء يذكر حيث بقيت هذه القضايا عالقة كما كانت عليه سابقا.

وبما أن هناك القليل من المراجعات الأدبية التي تتناول هذه المواضيع لتوفيرها لجمهور أوسع، وعند صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب باللغة العربية عام ٢٠١٢، واستقبل استقبالا إيجابيا من قبل القراء، ارتأت منظمة فريدريش ايبرت إصدار الطبعة الثانية من الكتاب والذي تم تحديثه وصقل ترجمته إلى اللغة العربية، وخاصة فيما يتعلق ببعض المصطلحات الإقتصادية.

نأمل أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرجعا قيما لكم. حيث تهدف منظمة فريدريش إيبرت إلى توفير المراجع الغنية في حقول المعرفة السياسية والإجتماعية والإقتصادية للقراء المهتمين، وأن تكون سهلة الوصول ومفهومة للجميع. حيث تسعى المنظمة إلى تمكين المواطنين من تثقيف أنفسهم والمشاركة الفعالة في الخطاب العام حول القضايا المركزية لبلدانهم.

كما نشكركم قراءنا الأعزاء على اهتمامكم المتواصل بأنشطة ومنشورات منظمة فريدريش إيبرت، ونأمل أن يضيف هذا الكتاب لكم قيمة ثاقبة وقراءة ثرية.

مقدمة للطبعة الألمانية الثالثة

كانت الأزمة المالية العالمية نقطة تحول، فالمشاكل التي تواجهنا تتعدى كونها مجرد التعامل مع تبعات معينة للأزمة بل تعنى بمرتكزات مجتمعنا الأساسية، حيث أصبح من الواجب أن نقرر كيف نريد أن نعيش ونعمل، ليس فقط في بضع السنوات التالية بل في العقود القادمة. ما هو الشكل الذي سيتخذه نظام إقتصادي عادل يرتكز على التكافل الإجتماعي؟ ما هو نوع التوازن الذي يجب إيجاده بين الدولة والسوق؟ وكيف يمكن أن تسود سياسة إقتصادية حديثة للديمقراطية الإجتماعية وترتكز على منحى قيمي؟

تلك أسئلة رئيسية لكل من يريد أن يشارك في الحوار ويساهم بفعالية سياسيا. فلقد هُمّش الاعتقاد بالسوق غير المنضبط وأصبحت الفرصة متاحة الآن لوضع نهج جديد، ولكن فقط أولئك الذين يعرفون جيداً إلى أين سيقودهم الطريق يستطيعون أن يُلهموا الآخرين لاعتناق مبادئهم وتحقيق أهدافهم مما يزيد من أهمية التيقن من النهج المتبع قبل البدء به.

لذا يهدف هذا الكتاب إلى أن يساهم في توضيح وترسيخ مبادئ السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية، حيث يتناول توضيحات لنظريات إقتصادية هامة، وتوصيف لأنظمة إقتصاديه وتحديد لقيم وتوجهات أساسية فيما يتم طرح السؤال عن معنى هذه القيم بالتحديد بالنسبة لوضع سياسة إقتصادية ثابتة للديمقراطية الإجتماعية. ومن الواضح أنه ليس بالإمكان تقديم أجوبة نهائية لبعض هذه الأسئلة، فللتوصل إلى سياسة ناجحة يجب إعادة النظر والتفكير والتعليل وبشكل متواصل في ما يمكن أن يكون سياسة إقتصادية تليق بالديمقراطية الإجتماعية. لذا ليس هدف الكتاب بالضرورة أن يقدم أجوبة نهائية بل هو دعوة للقراءة والتفكير بشكل أعمق في هذه الأمور.

الكتاب هو الوحدة الثانية في سلسلة كتب «قراءة في الديمقراطية الإجتماعية» ويبني على سلسلة كتب «أسس الديمقراطية الإجتماعية» التي توضح القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية وتقارن النماذج المجتمعية الليبرالية والمحافظة والديمقراطية الإجتماعية، وتوضح الفروقات بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الإجتماعية، ومن الجدير بالذكر أن عنوان الكتاب الثالث من هذه السلسلة هو «دولة الرفاه والديمقراطية الإجتماعية».

ولا يمكن التغاضي عن التقلبات التي أتت بها عمليات العولمة عندما يدور النقاش حول الإقتصاد في القرن الحادي والعشرين، لذا سيتم نشر كتاب آخر ضمن إطار سلسلة كتب القراءة تحت عنوان «العولمة والديمقراطية الإجتماعية»، لاستعراض العولمة من حيث تأثيرها على تشكيل وتأطير النظام الإقتصادي، وسيتضمن أيضا تحليل لخلفيات العولمة وإمكانات تشكيلها سياسيا.

نـود أن نشـكر السـيدين سـايمون فـاوت(Simon Vaut) ، وتوبيـاس جومـبرت (Tobias Gombert)، حيـث قـام سـايمون فـاوت بتأليـف الجـزء الأكـبر مـن هـذا الكتـاب فيـما قـام توبيـاس جومـبرت بأعـمال التحريـر والتوجيـه بكفـاءة وإخـلاص منقطعـي النظـير. والشـكر الموصـول للسـيدين تومـاس مايـر(Thomas Meyer) وميخائيـل داودرشـتاد (Michael Dauderstädt) لمـا قدمـاه مـن نصـح حـول تصـور وفكـرة هـذا الكتـاب، وللسـيد فلهلـم نولنـج (Wilhelm Nöelling)عـلى ملاحظاتـه القيمـة، ولكافـة مـن سـاهم في كتابـة أجـزاء هـذا الكتـاب لتعاونهم المتميـز. فبـدون مسـاهماتهم مـا كان بالإمـكان إنجـاز هـذا الكتـاب، وإن كان هنـاك مـن تقصـير يذكـر فهـو يقـع عـلى عاتقنـا نحـن.

تـم اعتـماد البوصلـة كرمـز لأكاديميـة الديمقراطيـة الإجتماعيـة، حيـث تقـدم الأكاديميـة لمنظمـة فريدريـش-إيـبرت إطـاراً يتـم مـن خلالـه توضيـح المواقـف والتوجهـات، وسـيكون مـن دواعـي سرورنـا أن تسـتفيدوا مـن هـذا في اختياركـم لطريقكـم السـياسي، فالديمقراطيـة الإجتماعيـة تعتمـد وبشـكل ايجـابي عـلى الحـوار والالتـزام المسـتمرين.

د. كريستيان كريل (Dr. Christian Krell)
رئيس
أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية

يوخن دام (Jochen Dahm)
رئيس المشروع
كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية

مدينة بون في كانون أول/ ديسمبر، ٢٠٠٩

مقدمة للطبعة الدولية

أدى انـدلاع الأزمـة الماليـة والإقتصاديـة عـام ٢٠٠٨ إلى التركيـز بشـدة مـن جديـد عـلى التشـابكات والترابطـات الدوليـة السـائدة، حيـث يختلـف الوضـع الحـالي اختلافـا كبـيرا عـن أزمـات الإقتصـاد العالمـي في العقـود السـابقة، الأمـر الـذي يعـود ليـس لنطـاق الأزمـة الإقتصاديـة فحسـب بـل يعـود فـوق كل شيء إلى تزامـن وقـوع مجموعـة واسـعة ومنوعـة مـن ظواهـر الأزمـات. ومـن الأهميـة أن لا تتـم دراسـة الأزمـة الماليـة والإقتصاديـة بمعـزل عـن عوامـل أخـرى، فهـي مرتبطـة بأزمـة بيئيـة ومناخيـة عارمـة، وأزمـة هيكليـة فيـما يتعلـق بالعدالـة، وفي العديـد مـن المناطـق ترتبـط بإرهـاق النمـوذج المهيمـن للنمـو الإقتصـادي، وهـو النمـو الناجـم عـن التصديـر، لـذا يجـب أن تُـدرس كافـة الأعـراض المتداخلـة ككل.

وفي الوقـت ذاتـه، كانـت الأزمـة الماليـة والإقتصاديـة أزمـة لعلـم الإقتصـاد أيضـا الـذي قبـع دفينـا عـلى مـدى العديـد مـن السـنين داخـل صوامعـه الأيديولوجيـة ليغـدو غـير قـادر عـلى تقديـم إجابـات لتعقيـدات الأزمـة، ومـع هيمنـة المدرسـة الكلاسـيكية الجديـدة كاتجـاه سـائد في علـم الإقتصـاد وبُعـد هـذا العلـم كل البُعـد عـن التعدديـة الإقتصاديـة المثمـرة، لم يتسـنى للإقتصـاد صياغـة وصفـات تتسـق مـع الرؤيـة العالميـة للنظريـة الإقتصاديـة المعهـودة.

وللتأكيـد فـإن الانشـغال بالجانـب النظـري ليـس مجـرد انهـماك أكاديمـيي، فالفهـم العالمـي للنظريـة الإقتصاديـة يؤطـر النقـاش السـياسي كـما أن إسـتراتيجيات محـددة وخيـارات عمليـة توضـع بنـاء عـلى هـذه النظريـة. لذلـك يشـكل العـرض الواضـح للمناهـج الفكريـة الإقتصاديـة المختلفـة مـن أيـام آدم سـميث وحتـى يومنـا هـذا جـزءا هامـا مـن قـراءة الديمقراطيـة الإجتماعيـة الثانيـة (صـدر سـابقا «أسـس الديموقراطيـة الإجتماعيـة » باللغـة الانجليزيـة).

إلا أن تحديـد سـيادة فهـم معـين يتـم أولا في تطبيـق السياسـة الإقتصاديـة. فخـلال الأشـهر القليلـة الماضيـة عـلى وجـه الخصـوص انطلـق نقـاش شـامل بـين كافـة الأطـراف حـول نمـاذج التنميـة الإقتصاديـة والإجتماعيـة المسـتدامة. وبعـد سـنوات مـن الركـود عـاد مفهـوم النمـو والعلاقـة بـين السـوق والدولـة، وبـين الإقتصـاد والمجتمـع ليؤخـذ بعـين الاعتبـار مـن جديـد لكـن هـذا النقـاش لا زال مشـوباً أيضـا بدرجـة كبـيرة مـن عـدم اليقـين فيـما يتعلـق بأسـس السياسـات الإجتماعيـة والتنظيميـة لمفاهيـم التنميـة الجيـدة أو المسـتدامة.

إن مشـاركة البـشر كافـة في عمليـة التطـور الإجتماعـي والإقتصـادي تمثـل نـواة متطلبـات السياسـة الإقتصاديـة للديموقراطيـة الإجتماعيـة عـلى الصعيـد العالمـي. فالسياسـة الإقتصاديـة غـير العادلـة مـن شـأنها أن تـؤدي إلى تصدعـات واضطرابـات مجتمعيـة كبـيرة كـما أثبتـت ذلـك، ليـس آخـراً، الثـورات الجاريـة في العـالم العـربي. فبالـذات، وفي الـدول التـي تشـهد مـا يسـمى بالربيـع العـربي، تبـين مـن خـلال الثـورات منـذ نهايـة عـام ٢٠١٠ ، أن الفقـر وانعـدام الأمـل في فـرص في المسـتقبل، يمثـلان الدافـع الأسـاسي الـذي يحـرك النـاس إلى الشـارع للمطالبـة بحقوقهـم. ولـذا، فـإن نهـج السياسـة الإقتصاديـة للديمقراطيـة الإجتماعيـة لا يتمثـل في مجـرد تبنـي نهـج التحفيـز الإقتصـادي والتطـور، بـل أكـثر مـن ذلـك، يتضمـن أيضـاً نهـج التوجـه نحـو الإنسـان لتمكينـه مـن الاندمـاج الإجتماعـي والمشـاركة المجتمعيـة والإقصاديـة.

نماذج إقتصاديات الديموقراطية في أوروبا أخذت بالتجذر منذ قرون، عندما طالبت الحركات العمالية الأوروبية أولاً بتحسين الظروف المعيشية وشروط العمل، ومع ذلك يمكن ربط تلك الظاهرة بما يجري حالياً في دول الربيع العربي بالذات بل في العالم العربي عموماً. فالأنظمة الإقتصادية لدول المنطقة غير مصممة لإعادة توزيع الثروات ومكافحة الفقر أو تقوية التكامل والاندماج الإجتماعي وخاصة فيما يتعلق بمن هم الأكثر فقراً. ولكن هذه هي المطالبات بعينها التي يتقدم بها المتظاهرون، وهم من فئة الشباب في الأغلب، الذين حاولوا الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن. ففي ألمانيا في القرن التاسع عشر، كان الخوف من غضب الطبقة العمالية التي تعيش حالة فقر ينتاب الطبقة الحاكمة، مما دفعها إلى تنفيذ إصلاحات أدت في النهاية إلى الحماية الصحية ونظام ضمان إجتماعي وظروف عمل منظمة. من هذا المنطلق يبدو الرجوع إلى تجربة وتطور الديمقراطية الإجتماعية في ألمانيا وأوروبا للاحتذاء بها أمراً شبه بديهياً.

دول العالم العربي ستجد طرقها الخاصة بها لتخطوها وقد يكون النظر في التجربة التاريخية التي خاضها جيرانها في الشمال ذا فائدة في عملية تطوير هذه الدول العربية لسياساتها. يأتي هذا الكتاب أملاً في تقديم مساهمة متواضعة في هذا المجال.

لذلك، يسرني أن يتطرق هذا الكتاب أيضا لمقارنة برامج السياسات الإقتصادية المختلفة للأحزاب السياسية الألمانية، والسياسات الإقتصادية الفعلية، وأيضا، لإتجاهات السياسات الإقتصادية الأساسية للديمقراطية الإجتماعية .

ترجع جذور مجلدات قراءة في الديمقراطية الإجتماعية إلى أنشطة منظمة فريدريش- إيبرت في حقل التثقيف السياسي في ألمانيا. ورغم أن معظم الأمثلة المستخدمة في القراءة تعكس واقع السياسات والمجتمع في ألمانيا أو غيرها من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، غير أنها توضح مسارات للعمل ونماذج سياسية مثالية ذات علاقة هامة بسياقات إجتماعية-سياسية أخرى. إن القناعة بعدم وجود حدود بين المُثل العليا والقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية هي الأساس الذي يستند إليه النشاط الدولي لمنظمة فريدريش إيبرت في أكثر من ١٠٠ دولة.

لذلك فإني أتمنى للطبعة الدولية من «قراءة في الديمقراطية الإجتماعية » بأن تحظى بعدد كبير من القراء المهتمين.

كريستيانه كيسبير (Christiane Kesper)
مديرة قسم التعاون الدولي

١. مدخل

١. مدخل

أي سياسة إقتصادية تلائم الديمقراطية الإجتماعية؟

قال مستشار ألمانيا الإتحادية السابق جيرهارد شرودر (Gerhard Schroeder) في سياق إعلان برنامج حكومته عام ١٩٩٨ بأن الائتلاف الذي يمثله لا يستند إلى سياسة إقتصادية يسارية أو يمينية النمط بل إلى سياسية إقتصادية عصرية.

هل يعني ذلك أنه لم يعد هنالك فرق بين السياسيين الليبراليين والمحافظين وسياسيي الديمقراطية الإجتماعية في مجال السياسة الإقتصادية؟[١] وهل توجد هناك نظرية وضعت فقط من أجل الديمقراطية الإجتماعية ؟

أم أنه لم يبقى غير نظريات إقتصادية «حديثة» وأخرى «قديمة»؟ ولكن من سيقبل أن يدعي لذاته تمثيل سياسة قديمة، وماذا تعني «الحديثة» في هذا السياق؟ في يوم ما، قال مدرب كرة القدم أوتو ريهاجل (Otto Rehagel)، «العصري هو من يفوز في المباراة»، أي أن السياسة الإقتصادية العصرية هي تلك التي تنجح.

ما مقياس النجاح في السياسة الإقتصادية؟

ولكن كيف يقاس هذا النجاح؟ يقول البعض بأن النجاح يتمثل في تحقيق أعظم مستويات الرخاء والإزدهار الممكنين للمجتمع. في حين يؤكد البعض الآخر بأنه يقاس بمدى تحقيق العدالة والمساواة: أي أنه لا يجوز لأي نظام إقتصادي أن يؤدي إلى عدم المساواة والظلم والاستغلال. وفي نفس الوقت تتعالى أصوات تنادي بأن الإستدامة، والحفاظ على الموارد والبيئة هي التي تمثل مقياس النجاح الأفضل للإقتصاد مما يعني بأنه لا يجوز أن يتمخض النمو عن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.

التوازن بين النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية الإستدامة البيئية

تشكل الحرية والعدالة والتضامن القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية . لذا، وكبرنامج حزبي للديمقراطية الإجتماعية يوجد إجابة وحيدة فقط وهي وجوب تفعيل المبادئ الثلاثة جميعها (أي أولاً النمو الإقتصادي، وثانياً المساواة الإجتماعية ، وثالثاً الإستدامة) بشكل متوازن ومتناغم.

لكن الطريق المؤدي إلى ذلك لا يتم تحديده بشكل مسبق، فالسياسة الإقتصادية المرتبطة بالقيم، في ضوء قراءة مقولة جيرهارد شرودر أعلاه، لا تعتمد بشكل تلقائي أو حصري على أدوات سياسات الإقتصاد اليسارية ولا سياسات الإقتصاد اليمينية، إذ أن السياسة الإقتصادية الحديثة للديمقراطية القائمة على القيم تعتمد النتائج قبل أي شيء آخر، حيث تهدف لبناء مجتمع تسود فيه القيم الأساسية للحرية والعدالة والتضامن، ويتحقق فيه تطبيق حقوق الإنسان السياسية والإجتماعية والإقتصادية على الجميع.

١ تحتوي النصوص صيغاً مؤنثة ومذكرة في معظمها. وإذا تم الإستغناء عن إحداها لأسباب لغوية فالصيغة تعني كلا الجنسين دون تمييز

يقـدم كتـاب القـراءة هـذا توجهـات أساسـية لمسـاءلات هامـة منهـا: مـا هـي النظريـات الأساسـية التـي تسـتطيع الديمقراطيـة الإجتماعيـة أن تبنـي عليهـا؛ وأي نمـط وأي أنظمـة إقتصاديـة مـن شـأنها أن تحفـز تحقيـق مـا تصبـو إليـه الديمقراطيـة الإجتماعيـة ؛ ومـا هـو حـال الأنظمـة الإقتصاديـة في البلـدان الأخـرى؛ ومـا تعنيـه الإشـكالات النظريـة تحديـداً لوضـع السياسـات؟

توضيح تبويب كتاب القراءة حسب المواضيع

هدف كتاب القراءة «القواعد الأساسية للديمقراطية الإجتماعية »										
موضوع كتاب القراءة «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية »										
الباب الثاني	نظرية	ماركس			كينز			سميث		
فصل ٣,١	نظام				رأسمالية					
فصل ٣,٢	تنظيم		سلطوي		منظم					
الباب السادس	البلدان			السويد	اليابان	ألمانيا	بريطانيا	أمريكا		
الباب الخامس	مقارنة بين البرمجة الإقتصادية للأحزاب									
الباب السابع	سياسات إقتصادية محددة: أمثلة من الواقع العملي									

توجهات سياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية (الباب الرابع)

ديمقراطية ليبرالية

ديمقراطية إجتماعية

ديمقراطية ليبرالية

سـيتم عـلى صعيـد **النظريـة الإقتصاديـة** اسـتعراض التحاليـل والإسـتنتاجات التـي يقدمهـا كل مـن آدم سـميث (Adam Smith) وكارل ماركـس (Karl Marx) وجـون مايـنرد كينـز (John Maynard Keynes) بصفتهـم أكـثر الإقتصاديـين تأثـيرا عـلى العلـم عـلى مـر السـنين. ومـن ثـم سـيتم تقييـم الأنمـاط المثاليـة المسـتنتجة لليبراليـة الإقتصاديـة وللأنمـاط المناهضـة للرأسـمالية وللرأسـمالية المـدارة (البـاب الثـاني) وتقييمهـا، وذلـك مـن منظـور الوضـع الحـاضر وفي ضـوء أهـداف الديمقراطيـة الإجتماعيـة .

وعـلى صعيـد **الأنمـاط والنظـم الإقتصاديـة** سـيتم فحـص العلاقـة بـين الرأسـمالية والديمقراطيـة كـما سـيتم اسـتعراضها في البلـدان الصناعيـة الغربيـة التـي تسـود فيهـا أنظمـة إقتصاديـة رأسـمالية منظمـة وغـير منظمـة (البـاب الثالـث).

عـلى صعيـد برامـج السياسـة الإقتصاديـة، سـيتم تطويـر توجهـات السياسـة الإقتصاديـة للديمقراطيـة الإجتماعيـة مـن خـلال التناغـم المتبـادل بـين القيـم الأساسـية والحقـوق الأساسـية مـن ناحيـة، والمبـادئ السياسـية الإقتصاديـة مـن ناحيـة أخـرى (البـاب الرابـع).

مـن ناحيـة أخـرى، وبنـاءً عـلى المعايـير الأساسـية للأنظمـة الإقتصاديـة المنظمـة وغـير المنظمـة، وبنـاءً عـلى توجهـات السياسـة الإقتصاديـة المبينـة للديمقراطيـة الإجتماعيـة ، سـتتم المقارنـة بـين برامـج السياسـات الإقتصاديـة للأحـزاب الممثلـة في المجلـس النيـابي الإتحـادي الألمـاني (بونـدسـتاغ) عـلى ضـوء برامجهـا الأساسـية (البـاب الخامس).

ويختتم الكتاب بعرض الأنظمة الإقتصادية المختلفة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان والسويد (الباب السادس)، كما سيتم عرض مقترحات لسياسة نموذجية محددة في مجالات السياسية الإقتصادية مثل: الخصخصة، السياسة البيئية في قطاع الصناعة، «العمل اللائق»، المشاركة في صنع القرار والحد الأدنى للأجور (الباب السابع).

يتضح مما سبق، أن السؤال عن فحوى السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية يمس جوانب متعددة ومختلفة سيتم استعراضها في هذا الكتاب، وعلى وجه الخصوص السؤال عما تتميز به الديمقراطية الإجتماعي عن غيرها من النظم.

الجواب الأول على هذا السؤال يقدمه الحزب الديمقراطي الإجتماعي في برنامجه الأساسي:

> «لا تضمن الديمقراطية الإجتماعية كافة الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والثقافية لجميع أفراد المجتمع فحسب، بل تضمن في نفس الوقت الحقوق الأساسية الإجتماعية والإقتصادية. فهي تؤمن المساواة التشاركية الإجتماعية من خلال دمقرطة المجتمع، وبالأخص المشاركة في صنع القرار من خلال رعاية دولة إجتماعية مستندة على حقوق المواطنين، ومن خلال سوق إقتصادي منظم بحيث تضمن فيه الأولوية للديمقراطية قبل متطلبات الأسواق». (برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٩)

٢. نظريات إقتصادية أساسية

٢. نظريات إقتصادية أساسية

في هذا الباب سيتم:

- عرض أكثر النظريات الإقتصادية تأثيراً على مدى التاريخ؛
- بيان أهميتها في الوقت الحاضر؛
- عرض لأهميتها بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية .

ثلاثة إقتصاديين عظماء: سميث و ماركس وكينز

«الناس العمليون، الذين يعتقدون أنهم متحررون من المؤثرات الفكرية، هم في العادة عبيد لإقتصادي بائد»، هكذا كتب جون مايزد كينز (كينز ١٩٦٦: ٣٢٣)، أحد أهم علماء الإقتصاد في التاريخ. سيتم التعريف في هذا الباب من الكتاب بالمبادئ الأساسية لنظريته ولنظريات أكثر الإقتصاديين تأثيراً وهم آدم سميث وكارل ماركس وإجراء مقارنات بين نظرياتهم لاستعراض عرض أسس أهم النظريات الإقتصادية وأكثرها تأثيراً على مر التاريخ.

هل لا زالت أعمال الكلاسيكيين موضوعاً حاضراً اليوم؟

ولكن هل يستحق أن يشغل المرء نفسه بأفكار نفر من الإقتصاديين عاشوا قبل سنوات عديدة؟ هل لا تزال تفسيراتهم تتوافق مع العالم المتعولم والمتغير دوماً، أم أن الدهر أكل عليها وشرب، وأصبح منطقها غير مفهوم ودحضتها التجارب التاريخية؟

لماذا، وكيف تكتسب هذه النظريات أهميتها بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية؟ يمكن أن تكون هذه النظريات مفيدة من ناحيتين:

«أصول ومناجم عقائدية»

أولاً، إنها في مجملها «أصول ومناجم فكرية» تستطيع السياسات أن تأخذ منها ما يطيب لها. إذ أن المعرفة الصحيحة لهذه الأصول تساعد في التيقن من مدى مصداقية السياسة الإقتصادية وبالتالي تفادي جعل الإنسان غير قادر على التمييز بين الأصول المرجعية لهذه المدارس الفكرية.

الديمقراطية الإجتماعية: إقتراض من النظريات الثلاث

ثانياً، إن الديمقراطية الإجتماعية ليست عبدا بالضرورة لإحدى هذه النظريات الإقتصادية بل تخلق إطار معياري مستمد من جميع هذه النظريات وبانحياز واضح نحو فكرة الرأسمالية المدارة كما يصفها كينز.

من المعلوم هنا أن النظريات الثلاث تعرضت إلى انتقادات حادة و هناك محاولات كثيرة تهدف لدحضها. ومع أن البعض أعلن موت هذه النظريات، إلا أنها لا تزال تقدم البراهين بأنها لا زالت حية ترزق، لا يستطيع أي إنسان يهتم بالأمور الإقتصادية أن يتجاهل أفكار سميث و ماركس وكينز.

القرينة التاريخية: سميث: منتصف القرن الثامن عشر

يجب الأخذ بعين الاعتبار عند التمعن في هذه النظريات الكلاسيكية بقرائن الحقب الزمنية التي برزت ضمنها. فقد صاغ آدم سميث أفكاره حوالي منتصف القرن الثامن عشر، في الفترة المعاصرة لنظرية «الميركانتيلية» (Mercantilism)، أي تلك النظرية التي أوحت للحكام بأنهم يستطيعون تمويل تكاليف قصورهم الباهظة من خلال ضبط التجارة وتوجيه الإقتصاد، فتطورت ريبته تجاه الدولة من خبرته ببذخ الممالك وجهودها القائمة على إثراء الذات وليس من مشاهداته لدول الرفاه الحديثة.

ماركس في منتصف القرن التاسع عشر

أما ماركس، فقد كان يبحث في نقده البليغ للرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر مع بدء الثورة الصناعية والموجة الأولى من العولمة عن حلول لتفاقم البؤس والشقاء. وفي القرن العشرين شوه الانطباع العام حول نظرياته طغيان فكرة الدولة الإشتراكية أحيانا على ما نادى به.

كينز: في الثلاثينيات من القرن العشرين

أخيراً قام كينز (Keynes) في الثلاثينيات بتحليل شامل لليبرالية الإقتصاد والتي كانت تتداعى في سياق الأزمة الإقتصادية العالمية. كانت نظريته «النظرية العامة في التشغيل والفوائد البنكية والنقود» عبارة عن محاولة لتقديم مقترحات بهدف التوصل إلى إستقرار النظام الإقتصادي وبالتالي لتجنب تحول أنظمة ديمقراطية أخرى الى دكتاتوريات متطرفة. حديثاً، وفي سياق تفاقم الأزمة الإقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٧، عادت أفكار كينز لتعيش ربيعها الثاني، حيث يتم النقاش بجدية ومن جديد في ملاحظاته وتوصياته حول ضبط أسواق المال على الصعيد العالمي وبرامج الإستثمارات الحكومية.

الأفكار الخالدة والنماذج الإقتصادية

كما يوجد فائدة إضافية عملية جداً من التعامل مع أفكار الإقتصاديين العظام، سميث وماركس وكينز، فالكثير من النماذج والشروحات الإقتصادية المألوفة لدينا في الوقت الحاضر، والتي نستخدمها دون معرفة لمنشئها كان قد تم وضعها من قبل هؤلاء.

	سميث (Smith)	ماركس (Marx)	كينز (Keynes)
الحقبة التاريخية	منتصف القرن ١٨	منتصف القرن ١٩	ثلاثينيات القرن ٢٠
المناسبة	الميركانتيلية، والحكم المطلق	الثورة الصناعية، وإفقار العمالة	أزمة إقتصادية عالمية ونشوء الدكتاتوريات
الهدف الرئيسي	التحرر من الدولة ا لميركا نتيلية	تحسين أوضاع العمال وتحريرهم من الاستغلال	تعزيز الديمقراطية من خلال الاستقرار الإقتصادي واستقرار سوق العمل
الصلة مع الديمقراطية الإجتماعية	الحرية ونموذج التعاون المشترك	نموذج «العمل اللائق» والبحث عن الموازنة بين العمالة ورأس المال	نموذج الإقتصاد المنظم وسياسة إقتصادية مبادرة

سميث: يد السوق الخفية

وعلى سبيل المثال، أدخل آدم سميث صورة «يد السوق الخفية» لشرح كفاءة السوق. لكنها لم تعد اليوم تستعمل سوى كأسطورة من أساطير أحلام اليقظة.

ماركس: العمل اللائق

وفي المقابل، فإن أي شخص يبحث عن وضع سياسة تضمن «العمل اللائق» لا يمكن أن يمر مرور الكرام على أعمال ماركس الذي صاغ مفهوم «اغتراب العمل».

كينز: «في المدى الطويل سنكون جميعاً أموات»

أدبيات أخرى مختارة: نيكولاس بيير (*Nikolaus Piper*)، (الناشر)، ١٩٦٦): عظماء الإقتصاد: حياة وأعمال رياديي الفكر في علم الإقتصاد، شتو تجارت.

وأخيراً فالمصطلح الذي يكثر ترديده «في المدى الطويل سنكون جميعنا أموات» يرجع إلى كينز الذي أراد من خلاله أن يؤكد على مسؤولية الدولة بأن تمارس صلاحياتها لكبح فشل السوق.و كان تنبيهه هذا موجه بشكل خاص إلى أولئك الذين يراهنون على تعافي السوق ذاتياً على المدى الطويل بدلاً من المراهنة على مسؤولية السياسة الإقتصادية للدولة.

٢،١. آدم سميث – مؤسس الليبرالية الإقتصادية

تتمثل قواعد العمل والبحث الأساسية في مجال الليبرالية الإقتصادية في الكتاب الذي نشره آدم سميث عام ١٩٧٦ تحت عنوان «ثراء الأمم».

آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠)
يعتبر عراب الليبرالية الإقتصادية وقضى حياته كفيلسوف أخلاقي وكان موظف جمارك في اسكتلندا.

وضع الفرضية بأن أكبر قدر من الرخاء يتحقق في حال المنافسة بحرّية في السوق وسعي كل فرد لتحقيق فائدته الذاتية. نشر سميث في عام ١٧٧٦ كتابه «البحث في طبيعة ثروات الأمم وأسبابها» (يشار إليه عادة «بثروات الأمم») الذي يعتبر المبدأ الأساسي للإقتصاد في العصر الحديث. ولا تزال أفكاره ومبادئه ترد في كل كتاب حول علم الإقتصاد حتى يومنا هذا.

أيضا نشير الى العمل الأقل شهرة هو ما عرضه سميث كفيلسوف أخلاقي في مؤلفاته «نظرية الشعور الأخلاقي»، بأنه لا يمكن الاستغناء عن الإنصاف والثقة والصدق في التعاملات الإقتصادية، ويعتبر التعاطف مع الآخرين أحد أهم المحفزات للتعايش التشاركي في المجتمع.

كانت بريطانيا العظمى في تلك الفترة تعيش مرحلة إنتقالية من الميركانتيلية إلى الرأسمالية (قارن: جيرستنبرغر (Gerstenberger) ٢٠٠٦:٥٧، ٤٠-٦٥، وكونرت (Conert) ٢٠٠٢: ٦٤).

قرينة الزمان: الميركانتيلية في أواسط القرن ١٨

كان الأمراء والملوك في حقبة الميركانتيلية التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر يقيسون مدى نجاح سياساتهم الإقتصادية بأكوام الفضة والذهب التي يجمعونها. كما كانوا يعتبرون التجارة عبارة عن معادلة حسابية ناتجها صفر: أي أن ما تكسبه بلد ما تخسره بلد أخرى، أما المنفعة المتبادلة فلم تكن في الحسبان. ولذا فرضت الدول ضرائب جمركية عالية على المستوردات في حين ازداد تشجيع استيراد المواد الأولية.

كما حاولت مؤسسات البلاط الملكية والأميرية أن توجه الإقتصاد، إذ تم تفعيل نظام الحرف والمهن بشكل دقيق وتحديد أي عمل مهني يمكن ممارسته وإلى أي حجم يمكن إنتاج السلع.

فكتب سميث وثيقة «البيان الرأسمالي» بهدف اختراق هذا النمط الإقتصادي المتحجر، ولاقت أفكاره أرضاً خصبة حينها، ليكون بهذا قد ساهم بشكل واضح في تحرير الإقتصاد والتجارة.

ثلاثة مصادر للرخاء

وحول سميث بشكل جذري النظرية السائدة حول ما يكوّن الثراء والإقتصاد الوطني، واعتبر أن مقياس الثراء يتمثل حصرياً في العمل المنجز وليس في احتياطي الذهب كما كان سائداً في فترة الميركانتيلية.

ارتأى سميث أن هناك ثلاثة مصادر للتوصل إلى رخاء إقتصادي عام:

- السعي للمنفعة الذاتية والملكية
- تقسيم العمل والتخصص
- التجارة والمنافسة الحرة

البحث عن المنفعة الذاتية

وصف سميث، على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون السعي إلى المنفعة والملكية الذاتية منتجا ويقود في نهاية المطاف إلى النفع العام.

«لا نتوقع أن نحصل على ما نحتاج إليه من الطعام والشراب من اللحام وصانع الجعة والخباز لمجرد كرم أخلاقهم، بل لكونهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية، ونحن لا نناشد بذلك ودهم الإنساني بل حبهم لذاتهم، ولا نحاورهم أبدا في احتياجاتنا الضرورية بل نحدثهم عن منفعتهم الذاتية». (سميث ١٩٧٤: ١٧)

ووصف سميث في أول جملة من أطروحته «ثراء الأمم» تقسيم العمل كالمحرك الحيوي للتطور الإقتصادي.

الإنتاجية من خلال تجزئة العمل

«ينتج التحسن الأعظم في الطاقة الإنتاجية للعمالة والبراعة والمهارة والتمييز في توجيه وتشغيل هذه العمالة من تقسيم العمل». (سميث ١٩٧٤: ٩)

وشرح سميث فوائد تقسيم العمل من خلال مثال لمصنع دبابيس الإبر، حيث يستطيع عامل واحد إنتاج دبوس واحد بمفرده في اليوم، أما إذا تم توزيع الإنتاج على عدة خطوات أو مراحل عمل يقوم بها عدة عمال متمرسين، ويركز كل منهم على خطوة إنتاج واحدة فقط، فيمكن إنتاج عدة آلاف من الدبابيس يومياً.

الرخاء من خلال المنافسة والتجارة الحرة

أخيراً إتخذ سميث موقفاً مؤيداً للتجارة الحرة والمنافسة الحرة. فكما هو الحال في تجزئة العمل بين مختلف العمال، يمكن للفرقاء الذين يتجرون بحرية مع بعضهم البعض أن يتخصص كل منهم في فرع التجارة الذي يجيده بشكل أفضل. ويمكن بهذا أن ترتفع الإنتاجية بشكل عام ويفترض سميث أن التوزيع بواسطة «يد السوق الخفية» يصبح أكثر فعالية ويخلق محفزات أكثر مما يخلقه أي شكل من أشكال التخطيط المركزي للإقتصاد. وكمثال على ذلك، قدم سميث الحركة التجارية القائمة بين إسكتلندا والبرتغال.

الاستفادة من «الميزة النسبية» في التجارة

فبينما تستطيع إسكتلندا تصنيع الصوف المميز بجودته، تنتج البرتغال أنواعاً مواتية من النبيذ من حيث النوع والسعر، الأمر الذي سماه سميث ميزة نسبية. فإذا ركز كل منهما على منتجه واتجر به بدلاً من محاولة كل بلد أن يصنع بتكاليف طائلة الصوف والنبيذ معاً ستعود الفائدة على كلا البلدين.

شكلت هذه الأفكار ابتعاد عن الفكر السائد في تلك الفترة بأن التجارة عبارة عن معادلة حسابية مجموعها صفر، والغريب أن سميث كان موظفاً في الجمارك مسؤول عن تطبيق تعليمات الميركانتيلية الحازمة على التجارة لأكثر من عقد من الزمن.

ماذا يعني «*laissez-faire*» ؟ دعه يعمل

ولكي تسهل الدولة تفعيل مصادر الرخاء الإقتصادي كالرغبة في الكسب وتجزئة العمل والاتجار والمنافسة، ينبغي عليها – حسب سميث – أن لا تؤثر على مجريات السوق إلا بشكل غير مباشر وأن تدع للسوق أكبر حيز ممكن من الحرية. من هنا تم استنباط ما يسمى بمبدأ «laissez-faire»[٢]. ينص هذا المبدأ على أنه

٢ تعني «laissez-faire» في الفرنسية «دعه يعمل».

ينبغي على الدولة أن تحصر مهامها في ضمان الأمن العام، والدفاع عن الوطن، وتوفير القضاء العادل والبنية التحتية والتعليم، وعليها أن لا تتدخل في السوق. وعندئذٍ ستفتح الأبواب لأكبر إنتاجية ممكنة على مصراعيها.

إطلاق عنان الإنتاجية

خلق سميث القواعد النظرية الأساسية لتحرير الإقتصاد في سياق الثورة الصناعية إبان القرن التاسع عشر مما أدى إلى إطلاق عنان القوى الإنتاجية بشكل لم يخطر إلى الأذهان حتى حينه. إلاّ أن سميث انطلق من فرضية أن السوق الحر يحافظ على توازنه تلقائياً ولم يتنبأ بالأزمات الإقتصادية والكساد الإقتصادي القادم.

مشاكل تجزئة العمل

وعلى غرار ماركس، الذي قام في نظريته بتحليل استغلال العمال وتغريب العمل رأى سميث الوجه المظلم للرأسمالية أيضاً. فقد خشي أن المبالغة في تجزئة العمل إلى أجزاء صغيرة بشكل متلاحق سيقود إلى تكاسل العمالة، وطالب بالمزيد من التأهيل والتعليم لتسوية الأمر.

سميث «نظرية المشاعر الأخلاقية»

وفي أطروحة عمله الكبير والأقل شهرة «نظرية المشاعر الأخلاقية» (١٧٥٩) يصف سميث حاجة الإنسان لأن يتحلى بالخلق والإنصاف في تصرفاته وأن يتجاوز نزواته الأنانية وكبرياءه لتمكين الاحتياجات الجماعية. وبهذا فقد دحض سميث محاولات من أرادوا أن يصفوه كمؤيد لنمط الإنسان الجشع والمسمى Homo Economicus (الإنسان الإقتصادي) الذي يتركز جُلّ همه في تعظيم منفعته الشخصية. وبهذا فإن سميث لم يرَ نفسه كشخص إقتصادي بل كفيلسوف في الأخلاق، وأكد على أهمية الإنصاف والثقة والصدق في التعامل الإقتصادي.

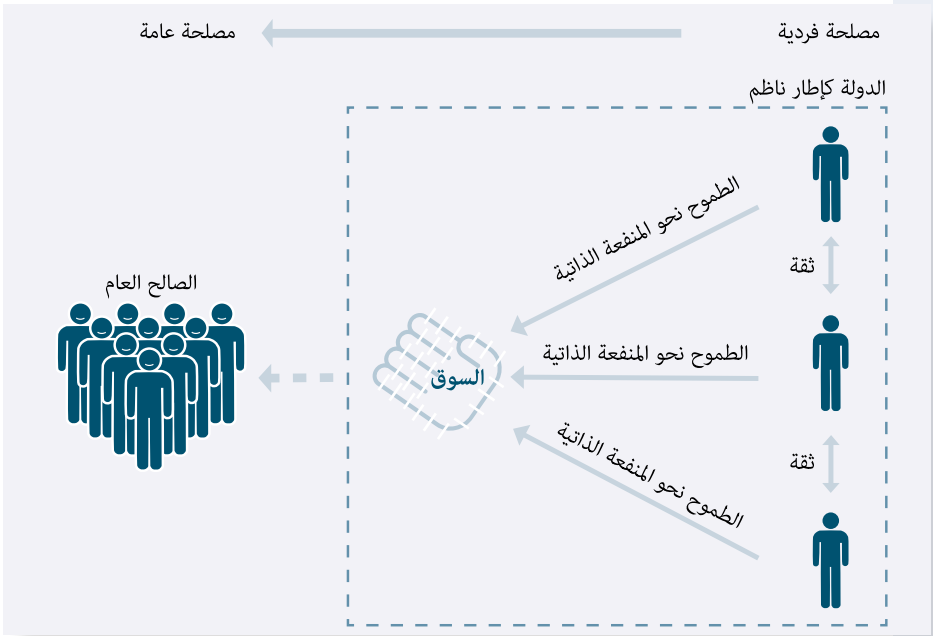

شكل رقم ١: سميث: الصالح العام من خلال المنفعة الذاتية

تأثير سميث

كانت نظرية ليبرالية الإقتصاد الكلاسيكية المنسوبة إلى سميث مسيطرة على الرأي بشكل عام إلى أن حلت أزمة الإقتصاد العالمية عام ١٩٢٩. وبعدها فقط، بدأت الشكوك تتنامى فيما إذا تستطيع الأسواق المسيرة من قبل اليد الخفية أن تجد توازنها دائماً. تلك الأزمة الإقتصادية الحادة وما تبعها من بطالة عارمة لم تدع حيزاً لمبدأ «دعه يعمل «laissez-faire». فقد اهتزت أعمدة البنيان الأساسية لليبرالية الإقتصادية الكلاسيكية من قواعدها إثر الأزمة. وكما قال، جوزيف ستجلتز (Joseph E.Stiglitz)، الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، في هذا الصدد، إن المشكلة مع «اليد الخفية» تتمثل في كون اليد ليست خفية، وذلك ليس جراء عدم التمكن من رؤيتها، بل لأنه ليس لها وجود قط في أغلب الأحيان (ستجلتز،٢٠٠٢).

تبعت مرحلة الكينزية، بعد تلك الفترة التي سيتم عرضها في الفصل التالي، والتي هيمنت لعدة عقود على الفكر الإقتصادي. وبعد بضع سنوات عاد فكر الإقتصاد الليبرالي منذ ثمانينات القرن العشرين لينتعش من جديد مع الليبراليين الجدد.

مدرسة شيكاغو

يعد العالمان فريدريش أوجوست فون هايك (Friedrich August von Hayek) وميلتون فريدمان (Milton Friedman)، من بين أشهر علماء الإقتصاد الذين احتضنوا لاحقاً أفكار سميث وطوروها ودعوا إليها، حيث أسس الأخير لمعتقدات ليبرالية إقتصادية يطلق عليها كذلك اسم «مدرسة شيكاغو» (كان فريدمان يعمل كأستاذ في جامعة شيكاغو) لكن الليبراليون الجدد قزّموا أفكار سميث بحصرها فقط على نقده للدولة ومرافعاته في دعم حرية السوق. أما أطروحته «نظرية المشاعر الأخلاقية» فلم تجد لها أي تقدير من قبل هايك وفريدمان.

تفسير جديد من خلال ثاتشر وريغان

حظي تفسيرهما لأعمال سميث بنفوذ قوي، وعلى الأخص في الولايات المتحدة في فترة رئاسة رونالد ريغان، وفي بريطانيا العظمى في عهد رئيسة وزرائها مارغريت تاتشر. كان شعارهما الدافع لسياستهما «ليست الدولة جزء من حل المشكلة – إنما الدولة هي المشكلة»، مما كان يعني ضمناً: إعادة تنظيم وتقنين مساهمات الدولة وخصخصة مؤسساتها الإقتصادية.

إجماع واشنطن

وكان لهؤلاء الذين يؤمنون بكفاءة السوق، هيمنة قوية على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فضمن إطار ما يسمى «توافق واشنطن»، دأبت هاتان المؤسستان على نشر تعليمات مذهب الإقتصاد الليبرالي في مناطق من بينها: أمريكا اللاتينية، ودول مابعد الشيوعية، وكذلك في جنوب شرق آسيا بعد حلول ما عرف بالأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧. بالإضافة إلى ذلك، فقد جهز هذا المذهب إلى حد بعيد على كل ما من شأنه ضبط الأسواق. تمخضت تبعات هذا المذهب عن أقسى أزمة لحقت ببنية المال العالمية منذ عقود تبعها كساد إقتصادي حاد على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٨. وقد قاد عِظَم وطأة هذه الأزمة وأبعادها إلى التحول في التفكير سياسياً وإقتصادياً. واليوم أخذت آراء من الذين يراهنون على توازن جديد بين الدولة والسوق، وإعطاء الأولوية للسياسة قبل الإقتصاد بدلاً من إيلاء ثقة عمياء للسوق، تعلو على الرأي الآخر.

أدبيات أخرى مختارة: هيلين ونتر (*Helen Winter*) وتوماس رومل (*Thomas Rommel*) (١٩٩٩)، آدم سميث للمبتدئين: ثروة الأمم: مدخل للقراءة - ميونخ

٢,٢. نقد كارل ماركس للرأسمالية

علاقة ماركس بآدم سميث

كثيراً ما يُعتقد أن نقد الرأسمالية من قبل الفيلسوف الألماني كارل ماركس، لم يكن سوى مشروع معارضة لأفكار سميث، وذلك صحيح إلى حد ما، حيث درس كارل ماركس أعمال سميث بإمعان وخرج بنتائج تحليلية مشابه. بل أكثر من ذلك، فقد أبرز ماركس في تحليلاته كفاءة إنتاجية الرأسمالية وقدرتها على التجديد أكثر مما فعله سميث. إلاّ أن ماركس يستنبط منها استنتاجات مغايرة. فخلافاً لسميث، يرى ماركس في الرأسمالية بأنها هدامة وغير متوازنة من حيث المبدأ، فهي لا تقود إلى ثراء الأمة بل إلى تفاقم البؤس لدى الغالبية العظمى من العمال.

كارل هاينرش ماركس (Karl Heinrich Marx)
١٨١٨-١٨٨٣ كان فيلسوفاً وصحفياً ألمانياً.

رأى كارل ماركس في كل ما رآه الإقتصاديون الليبراليون من استقرار ونمو إقتصادي من خلال انتعاش السوق الحر نزاعاً طبقياً واستغلالا وبؤساً للطبقة العاملة ونظاماً مهدداً دوماً بالأزمات سيقود إلى ثورة عمالية.

يعتبر كتاب رأس المال «Das Kapital» الذي نشر جزئياً بعد وفاته أهم ما نشره كارل ماركس من نظريات إقتصادية. ويتألف من ثلاثة مجلدات نشرت بين عامي١٨٨٧ و ١٨٩٤. حظي «البيان الشيوعي» الذي نشره عام ١٨٤٨ بصدىً سياسي عالٍ.

السياق التاريخي: باكورة التصنيع في منتصف القرن التاسع عشر

ينبغي على المرء لكي يفهم أفكار ماركس أن يضع نفسه في ظروف حياة العمال المزرية إبان فترة باكورة التصنيع في منتصف القرن التاسع عشر. ولعل النص التالي الموثّق في متحف مدينة دويزبورغ (Duisburg) للثقافة الصناعية يعطي انطباعا دقيقاً عن تلك الحالة (بائير «Baier» وآخرون ٢٠٠٢: ١٨).

> «في الوقت الذي كان الأغنياء من الشريحة المخملية يبنون لأنفسهم بيوتاً في حي الفلل الراقي على طرف المدينة، شيدت للعمال بنايات قبيحة للإيجار في سلسلة من الشوارع الفقيرة وكانت البنايات مكتظة بالسكان وغير صحية وعالية الأجرة. [...] فعلى سبيل المثال كانت بعض العائلات تنام بأكملها مع شخص غريب في غرفة واحدة فيما كان عدة أفراد منهم يتناوبون على تقاسم سرير واحد، إذ كان من الضرورة أن يتلاءم إيقاع فترات النوم مع ورديات العمل التناوبية. كما كانت ظروف العمل في المصانع مفصلة لتناسب الآلات التي كان يجب على من يشغلها أن يكيّف نفسه حسب ما تقتضيه الآلة. كانت العادة الجارية ٧٠ ساعة عمل في الأسبوع حتى وصلت إلى ٨٠ ساعة عمل في مصانع النسيج. انتشر عمل القاصرين وبالكاد كان هناك تأمين اجتماعي وكانت الرعاية الصحية شبه معدومة».

لا يزال ينطبق حتى يومنا هذا مثل هذا الوصف أو ما يقاربه لظروف العمل ولظروف المعيشة على العديد من البلدان الفقيرة.

الإستغلال كنتيجة للرأسمالية

رأى ماركس أن ظروف العمل والأحوال المعيشية غير الإنسانية هذه ليست محض صدفة أو لطالع من الحظ، بل هي نتيجة حتمية للرأسمالية، واستنتج من تحليله أن حرية السوق تقود حتماً إلى البؤس والإستغلال لأن ارباح الرأسماليين تنتج من الاستغلال المبرح للعمالة.

مفهوم «القيمة الفائضة»

حسب نظرية قيمة العمل الماركسية تتكون «القيمة الفائضة» من الربح الذي يجنيه صاحب العمل من منجزات عمل العمال بعد خصم الأجور وتكاليف مدخلات الإنتاج، يعني ذلك أن قدر القيمة الفائضة يساوي قدر إستغلال العمال. ومن هنا يفرق ماركس بين القيمة الفائضة المطلقة المتأتية من زيادة أوقات العمل (مدة عمل يومي أطول)، وبين القيمة الفائضة النسبية التي تأتي من خلال تقدم التطوير الإنتاجي. (قاموس الإقتصاد ٢٠٠٩).

ويحظى مصطلح «القيمة الفائضة» بمكانة مركزية في نظرية ماركس، حيث قدمه في مجلد أعماله الأول «رأس المال» الذي نشر عام ١٨٦٧ ليعود إلى شرحه مفصلاً في المجلدين اللذين تبعاه مباشرة. القيمة الفائضة هي القيمة التي يستطيع صاحب العمل تحصيلها كربح فائض عن رأس المال الموظف - أي عندما يوظف صاحب العمل ١٠٠ يورو في الإنتاج (موزعة جزئياً على الأجور وثمن المواد ومدخلات الإنتاج) ويحصل في السوق على ما قيمته ١١٠ يورو. لا يتسنى تحقيق هذه القيمة الفائضة بانتظام - كما يقول ماركس - إلا من خلال عمل ذو قيمة من قبل أناس عاملين، وبمعنى آخر: عندما ينجز العامل عملاً تفوق قيمته القدر الذي يدفع له على شكل أجور عمل.

أدبيات أخرى مختارة:
فولكر هابه (*Volker Happe*)، جوستاف هورن (*Gustav Horn*)، كيم أوتو (*Kim Otto*) (٢٠٠٩)، قاموس الإقتصاد: مصطلحات، أرقام ومترابطات، بون[٣].

بين ماركس أن العمال يتقاضون قدراً محدوداً من الأجور يكفي لمجرد سد الرمق والبقاء فقط، لكن يحصل الرأسماليون بالمقابل على المزيد من الثراء بما يعادل الفرق بين تلك الأجور والقيمة الفائضة للعمل المنجز.

انطلق ماركس من أن الإنسان الرأسمالي - بدوافعه الداخلية المتواصلة نحو المنافسة المتنامية - يحاول جاهداً أن يعظم القيمة الفائضة ولذا قد يصار إلى تخفيض الأجور أكثر فأكثر، وإلى تمديد فترات العمل لمدة أطول وتوظيف الآلات الميكانيكية بشكل مكثف، وهنا ستكون النتيجة الحتمية هي المزيد من البطالة عن العمل. وفي نفس الوقت تشتد المحاولة لإبعاد المنافسين شيئاً فشيئاً عن السوق.

وفي النهاية يتفاقم الاستقطاب والتباعد المستمر في المجتمع بين عامة الناس الذين لا يملكون شيئاً من ناحية وفئات صغيرة من الأفراد يتمركز رأس المال بين أياديها من ناحية أخرى.

مصطلح» اغتراب العمل»

بجانب مصطلح «القيمة الفائضة» أدخل ماركس علاوة على ذلك مصطلح «اغتراب العمل» وذلك ضمن مؤلفاته «أطروحات فلسفية إقتصادية» عام ١٨٤٤ وفيها اكتشف ماركس الوجه المظلم لتقسيم العمل الإنتاجي مثلما اكتشفه سميث من قبله. في سياق عمليات إنتاج الجملة بكميات كبيرة، لا يعود للعامل أي إمكانية سوى المشاركة في جزء صغير من خطوات الإنتاج بشكل رتيب ممل. وبهذا يفقد العامل في نهاية المطاف تواصله مع المنتج النهائي ويفقد بالتالي الشعور بالارتياح المرتبط بإنجازاته.

وبينما كانت المنافسة وتقسيم العمل بالنسبة لسميث بمثابة مقومات التقدم والتطور، كان ماركس يعتبر المنافسة وتوزيع العمل أساس بلاء الرأسمالية ومُسبباً للاستغلال واغتراب العمل. كما رأى أن التقدم في طرق الإنتاج لا تأتي بالفائدة سوى على أصحاب رأس المال، بينما يحل البؤس ويتفاقم في الوسط العمالي بالمقابل.

٣ نقدم الشكر للناشر J.H.W.Dietz Nachf . بون، لتمكيننا من استعمال مصطلحات مختلفة من قاموس الإقتصاد في نصوص هذا الكتاب.

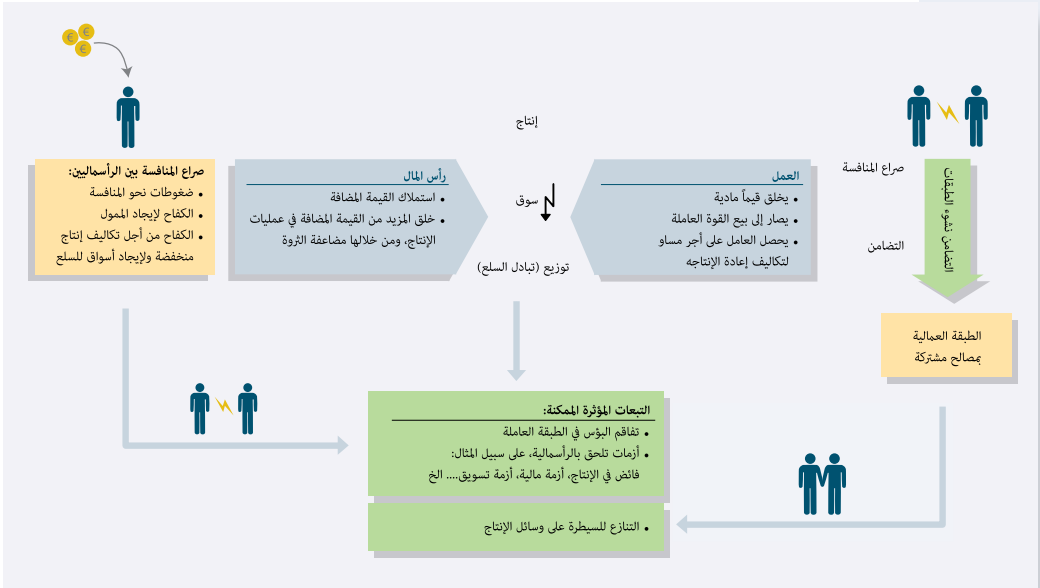

شكل ٢: التركيبة الأساسية للطروحات الماركسية

تلازم الرأسمالية بعدم الاستقرار

اعتقد ماركس أن النظام الإقتصادي الموجه نحو الربح هو عديم الاستقرار ومهدد بالأزمات. لذا، حسب رأيه، من الممكن أن ينتهي المطاف بالنظام الرأسمالي إلى ثورة من قبل الذين يرزحون تحت نير الإستغلال[٤].

«استمرار السيطرة المركزية على وسائل الإنتاج وتحويل أنشطة العمل إلى شركات بغلافها الرأسمالي سيصلان إلى نقطة الفصل التي لا يمكن تحملها. عندها سينفجر الغلاف. وحينئذٍ ستدق ساعة الصفر للملكية الرأسمالية الخاصة» (ماركس ١٩٩١:٦٨٤ f)

الملكية الخاصة وسائل الإنتاج تدل على الطبقية في المجتمع

كان آخر مصطلح احتل مكانة مركزيةً في نظرية كارل ماركس، والذي أسهب في شرحه خاصة في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ ، هو مصطلح «الملكية»، والمقصود هنا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

تمثل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالنسبة لماركس علامة مميزة للمجتمع الطبقي في النظام الرأسمالي، وحسب ما بينه من تشخيص للثورة العمالية في مؤلفاته الأولى، فسيأتي الوقت الذي يُصار فيه إلى إلغاء الملكية الخاصة، إذ أن الطبقة العمالية الكادحة التي لا تكاد مستويات أجور عملها تضمن لها البقاء المجرد لا تتمتع بأي إمكانيات لتملك شيء ذي قيمة تذكر. وبالمقابل يستحوذ الرأسماليون على ملكياتهم الخاصة من خلال الإستغلال الجشع.

٤ في سياق الأبحاث العلمية حول ماركس يبقى السؤال حاضراً فيما إذا كان يرى أن الثورة عبارة عن تطور حتمي قادم أم أنها تطور تاريخي محتمل، ويبقى التحليل عُرضة لتقييمات متباينة. والسؤال المهم لمن يتبنى موقفاً من المواقف، هل عليه أن يفرق بين مراحل عمل ماركس الزمنية المختلفة، أم ينطلق من شمولية أعماله. من الأدبيات هنا: هاينرش ((Heinrich) ، ٢٠٠٤: ١٦٩ - ١٧٨).

مطالبات سياسية في البيان الشيوعي

ولذا فقد طالب ماركس في البيان الشيوعي من بين مطالب أخرى:

- جعل منح القروض في يد الدولة من خلال بنك وطني برأسمال حكومي وباحتكار حصري لها.
- وضع وسائل النقل في يد الدولة.
- إكثار المعامل والمصانع المملوكة للدولة ومصادر الإنتاج واستصلاح وتحسين جميع الأراضي حسب خطة شمولية. (ماركس/ إنجلز (Marx/Engels) ١٩٨٧: ٥٤).

مشاكل التأميم

يعتبر فريدريش إنجلز (Friedrich Engels) أهم مترجم ومفسر لأفكار ماركس، حيث رأى أن هنالك سيئات بشكل أو بآخر لعمليات التأميم هذه: «كلما ازداد استحواذ الدولة على قوى الإنتاج بنقلها لملكيتها كلما تحولت في الواقع إلى مؤسسة رأسمالية جماعية وكلما ازداد إستغلالها لمواطنيها. (...) وحينئذٍ لن يتوقف ضيم الرأسمالية عن مسيرته، بل أكثر من ذلك، سيتفاقم ليصل إلى ذروته» (إنجلز ٥٥٣: ١٩٨٨).

التاريخ كنتيجة للصراع الطبقي

وتعزى للإقتصادي جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith) في هذا الصدد المقولة: «في نظام الرأسمالية ينهب إنسان واحد أناساً كثيرين والعكس من ذلك صحيح في نظام الشيوعية». ولقد منيت بالفشل الذريع دول من جراء اتباعها لهذا النهج مثل الإتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية (الشرقية) التي دعمت دعوة البيان الشيوعي لتوطيد المركزية وتطبيق الاشتراكية الجماعية في مجال البنوك والنقل ووسائل الإنتاج.

فسّر ماركس التاريخ كنتيجة للصراع الطبقي الذي يصل إلى ذروته في المنازعات بين البرجوازية والبروليتاريا التي من المحتمل أن تتوج في نهاية الأمر بثورة بروليتارية. كما طور ماركس فكرة مثالية خيالية (أوتوبيا) عن المجتمع غير الطبقي الذي يخلو من المنافسات ومن الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج.

ليس البؤس كنتيجة حتمية

لكن التاريخ أظهر أن حدوث ما وصفه ماركس من تفاقم البؤس في الوسط العمالي، والتصاعد المستمر لتركز الملكيات لدى أصحاب رأس المال ليس حتمياً، فتوزيع ثمار الرخاء بين مكونات المجتمع لا يمكن أن يكون أكثر عدالة من تلك التي تأتي من خلال تنظيم وتضامن العاملات والعاملين في نقابات عمالية وإنشاء الدولة الإجتماعية وتوطيدها.

شومبيتر (*Schumpeter*): «هدم خلاق»

ولقد تم اختراق هذه الفرضية وكسرها من خلال وصف الإقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) لتركّز رأس المال «بالهدم الخلاق». حيث وضح كيف أن الأعمال الإقتصادية تعيد ترتيب أوضاعها كل مرة ومن جديد من خلال عمليات التجديد أو المنافسة أو الأزمات أو فتح أسواق جديدة.

المصطلحات التي استخدمها ماركس «برجوازية» و «بروليتاريا» يعبران عن طبقتين متناقضتين في المجتمع. ينبع مصطلح «بروليتاريا» من اللاتينية Proletarius ويعني (ينتمي إلى طبقة الشعب الدنيا). فيما ينبع مصطلح «برجوازي» من الفرنسية ويعني: «ينتمي إلى الطبقة المخملية» .

«إن فتح أسواق خارجية وداخلية جديدة، والتطور التنظيمي لمعامل الحرف اليدوية والمصانع التابعة لمثل هذه التجمعات من الشركات الكبرى (....) يعكس صورة مماثلة لهذه العملية (....)، التي لا تتوقف عن إشعال ثورة من داخل مجمل التركيبة الإقتصادية نحو الخارج، ولا تكف عن تحطيم هيكلتها القديمة وخلق هيكلة جديدة بديلة، وعملية «الهدم الخلاق» هذه تمثل أهم دلالة على واقع الرأسمالية الحقيقي» (شومبيتر (Schumpeter)، ١٣٧:١٩٤٢).

حلت صناعة المحركات والسيارات محل العربات المجرورة بالخيل وحذّاء الخيل ومعلم الحدادة واضطر مصنع الآلات الكاتبة للاستسلام والتوقف ليحل محله صانعو الحواسيب. هذه أمثلة لعملية الهدم الخلاق التي تعمل من جهة على تحفيز التجديد وتخلق في ذات الوقت مشاعر جديدة لعدم الطمأنينة والأمان وتتطلب من الإنسان مرونة عالية من جهة أخرى.

فشل إشتراكية الدولة

فشلت تجربة الدولة الاشتراكية التي دعا لها ماركس، وتراجعت المصداقية عن كافة منظريها، فهل بهذا تم دحض النظرية؟ من الثابت أنه لم يستطع حتى الآن أي نظام عامل، أن يجتاز امتحان التطبيق العملي على أرض الواقع ليحل بديلاً لنظام إقتصادي يقوم على أسس كفاءة فعالية السوق والملكية الخاصة.

تقدير لتحليل ماركس

كان ماركس شخصاً محللاً أفضل مما كان مصدراً للنصح. فلم تتمخض تعاليمه عن تقديم حلول، كما لم يُكتب لتنبؤاته التحقق على أرض الواقع، لكن تحاليله لا تزال ملفتة للنظر فقد نبه ماركس من مخاطر وأزمات الرأسمالية غير المدارة أكثر من أي شخص آخر.

كيف يمكن تقييم ماركس؟ فيلي براندت (*Willy Brandt*): «الطموح إلى الحرية»

كيف يمكن تقييم ماركس؟ لربما، مثلما طالب بذلك فيلي براندت (Willy Brandt) عام١٩٧٧ أثناء زيارته لبيت كارل ماركس في مدينة تريـر: «يكون المرء عادلا تجاه ماركس سلباً أو إيجاباً بإنزاله من منصة عدم المساس به. وكيفما صور أو أراد المرء تصوير كارل ماركس فإن من الثابت أن الطموح نحو الحرية وتحرير الإنسان من الاستعباد ومن التبعية القاصرة كانت الدوافع المحركة لأفكاره وتصرفاته».

أدبيات أخرى مختارة:
فرنسيس فين (*Francis Wheen*)، ٢٠٠٨: حول كارل ماركس، ميونخ.

٢,٣. جون مايزد كينز (John Maynard Keynes):

إدارة الرأسمالية

كينز- هل من طريق وسط؟

كان جـون مايـزد كينـز (١٨٨٣-١٩٤٦) عـالم إقتصـاد بريطـاني قـد سـك بصماتـه عـلى نظريـات الإقتصـاد في القـرن العشريـن في أطروحتـه التـي نشرهـا عـام (١٩٣٦) «النظريـة العامـة للتشـغيل والفوائـد البنكيـة والمـال» حيـث شـكك في فرضيـة «تعافي الأسـواق الـذاتي» وأسـس المذهـب الإقتصـادي «الكينـزي» الـذي يهـدف إلى توجيـه الأسـواق الرأسـمالية.

عـلاوة عـلى ذلـك شـارك كينـز في وضـع فكـرة «نظـام بريتـون-وودز» (Bretton Woods System) الـذي قـرر مصـير الأسـواق والمـال في حقبـة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة عـلى الصعيـد العالمـي.

اتضـح أن هنـاك إشـكالية، سـواء أكانـت في فرضيـات آدم سـميث بالدعـوة إلى رأسـمالية حـرة مـع أقـل تدخـل ممكـن مـن الدولـة أو في فرضيـات كارل ماركـس الرافضـة لمبـادئ المنافسـة والملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتـاج. فهـل يتمثـل الحـل الوسـط في رأسـمالية منظمـة تسـتطيع اسـتغلال قـوى السـوق الإنتاجيـة ولكنهـا تسـتطيع في نفـس الوقـت أن تسـيطر عـلى القـوى الهادمـة للسـوق ومعالجتهـا؟

إنتقاد كينز لمدرسـة الفكر النيوكلاسيكي

حلـل عـالم الإقتصـاد البريطـاني جـون مايـزد كينـز وجهـي العملـة للرأسـمالية وذلـك بأنهـا فعّالـة ومنتجـة، ولكنهـا غـير مسـتقرة مـن الناحيـة الهيكليـة. ومـع أنـه كان مقتنعـاً بنظـام السـوق القائـم عـلى أسـاس الملكيـة الخاصـة والمنافسـة إلا أنـه اتخـذ موقفـاً جدليـاً مـن مدرسـة الأفـكار النيوكلاسـيكية (الجديـدة) التـي ترجـع إلى تعاليـم وفرضيـات آدم سـميث.

حيـث انتقـد تلـك المدرسـة عـلى هـذا النحـو: «...إن فرضياتهـا غـير المعلنـة التـي نـادراً مـا تحققـت أو لم تتحقـق أبـداً أدت إلى النتيجـة الواضحـة وهـي أنهـا عمليـا لا تسـتطيع حل المشـاكل الإقتصاديـة الواقعيـة » (كينـز ١٩٦٦: ٣١٩).

تشـكيك في فرضيـة «اليـد الخفيـة»

وعـبر كينـز عـن شـكوكه في فرضيـة «اليـد الخفيـة» في ضـوء أزمـة الإقتصـاد العالميـة الصعبـة عـام ١٩٢٩ حـين لم يسـتطع السـوق أن يسـتعيد توازنـه كـما كان مـن المفـروض أن يحصـل حسـب سـميث، بـل اسـتمرت حالـة البطالـة في مسـتوياتها العاليـة، كـما اسـتمر الكسـاد الإقتصـادي ضاربـاً أطنابـه لأمـد طويـل.

خطـر انزلاق الإقتصاد إلى الحضيـض بوتيرة لولبية

ولقـد ثبـت لكينـز أن هنالـك عمليـة تدهـور لولبيـة في الإقتصـاد إذ انخفضـت كميـات تصنيـع السـلع وأخـذت وتـيرة الاسـتغناء عـن خدمـات العاملـين بالتزايـد، الأمـر الـذي مـن شـأنه أن يؤثـر سـلباً عـلى شـعور المسـتهلك والمنتـج بالطمأنينـة والأمـان بحيـث يعمـد كل إلى التقليـل مـن نفقاتـه، فينخفـض الإنفـاق (مـا يسـمى «التوفـير بسـبب الخـوف»). ويسـتمر تناقـص الطلـب عـلى السـلع، وتلجـأ الـشركات إلى خفـض الإنتـاج وتقنـين أمكنـة العمـل أكـثر فأكـثر، ويـزداد هلـع التوفـير لـدى النـاس... وهكـذا تتفاقـم الأزمـة باضطـراد، وينزلـق الإقتصـاد في منحـدر كسـاد مسـتمر... ولقـد لقـي هـذا التوضيـح تربـة خصبـة وآذانـا صاغيـة آنـذاك، حيـث لم يتعـرف كينـز فقـط عـلى حـالات لم يسـتطع السـوق فيهـا تأديـة مهامـه فحسـب بـل طـور كذلـك فكـرة لمجابهتهـا مـن خـلال الإدارة الإقتصاديـة التـي تعمـل بشـكل معاكـس لتيـار الـدورة الإقتصاديـة.

طالب بتدخل نشط للدولة

فعلى الدولة في بداية مرحلة الانكماش الإقتصادي أن تتدخل في السوق وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك ولو كان ذلك عن طريق الاستدانة وزيادة الإنفاق. فإما أن تقدم الدولة أموالاً للمواطنين مباشرة، بتخفيض الضرائب على سبيل المثال، إلا أن مثل هذا الإجراء سرعان ما يذهب هباءً إذا عمد الناس إلى الاستمرار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان وإما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وذلك أفضل فعالية كفتح طرقات أو بناء مدارس مثلاً. مع مثل هذا الإنفاق الإضافي يمكن توفير أماكن عمل جديدة للأفراد ليزداد استهلاكهم وطلبهم على السلع وبالتالي تندفع عجلة الإقتصاد في الاتجاه الإيجابي. وعبر كينز عن ذلك كما يلي:

إدارة الإقتصاد من خلال الدولة

إذا أنفقنا أكثر من مائة وخمسين مليون جنيه، فستزداد دخول الناس جميعاً، ولن يعد هنالك ضرورة لدفع مستحقات البطالة للعاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك سيهيئ مثل هذا الإنفاق الطريق أمام قدر كبير من الناس لإيجاد أماكن عمل لهم. عندئذٍ ستدور عجلة تدوير المال في الإقتصاد، وسيتم إنفاقه على طيف واسع من السلع، ولن يبق منصباً على عدد قليل من الصناعات بشكل مركز.
(كينز١٩٣٩ ، مقتبس من فينرت (Weinert) ٢٠٠٨)

في المدى الطويل سنكون كلنا أموات

هكذا علل كينز الرجعة عن الإعتقاد بأن السوق يعود دوماً ليجد توازنه كما افترض سميث. وكثيراً ما يقتبس عنه تعبيره المعروف «في المدى الطويل سنكون كلنا أموات». إذ أكد على ذلك صانعي القرار السياسي بأن خلق فرص عمل وتحفيز النمو الإقتصادي اليوم أهم من انتظار مستقبل أفضل غير مؤكد أو الاعتماد على الضبط الذاتي للسوق ليصلح نفسه.

إلا أن كينز اعترف مع هذا بأن التدخل في السوق أمر مشوب بالمخاطر لأنه يصعب عادة تخمين الوقت المناسب للتدخل كما يصعب تقدير حجم التدخل المطلوب. وكتب في هذا الصدد:

«إن الحقيقة الواضحة، هي حجم الشكوك التي تدور حول الأسس العلمية التي تبنى عليها تقديراتنا للمردودات المتوقعة للمشاريع فمعرفتنا بالعوامل التي تقرر مستوى المردود من استثمار ما بعد بضع سنوات هي معرفة منقوصة وغالباً قليلة القيمة».
(كينز، ١٩٦٦: ١٢٦)

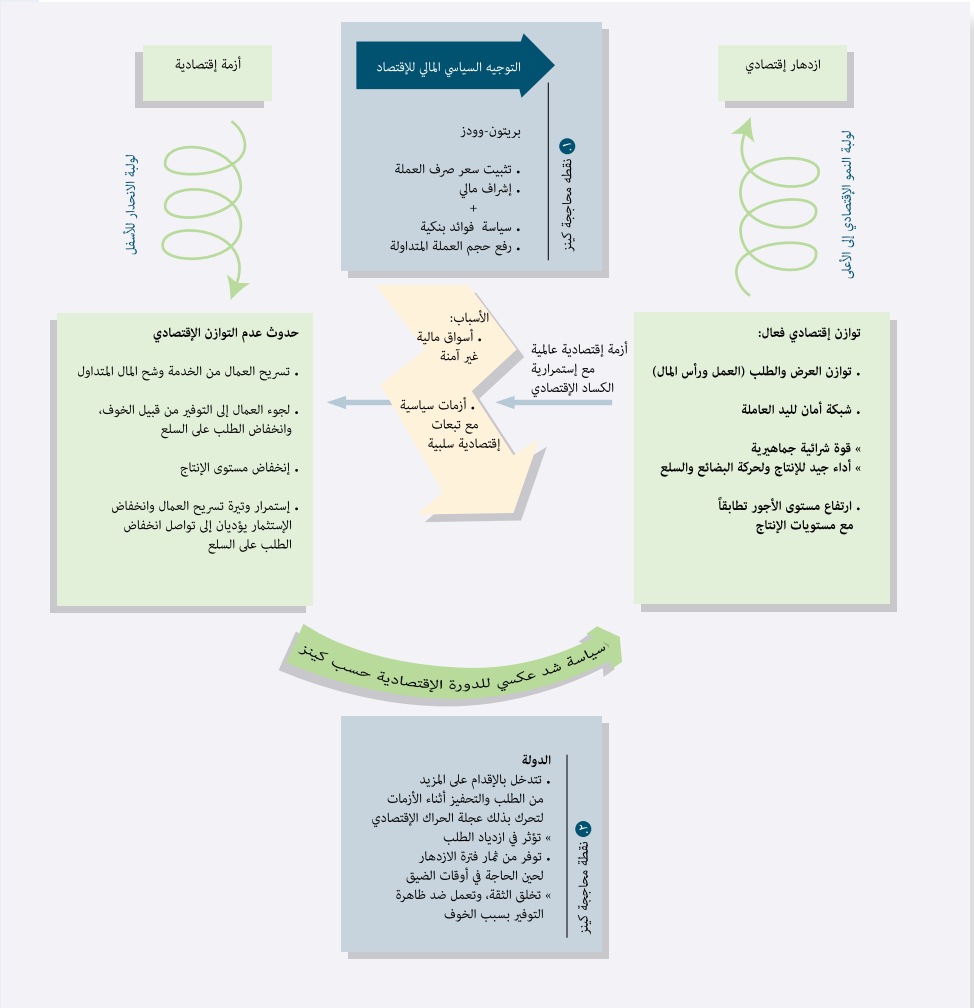

شكل ٣ : الهيكل الأساسي لأطروحة كينز

ما يسمى بالثورة الكينزية

وضعت تحاليل وتوصيات كينز القائلة بأن من واجب الدولة أن تتدخل في السوق بصماتها الواضحة على تلك الفترة، حتى أخذ الناس يتحدثون عن «الثورة الكينزية» التي أخذت موقفاً مناقضاً لتعاليم كل من سميث وماركس. كانت ردود الفعل لاذعة لهذا الإنقلاب الفكري: فالليبراليون والمحافظون نعتوه بالاشتراكي المقزّم، أما الماركسيون بالمقابل فاتهموه بأنه تابع أعمى للسوق. وعلى أي حال، فمن الثابت أن كينز كان معارضاً صلباً للدكتاتوريات الآخذة في النشوء في عهده، ليس فقط في ألمانيا، وأراد من خلال توصياته الحفاظ على الديمقراطية من الانهيار.

«يبدو أن أنظمة الدول السلطوية هذه الأيام، عازمة على ايجاد حلول للبطالة على حساب كفاءة الأداء والحرية .إن من المؤكد أن العالم لن يتحمل لمدة أطول هذه البطالة التي - وبغض النظر عن فترات الإنعاش الوجيزة، والتي برأيي لا محالة منها - مرتبطة بالرأسمالية الفردية السائدة اليوم... ولكن من خلال تحليلات صحيحة لهذه المشكلة يمكن شفاء هذا المرض وفي نفس الوقت الحفاظ على كفاءة الأداء والحرية» (كينز، ١٩٦٦: ٣٢١)

«القانون النفسي الأساسي»

علاوة على ذلك، قدم كينز من خلال ما أسماه «القانون النفسي الأساسي» شرحاً لإعتقاده بأن إعادة التوزيع أمر محبذ ليس من الناحية الإجتماعية فحسب بل هو أيضاً متسق مع مبدأ العقلانية الإقتصادية. فالإقتصاد الديناميكي يحتاج إلى قدر كافٍ من الطلب. وبما أن نسبة الوفر لدى الأغنياء أعلى منها عند الفقراء فإن من المنطق أن يحصل ذوو الدخول المتدنية بمعدلات توفيرهم المنخفضة على مزيد من الدخل لتحفيز الطلب الكلي.

ختاماً، لقد لعب كينز دوراً هاماً في تشييد نظام ما يسمى نظام بريتون-وودز، فقد أثر في القرن العشرين أكثر من أي إقتصادي آخر، وبدأ العمل بتطبيق توصيات كينز بشكل هادف لأول مرة في الولايات المتحدة في عام ١٩٣٣ من خلال المبادرة التي أطلقها الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت تحت اسم «الصفقة الجديدة» New Deal. أولاً: تمت زيادة حجم إستثمارات القطاع العام (كالاستثمار في البنية التحتية) بشكل ملحوظ. ثانياً :أدى رفع مستوى الاستحقاقات الإجتماعية إلى تقوية القوة الاستهلاكية، حيث أن مؤشر معدلات التوفير من قبل شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود أو عديمة الدخل كان متدنياً. كما كانت تعاليم كينز حتى عقد السبعينات من القرن العشرين بمثابة آراء علمية دارجة ومجمع عليها. ففي ألمانيا تبناها الإقتصادي كارل شلر (Karl Schiller)، الذي كان وزيراً للمالية والإقتصاد بين عامي ١٩٦٦ – ١٩٧٢ عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي. حتى أن الرئيس الأمريكي المحافظ ريتشارد نيكسون قال في ذلك الحين: «كلنا الآن كينزيون».

نظام بريتون-وودز: تم في المؤتمر الذي عقد في منتجع بريتون-وودز (Bretton Woods) عام ١٩٤٤ إقرار الهيكلية لعالم المال على الصعيد الدولي لفترة ما بعد الحرب. كان لب القرار يتمثل في نظام نقد عالمي من شأنه أن يخفف من التقلبات في أسعار صرف العملة، وذلك من خلال ربط مرِن مع الدولار الأمريكي. بعد ذلك، تم تأسيس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كمؤسستين ماليتين لتقديم القروض وضبط الأسواق المالية على الصعيد العالمي. ظل نظام بريتون- وودز قائماً حتى عام ١٩٧٣، فتبعاً للاضطرابات التي عصفت بسوق النقد، تحتم إلغاء ارتباط الدولار بأسعار صرف العملة، وبهذا أخذ استقرار السوق المالي بالإنهيار.

مشاكل الكينزية

الركود التضخمي (Stagflation) تعني تزامن وقوع الركود الإقتصادي مع التضخم المالي.
(من قاموس الإقتصاد ٢٠٠٩)

وقعت الكينزية في أزمة منذ منتصف السبعينات فصاعداً. فمن ناحية، لم تعمل سياسة الموازنات المستندة إلى السير مع التيار المضاد للدورة الإقتصادية بشكل مقبول كما صاغها كينز، فمع أنه تم رفع حجم الإنفاق في أوقات الأزمات، إلا أنه لم يتم تسديد ديون الموازنات في الأوقات التي تحسن فيها الأداء الإقتصادي. ومن جراء ذلك تراكم الدين العام وانخفض المجال للاقتراض من أجل الإنفاق مع انتقال العالم من أزمة إلى أزمة، الواحدة تلو الأخرى. وزيادة على ذلك وقعت أزمتا

النفـط. فبسـبب الارتفـاع الهائـل لأسـعار النفـط، نشـأت حلقـة مفرغـة حيـث ارتفعـت الأجـور. لكـن، تآكلـت الدخـول المرتفعـة مـع تفاقـم غـلاء أسـعار الطاقـة، ثـم رُفعـت الأجـور ثانيـة، مـما أدى إلى زيـادة التضخـم المـالي، الـذي بـدوره ولـد ضغوطـاً لمواصلـة رفـع الأجـور، وهكـذا فقـدت برامـج الدولـة لتحفيـز النمـو الإقتصـادي فعاليتهـا. ركـد الإقتصـاد بالتزامـن مـع ارتفـاع معـدلات التضخـم (الركـود التضخمـي)، وخـرج «الليبراليـون الجـدد» و«الكلاسـيكيون الجـدد» ليأتـوا بخطـة يراهنـون مـن خلالهـا عـلى سياسـة عـرض مغريـة لأصحـاب العمـل، تقـوم عـلى جهـود تدعـم الميـزات المتحققـة مـن الموقـع الجغـرافي مـن خـلال تقليـل التكاليـف، وتعزيـز الميزانيـات ووضـع سياسـات التقشـف.

بعـد سـنوات طويلـة مـن سياسـة الإقتصـاد الليـبرالي وفي ضـوء أزمـة أسـواق المـال التـي بـدأت عـام ٢٠٠٧ مـن بـين عوامـل أخـرى، ارتفعـت الأصـوات الداعيـة إلى تدخـل الدولـة في الأسـواق غـير المنظمـة مـرة أخـرى، مـما يوحـي بوضـوح إلى العـودة لكينـز ومبادئـه. ولا غرابـة في ذلـك، حيـث أن مـا كتبـه كينـز حـول أسـواق المـال العالميـة بـات صالحـاً في الوقـت الحـالي أكـثر مـن أي وقـت مـضى.

«مـن الممكـن أن لا يتـأتى ضرر مـن مضـاربي الأسـعار، طالمـا كانـت مضاربتهـم أشـبه بفقاعـات الهـواء في تيـار مسـتقر مـن العمـل والانتـاج. لكـن الوضـع سـيصبح حـرج جـدا، إذا غـدت شـهوة أربـاب الأعـمال بمثابـة فقاعـة هـواء في دوامـة المضاربـات. إذا أصبـح تطـور رأس المـال في دولـة مـا ناتـج ثانـوي لأنشـطة صالـة كازينـو فـإن النتيجـة لـن تكـون محمـودة، فمـن المنتظـر أن يؤثـر ذلـك سـلباً عـلى العمـل بوجـه عـام». (كينـز، ١٩٦٦: ١٣٤)

أدبيات أخرى مختارة:
راينهارت بلومرت (*Reinhard Blomert*) (٢٠٠٧)، جـون مايزد كينز، راينبك(*Reinbek*). هاينز بونتروب(*Heinz-J. Bontrup*)، (٢٠٠٦) أراد كينز أن ينقذ الرأسمالية؛ بمناسـبة الذكرى السـتين لوفاة سـير جـون مايزد كينز، بون (*Bonn*).

٢,٤. الأنماط المثالية للنظرية الإقتصادية

هناك حضور قوي دائم لأفكار سميث وماركس وكينز في النقاشات السياسية اليومية، فعندما يريد أحد السياسيين الليبراليين حث الدولة لتعود لممارسة مهامها الجوهرية ويقول إن الدولة ليست جزءاً من الحل، بل هي المشكلة ذاتها، فإنه بذلك يتوافق مع أفكار آدم سميث. في عهد الرأسمالية المعولمة غير المكبوحة التي تتكرر فيها بشكل متزايد ظاهرة انهيار الأسواق، تطفو ثانية مبادرات وحلول كينز لإدارة إقتصاد السوق. وعندما يمعن الناظر في صور المعامل والمصانع في البلدان النامية حيث يكدح العامل لمدة ١٤ ساعة في اليوم في خياطة الملابس مقابل أجر استغلالي متدني يحضر مباشرة للذهن تحاليل ماركس.

لا غرابة في كل ذلك، فكل من سميث وماركس وكينز يمثل مرجعاً مثالياً نمطياً[٥] ويمثل الثلاثة رؤى إقتصادية مختلفة جداً للعالم من حولنا، وهي حاضرة وبشكل متكرر حين تظهر أسئلة حول التوزيع والعلاقة بين الحكومة والسوق وغيرها من القضايا والسياسات الإقتصادية. ويمكن وصف الأنماط الثلاثة كالآتي:

١. رأسمالية محضة

١. من المفروض أن تنأى الدولة بنفسها عن العمليات الإقتصادية، والرغبة في التملك هي القوة المحركة للنشاط الإقتصادي، لذا لا يجوز المساس بها (النظرة اليبرالية، وتعود إلى أعمال سميث).

٢. مضاد للرأسمالية

٢. يؤدي النظام الرأسمالي الذي يقوم على أسس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمنافسة إلى استغلال وإفقار الجماهير، لذا يجب التخلص من هذا النظام. (مفاهيم شيوعية تستند إلى أعمال ماركس).

٣. رأسمالية موجهة

٣. يقوم النظام الإقتصادي على أسس الملكية وإقتصاد السوق لكن الدولة تتدخل في الإقتصاد الوطني من خلال التنظيم حين اللزوم وبإعادة التوزيع وبتوجيه إقتصاد السوق، أي من خلال توجيه هادف للطلب بشكل عام. وهنا تبقى الملكية حقاً مضموناً، ولكنها تظل في نفس الوقت مرتبطة بالمعطيات الإجتماعية وملتزمة تجاه الصالح العام. (ديمقراطية إجتماعية تستند إلى كينز).

«الإكثار من السوق بقدر الإمكان ومن التخطيط على قدر الضرورة»

يتضح من النظرية الإقتصادية أن السوق غير المنظم يفشل مثلما تفشل محاولات الاستغناء كلياً عن نظام السوق، ويعلمنا التاريخ أن الفشل حليف تطرّف السوق كما هو أيضاً حليف إلغاء السوق كلياً ويجب توجيه الرأسمالية وإدارتها ليتسنى التوصل إلى أهداف الديمقراطية الإجتماعية. وإستجابة لمسعى كارل شللر، الذي كان له تأثيره آنذاك في أوساط الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD)، صدر برنامج جودسبرغ (Godesberger Programm) للحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) عام ١٩٥٩ بالصيغة المعبرة: «أكثر من السوق بقدر المستطاع ومن التخطيط بقدر الضرورة».

ما هي الأجوبة التي يقدمها سياسيو الديمقراطية الإجتماعية على تلك الأسئلة؟

كما أشرنا سابقاً، يجب تقييم النظريات المطروحة هنا على ضوء علاقتها بالحقيقة التاريخية. حيث أظهر لنا التاريخ أن الرأسمالية لم تندثر في الحضيض من جراء تناقضاتها الداخلية كما تنبأ كارل ماركس، لكن الرأسمالية لم تتأرجح كذلك لتستقر في توازن متناغم كما توقع آدم سميث. أتى القرن العشرون برخاء لم

٥ «المثالية النمطية» يعني هنا، بمفهوم عالم الإجتماع ماكس فيبر (Max Weber)، الصبغ المتعمد والهادف للحقيقة بألوان مغايرة، للتمكن ذهنياً من تنظيم مقاطع واقع حال إجتماعي وتوثيقها. لكن تعبير «نمطي مثالي» يعني كذلك: في سياق هذا العرض لا يمكن أن يدور الأمر سوى حول نظرة سريعة بصيغة مبسطة فقط.

يعرف له نظير من قبل لشرائح واسعة للشعب مثلما أتى بتشققات إجتماعية والعديد من الأزمات. كيف يمكن تقييم هذا التطور من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية ؟ ماتياس بلاتسك، وبيير شتاين بروك وفرانك فالتر شتاين ماير (Matthias Platzeck, Peer Steinbrueck, Frank Walter Steinmeier) قدموا في كتابهم المنشور عام ٢٠٠٧ تحت عنوان «على قمة الزمن» (Auf der Hoehe der Zeit) إجابة محتملة:

«ضد الأفكار الإقتصادية الضيقة لكل من الماركسيين المتشددين من جانب، والليبراليين من الجانب الآخر، أعطى دعاة «الرجعة التصحيحية» من الديمقراطيين الإجتماعيين الملتفين حول المنظّر ادوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein) الأولوية للسياسة ولمبادئ الإصلاح والتقدم والحلول الوسطية وتوازن المصالح المتجاوزة للطبقية .ففي الوقت الذي أولى الآخرون ثقتهم للدفع الذاتي للقوى الإقتصادية والتاريخية، راهن أقطاب الديمقراطية الإجتماعية على تشكيل فعال ومبرمج للتحول المنظور وأرادوا بحملة هجومية ربط ديناميكية السوق بإصلاح إجتماعي وتجديد مجتمعي ليتسنى بهذه الطريقة أن يصل النمو الإقتصادي والرخاء إلى متناول فئات الشعب كافة بشكل منتظم، وذلك ليس بالعمل على التوفيق بين إقتصاد السوق من ناحية، والتآلف الإجتماعي من ناحية أخرى فحسب بل حتى وبالعمل على بلورة علاقة من التفاعل الإيجابي المتبادل بينهما. وتبرز في هذه المبادرة عيناً تكمن الميزات الجديدة الفريدة من نوعها تاريخياً لمشروع الديمقراطية الإجتماعية التقدمي في بداية القرن العشرين. فلأول مرة أمكن عملياً توطيد التصالح والتسامح المتبادل بشكل منقطع النظير، والذي كان تاريخياً غير قابل للتوافق عليه، بل كان أكثر من هذا، حيث كان يُستغل كأداة للصدام المتبادل: سوق إقتصادي ديناميكي، وديمقراطية تنبض بالحيوية، وتآلف إجتماعي شامل. ولذا، فالحق كل الحق مع عالم الإجتماع رالف دارندورف (Ralf Dahrendorf) عندما شدد على توطيد مفهوم «قرن العشرين الديمقراطي الإجتماعي». [...] واليوم يجب التذكير من جديد وبشكل واضح ومفهوم بمشقة الجهد الذي بذلته الديمقراطية الإجتماعية لتنتزع النصر على خصومها – والتذكير كذلك بالخطر الذي يحدق في القرن الحادي والعشرين بثمار هذا النصر. [...] ولذا، فمن الضرورة الملحة لديمقراطية إجتماعية واثقة بنفسها أن تستذكر عظم أهمية ما طورته من أفكار مميزة ما زال يهتدي بها عالم القرن الحادي والعشرين، وذلك منذ بدء صراعها مع الأصولية الماركسية وليبرالية «اللا تدخل» (Laissez-Faire) حيث أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر في جوهر تلك العلاقات الداخلية المتوترة بين الأسواق والديمقراطية والمجتمع في زمن العولمة أيضاً».
(بلاتسيك / شتاين بروك / شتاين ماير،٢٠٠٧: ١٩ - ٢١).

٢,٥. الإقتصاد اليوم

أين يقف الإقتصاد

بعد استعراض أفكار أهم الإقتصاديين في التاريخ، يطرح السؤال نفسه: أين يقف علم الإقتصاد اليوم؟ تتضح مدى صعوبة الإجابة على هذا السؤال من القصة التالية:

سؤال صعب: مثال على ذلك

صدر في الجريدة اليومية «لندن تايمز» (London Times) بمناسبة انضمام بريطانيا العظمى إلى المجموعة الأوروبية عام١٩٧٣، بيان موقع من قبل ١٥٤ إقتصادي يتضح من مضمونه اعتقاد الموقعين باحتمال أن تجلب عضوية بريطانيا العظمى في المجموعة الأوروبية أضراراً أكثر من المنافع الإقتصادية المتوقعة. وفي اليوم التالي تم نشر نص موقع من قبل ١٤٢ إقتصاديين آخرين (يختلفون عن من وقعوا المقال السابق) يقول بأن منافع العضوية ستفوق مضارها. وتبع ذلك أيضاً رسالة من قارئ يعتقد بأن الإقتصاديين سيتسببون بضرر للمملكة المتحدة يفوق المنفعة منهم. (اقتباس عن فاجنر/ فيجارد (Wiegard /Wagner، ٢٠٠٢: ٧٧٣).

أولاً: ليس هناك رأي سائد لسببين

تبين هذه الطرفة، أنه من الواضح عدم وجود رأيٌ واحد سائد في علم الإقتصاد. ولهذا يوجد سببان:

أولاً: ليس هناك علم يبنى على «أرضية صلبة»

أولاً، علم الإقتصاد مثل أي علم آخر – كما قال الفيلسوف كارل بوبر (Karl Popper)- ليس مبنياً على أرض صخرية صلبة بل على مستنقع. يعني ذلك، أن المعلومات والحقائق والمشاهدات التي يستنبط منها الإقتصاديون استخلاصاتهم عادة ما تخضع لعدم الدقة أو تكون ببساطة خاطئة بوجه عام.

ثانياً: الادلاءات الإقتصادية محكومة بالقيم

ثانياً، علم الإقتصاد محكوم إلى حد ما بالقيم. فخلافاً للعلوم الطبيعية، يظل تحديد فرضيات ونظريات هذا العلم رهن للصورة التعبيرية للإنسان والمجتمع. فالإقتصادي الذي يعتقد أن الإنسان عبارة عن مخلوق يسعى وراء تعظيم فائدته، أي إنسان مادي(homo oeconomicus)، سوف يتوصل إلى تقييم يختلف عن تقييم إقتصادي آخر يفهم الإنسان كمخلوق اجتماعي مُركّب.

لا أستطيع أن أصعد في أي طائرة دون التفكير بدعم الدولة المالي. الإقتصاديون يمقتون هذه الإعانات. يرجع منبت هذه الإعانات إلى جانب مظلم، فهي تشل الإقتصاد. لكن بدون الدعم أو الإعانة ما كان لطائرة من نوع «ايرباص» لتطير. فقط لأن بعض رؤساء الدول أرادوا بناء طائرات، نطير نحن بطائرة ايرباص. وإلا لكانت بوينج (Boeing) تهيمن كلياً على الهواء من فوقنا، كما هيمن بل جيتس (Bill Gates) على الحواسيب (...) أو سلطة النقابات. زعموا أن النقابات تنقص من ثمار نجاح الشركات. ولكن ماذا عن هذا النجاح الذي حظيت به الصناعات الألمانية بالذات، كصناعة السيارات والمعادن والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية على الصعيد العالمي؟ من المفروض، كان لها في الواقع أن تفشل، حيث الأقوى في مؤسسات عملها. (...). بالمناسبة، فالإشارة إلى الواقع العملي لا تفيد مع الخبراء الإقتصاديين الحقيقيين إلا ما ندر. بل يحصل المرء عندئذٍ في أحسن الأحوال على نظرة استهتار، يتبعها القول فوراً بأن الأمر لا يدور «حول الواقع العملي، بل حول منطلق التنظيم السياسي. (...). ولكن لماذا لا تصح الاتجاهات في خريطة هذا البلد؟ ما كان للحرب العالمية أن تشتعل لو شكك الإقتصاديون في جدواها. ثمانية أيام فقط، قبل يوم الخميس الأسود من عام١٩٢٩ ، قال نجم الإقتصاد إيرفين فيشر (Irving Fischer) ، لن ينهار سوق المال أبدا. لم يحصل وأن تنبأ واحد من الباحثين الإقتصاديين بفترات الركود الإقتصادي الخمس التي وقعت هنا

في هـذا البلـد ولا حتـى بازدهـار الانترنـت في تسـعينات القـرن المـاضي كذلـك. في خريـف عـام ٢٠٠٢ توقعـت الأوسـاط الصناعيـة نمـواً إقتصاديـاً بمعـدل ١,٤٪ لعـام٢٠٠٣ ، وفي الحقيقـة انكمـش الإقتصـاد بنسـبة ٠,٢٪، وحاليـاً يحتـار الجميـع لمـاذا تولـدت فـرص عمـل جديـدة ولمـاذا ينمـو الإقتصـاد مـن جديـد هنـا في هـذا البلـد إذ أن سـعر النفـط قـد ارتفـع، وانجيـلا مـيركل اسـتباحت حرمـة الإصـلاح.
(نشرت في جريدة زود دويتشة (Süddeutsche Zeitung) يوم ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦)

الإقتصاد ليس علماً دقيقاً

وهكـذا، فمـن الثابـت أن الإقتصـاد ليـس مـن العلـوم الطبيعيـة التـي تقـرّ فرضيـات محـددة دقيقـة، بـل تعـرض بنـاءً عـلى افتراضـات معينـة نظريـات يعززهـا مـن التجربـة كثيرهـا أو قليلهـا.

النتيجة الحتمية: الافصاح عن الموقف الذاتي

مـا هـي النتيجـة الحتميـة التـي يمكـن اسـتنباطها مـن هـذه المعلومـة؟ بالتأكيـد، ليـس نـزع صفـة العلـم عـن علم الإقتصـاد، أو اسـتباحة مـا يصـدر عنـه مـن فرضيـات مـن خـلال الإنتقائيـة في تفسـيرها، إنمـا الأهـم مـن ذلـك، أن يبـادر علـماء الإقتصـاد سـواء كانـوا نسـاءً أم رجـالاً بطـرح مواقفهـم ونقـاط انطلاقهـم بصراحـة، لـكي يسـتطيع كل مـن يقـرأ نتائجهـم أن يفسرهـا ويصنفهـا مـن منطلـق هـذه الخلفيـة.

معسكرين: سياسة عرض، وسياسة طلب

بشـكل عـام، ينقسـم معسـكر علـم الإقتصـاد في هـذه الأيـام إلى معسـكرين: سياسـة عـرض وسياسـة طلـب –وبطبيعـة الحـال يوجـد هنالـك تداخـل بينهما.

سياسة العرض: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت مل

سياسة العرض

ترجـع سياسـة العـرض تقليديـاً إلى نظريـة آدم سـميث النيوكلاسـيكية، التـي أتمهـا علـماء الإقتصـاد دافيـد ريـكاردو (David Ricardo) وجـون سـتيوارت مـل (John Stuart Mill) مـن بـين آخريـن. وتتحيـز هـذه النظريـة ضـد تدخـل الدولـة وتنـادي بليبراليـة أو تحريـر السـوق، كـما تدعـو إلى خلـق ظـروف مواتيـة قـدر الإمـكان لتحفيـز أربـاب العمـل لـكي يسـتطيعوا تحصيـل ريـع مجـدي لاسـتثماراتهم. ومـن هنـا جـاء المصطلـح «سياسـة العـرض»: ينبغـي تقديـم السـلع والخدمـات المواتيـة في أفضـل الظـروف. مـن جـراء ذلـك، حسـب النظريـة، ينشـأ الطلـب عـلى السـلع تلقائيـاً. ومـن المفـروض أن يكـون تدخـل الدولـة في السـوق بأقـل قـدر ممكـن. وينبغـي إبقـاء الدعـم الحكومـي وملكيـة القطـاع العـام والناظـمات الضابطـة في حدودهـا الدنيـا، كـما ينبغـي أن تبقـى الضرائـب والمقتطعـات الحكوميـة منخفضـة نسـبياً، وينبغـي أن يحافـظ البنـك المركـزي عـلى اسـتقرار قيمـة العملـة ويضمنهـا عـلى أن لا يتدخـل في دورات النشـاط الإقتصـادي.

سياسة الطلب: جون مايزد كينز

سياسة الطلب

تـم تأسـيس سياسـة الطلـب مـن قبـل جـون مايـزد كينـز، وهـي ذات السياسـة التـي تؤكـد عـلى دور الدولـة النشـط في تحفيـز وتشـغيل الأيـدي العاملـة وتوجيـه النشـاط الإقتصـادي. يتمثـل الأمـر المحـوري هنـا في اسـتمرار الطلـب عـلى السـلع في الإقتصـاد الوطنـي، إضافـة لذلـك يجـب أن تنمـو معـدلات الأجـور بنفـس الوتـيرة التـي تنمـو بهـا الإنتاجيـة.

هـنري فـورد الـذي أدخـل تقنيـة نظـام التجميـع المتسلسـل للإنتـاج، وبهـذا فتـح المجـال لتحسـين الإنتاجيـة، أبـدى استحسـانه للأجـور المرتفعـة بشـكل أو بأخـر وذلـك حرصـاً منـه عـلى اسـتدامة الطلـب، حيـث نسـبت إليـه مقولـة: «السـيارات لا تشـتري السـيارات».

عندما ينخفض مستوى الاستهلاك والاستثمار في أوساط القطاع الخاص، يجب على الدول أن تتدخل بإجراءات مناسبة من خلال برامج استثمارية ومبادرات لتحفيز تشغيل الأيدي العاملة. ونتيجة لمثل هذا الطلب الإضافي، تزداد قوة الاستثمارات من قبل أرباب العمل مرة أخرى، وترتفع مستويات التشغيل، وينمو الطلب الخاص على السلع. وينبغي على البنك المركزي في أوقات الأزمات، أن يساند عملية إحياء الانتعاش الإقتصادي من خلال تخفيض نسب الفوائد البنكية ورفع حجم العملة المتداولة.

خصائص مميزة للتباين

التباين للفهم بالنسبة للأجور

تتمثل الخاصية المركزية المميزة للتباين بين سياسة الإقتصاد الموجهة نحو تحفيز العرض ونظيرتها الموجهة نحو تحفيز الطلب في تقدير مدى الأهمية التي ينبغي إعطاؤها لمسألة الأجور. فالأولى ترى أن أجور العمال عبء على الكلفة يجب تخفيضها خاصة في أوقات الأزمات الإقتصادية. بالمقابل، تفسر الأخيرة الأجور كعامل أساسي في تنمية قوة الطلب في أي إقتصاد وطني، مما يستوجب تعزيز الأجور في دورات الإنحدار الإقتصادي حتى لا يتجه النشاط الإقتصادي نحو الأسفل، كما كانت عليه الحالة أثناء أزمة الإقتصاد العالمية في عشرينات القرن الماضي. ويرى بعض علماء الإقتصاد في نقص الطلب أيضاً سبباً من أسباب الركود الإقتصادي الذي لحق بألمانيا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ في ظل تعاضد عوامل التحفظ على الأجور لسنوات طويلة، وتناقص استثمارات القطاع العام، مما حد من موجة الطلب الداخلي وكون عبئاً على الإقتصاد الألماني. وللخروج من مأزق الأزمة، تم اتخاذ الإجراءات الداعمة لرفع الأجور وتصعيد برامج الانتعاش العامة (هورن ٢٠٠٥) ولكن في سياق ذلك تولدت مشكلتان في تطبيق سياسة الطلب، أولاً :تبين أنه من الصعب عملياً تنفيذ عملية سداد دين الموازنات العامة فعلاً حين تأتي الأوقات التي يسود فيها إقتصاد أفضل، وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عبء ديون الموازنات العامة مما يزيد من ضيق حيز المناورة ووضع برامج للإنتعاش الإقتصادي. ثانياً: تزامنت عملية تحفيز الطلب وسياسة البنك المركزي التي أغرقت الأسواق بالمال، مما أدى بشكل جزئي إلى إرتفاع لولبي في الأجور والذي بدوره عظم معه مشكلة التضخم وتآكل الأجور المرتفعة بشكل سريع. وفي نفس الوقت تفشت ظاهرة «التوفير الهلع «كتبعة للتضخم، مما أدى إلى إضعاف الإستهلاك. وكانت النتيجة المنطقية لهذا التطور مع نهاية عام ١٩٧٠ حدوث الكساد والتضخم معاً ليطلق على الظاهرة «الركود التضخمي» (Stagflation).

أدبيات أخرى مختارة: نظرة عامة جيدة على خلفيات هذا الجدال يقدمها كتاب سلس القراءة وسهل الفهم من تأليف بيتر بوفنجر (*Peter Bofinger*) بعنوان «مبادئ أساسية في علم الإقتصاد القومي»(٢٠٠٧).

من كينزية السبعينات إلى تفاهمات واشنطن في التسعينات

أيّ النظريتين يتمتع بالنفوذ الأكبر؟ كما سبق وأن تم عرضه، كانت سياسة الطلب الكينزية مهيمنة عالمياً بعد وقوع أزمة الإقتصاد العالمية في العشرينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، ولكن، كردة فعل على الركود الإقتصادي العالمي وتفشي التضخم في السبعينات، لاقت سياسة العرض النيوكلاسيكية تربة خصبة لتنبعث من جديد. وقاد هذه النهضة منذ الثمانينات كل من رولاند ريغان في الولايات المتحدة ومارجريت تاتشر في بريطانيا العظمى، وبوتيرة أضعف هيلموت كول (Helmut Kohl) في ألمانيا. وفي التسعينات بدت سياسة العرض واضحة في ما يسمى «توافق واشنطن» الذي انتشر دولياً وبشكل واسع، وبترويج من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لهذه السياسة الإقتصادية الليبرالية التي تطالب بتخفيض الضرائب، والخصخصة، وإلغاء الناظمات الحكومية، وحرية الحركة التجارية، وتقنين الدعم الحكومي. كان المطلوب تقوية السوق وإبعاد الدولة عنها. كبير الإقتصاديين للبنك الدولي سابقاً، وحامل جائزة نوبل للإقتصاد جوزف ستيجلتز ((Joseph E. Stiglitz، أصبح في هذه الأثناء أشهر ناقدي توافق واشنطن، حيث يرى أن الثقة العمياء بسياسة العرض عبارة عن عقيدة لا تؤكدها الخبرات المكتسبة من التجارب العملية. إذ أن هناك دول تمسكت بفكرة ليبرالية السوق فركدت إقتصاداتها، بينما لجأت دول أخرى بالمقابل إلى تعزيز تنسيق وتوجيه الأسواق، فجنت ثمار النجاح الإقتصادي والإجتماعي (ستيجلتز ٢٠٠٢).

الإقتصاديون الألمان: يميل أكثرهم إلى سياسة العرض

من الظاهر أن غالبية الإقتصاديين الألمان يميلون حالياً نحو سياسة العرض. فعندما طرح الإئتلاف الأخضر – الأحمر الحكومي (إئتلاف بين حزب الخضر والحزب الديمقراطي الإجتماعي) أفكاراً في عام ٢٠٠٥ لدفع عجلة الطلب على السلع من خلال الإنفاق العام، بتعبير آخر التوجه في السير حسب السياسة الكينزية التقليدية، قام ٢٥٠ أستاذ وأستاذة في علوم الإقتصاد القومي بتوجيه ما أطلق عليه «نداء هامبورغ»، طالبوا فيه بتطبيق سياسات إقتصادية تتجه نحو العرض لا نحو الطلب. بينما كان علماء الإقتصاد الذين يدعون إلى التمسك بسياسة تتوجه نحو الطلب، يجدون أنفسهم في الماضي في موقف دفاعي، يستطيعون اليوم كسب المزيد من الإصغاء لأصواتهم.

ردّ الكينزية على أزمة سوق المال عام ٢٠٠٨

من خلال نظرية الطلب لكينز، يمكن بيان كيف تغلغلت أزمة الأسواق المالية عام ٢٠٠٨ في أعماق الإقتصاد الحقيقي وأشعلت الركود على المستوى العالمي حيث تجاوبت العديد من البلدان مع الأزمة باتباع سياسة كينزية تقليدية ووضع إجراءات تحفيز الطلب من خلال توسعة الإنفاق العام وتعزيز القوة الشرائية لعامة الشعب.

ولقد دعت أزمة أسواق المال والإقتصاد منذ عام ٢٠٠٨ إلى إعادة النظر وبشكل معمق في السياسات الإقتصادية، حتى أن رئيس مجلس إدارة الدويتشة بنك (Deutsche Bank) جوزف اكرمان (Josef Ackermann) قال في ذلك الحين: «أنا لم أعد أؤمن بقوة تعافي السوق الذاتية» (Ackermann, ٢٠٠٨)، وطالب باشراف مالي على الصعيد العالمي. كما غدا أتباع السوق المتعصبين في موقف دفاعي وعاد العالم ليكتشف تعاليم كينز ولتطفو نظرياته لأنها تعلل هذه الأزمة الحادة وتبين الطرق الممكنة للخروج منها.

حضور الكينزية الراهن على مستوى العالم ليس صدفة، إذ أن عمله الرئيسي «النظرية العامة للتشغيل والفوائد البنكية والمال» جاء نتيجة أزمة الإقتصاد العالمية في عقد الثلاثينات، التي تشبه إلى حد ما الأزمة الحالية. آنذاك، مثل اليوم، انطلقت الأزمة من وقوع خلل في الأسواق المالية بتزامن مع انحسار وتيرة النمو الإقتصادي على النطاق العالمي، مما أدى إلى الانحدار في دوامة لولبية سلبية بسبب تدني القوة الشرائية والخشية من تفاقم الأزمة نحو الأسوأ ليتراجع الاستهلاك وليؤجل أرباب العمل استثماراتهم فتقلل البنوك من إعطاء القروض ويصار إلى تخفيض الإنتاج مما يسبب فقدان متواصل لفرص العمل وانخفاض مستمر في الاستهلاك. وصلت أزمة الثلاثينات إلى نهايتها باللجوء أولاً إلى توسيع دائرة ضبط الأسواق وبمبادرات حكومية لتنفيذ برامج استثمارية عملاً بأفكار كينز.

كيف يمكن توضيح أصل نشوء الأزمة الراهنة في سوق العقارات الأمريكية؟ تكونت هناك فقاعة مضاربات ضخمة، أودت بالنظام البنكي العالمي إلى حافة الإنهيار، أحد تلاميذ كينز، هايمان مينسكي (Hyman Minsky) فسر هذا التطور منطقياً بالإستناد إلى تعاليم أستاذه (Minsky ١٩٨٦)، إذ يقول عندما يطول أمد مرحلة نمو إقتصادي، يتنامى معها الجشع والإقبال على المخاطرات بحثاً عن المكاسب فترتفع وتيرة الإقدام على المغامراة. حدة التنافس بين البنوك يغريها أن تتعامل من خلال ترتيبات جديدة في الإنتاج المالي، لتستطيع بها تمويل استثمارات مجازفة. وعندما تتراكم المخاطرات ينهار البناء الورقي، وهذا بالضبط ما حدث بعد ذلك. وكحل للمشكلة دعا مينسكي إلى ممارسة ضبط من قبل الدولة لحماية السوق من نفسه ولتجنب الأزمات المالية.

وداعاً للأسواق المالية العالمية غير المنظمة، هذا ما سبق وأن طالب به كينز عام ١٩٢٦ في إحدى مقالاته: «نهاية سياسة عدم التدخل» (كينز ١٩٢٦). وشارك كذلك فعلياً في وضع قواعد ناظمة للسوق العالمي. من بينها حضوره الفعال في مؤتمر بريتون-وودز، حيث تم تصميم نظام للأسواق العالمية أمن الاستقرار فيها لعدة عقود من الزمن. والآن، عاد يُطرح هذا الموضوع على جدول الأعمال عالمياً. فإجتماع العشرين الكبار (G٢٠) الذي جمع أهم ٢٠ دولة إقتصادياً في شهر إبريل/نيسان ٢٠٠٩ في لندن، اعتبر أيضًا كمحاولة جديدة لبريتون-وودز، حيث تم التحرك بخطوات صغيرة ولكن مهمة للسير في هذا الإتجاه: تم إقرار ضوابط ما يسمى صناديق التحوط والتقييم (Hedge Funds and Rating Agencies) كما تم إنشاء منتدى للاستقرار المالي لدى صندوق النقد العالمي.

ما الذي يشير به كينز للخروج من الأزمة؟ من المفروض أن يُصار إلى توجيه دورات النشاط الإقتصادي من خلال سياسة الفوائد البنكية كما هو متعارف عليه. وبالتوافق مع ذلك، تلجأ البنوك المركزية إلى تخفيض الفوائد على النطاق العالمي كردة فعل لأزمة ٢٠٠٨. ولكن، نظراً لفداحة الأزمة، لم تستطع هذه الإجراءات أن تنطلق بفعاليتها المعهودة بل أخذت ممارسات تكديس المال في البنوك تتفاقم، كما تنبأ كينز بأن يحدث في حالة الأزمات غير العادية. ومن أجل التعويض عن الفاقد من قوة الاستهلاك ومن الاستثمارات الخاصة، يوصي كينز باستثمارات حكومية ممولة بالإقتراض. تفاعلت العديد من البلدان مع الأزمة عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ باتباع السياسة الكينزية التقليدية بتحفيز الطلب على السلع من خلال توسيع دائرة الإنفاق العام وتعزيز القوة الشرائية للشعب بمقادير لم يسبق لها نظير. وبعد أن تم إقرار حزم تنشيط إقتصادية قوية إلى حد ما في كل من الولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية، اتفقت الدول الأخرى إقتصادياً في قمة العشرين الكبار (G٢٠) في إبريل/نيسان٢٠٠٩ على ضخ ما يعادل ١,١ مليار دولار في الإقتصاد على النطاق العالمي لدفعه للأمام، حين أعلن وزير المالية البريطاني، اليستر دارلنج (Alistair Darling) ، وهو ديمقراطي إجتماعي، عن حزمة التحفيز الإقتصادية لحكومته، استند فيها بوضوح إلى نظرية كينز.

أدبيات أخرى مختارة:
ميخائيل داود رشتاد (*Michael Daud erstaedt*)، ٢٠٠٩: أوقات الأزمات، منظمة فريدرش إيبرت (ناشر)، مدينة بون.

تصنيف مواقف معاهد الأبحاث الإقتصادية الألمانية

تمثل معاهد البحوث الإقتصادية في تعاملها مع الإقتصاد الوطني في معظم الأحيان وجهة نظر أساسية محددة (إما التوجه نحو العرض أو التوجه نحو الطلب) وبهذا تستنير في توجهها بإحدى النظريات المذكورة أعلاه. ويمكن تصنيف معاهد الأبحاث الإقتصادية الخمس الكبرى في ألمانيا كذلك حسب المؤشرات إلى «منحاز للطلب» أو «منحاز للعرض». تتمتع هذه المعاهد من خلال أبحاثها بتأثير لا يستهان به على الحوار حول السياسات الإقتصادية. ولهذا فمن المفروض أن يعرف المرء توجهاتها ومبادئها الإقتصادية جيداً لكي يمعن التفكير فيما تقدمه من تحليلات وتوصيات. تتعاون هذه المعاهد جميعاً خاصة فيما يتعلق بالتنبؤات حول النشاط الإقتصادي في المستقبل القريب والتي تعتبر بمثابة القاعدة الهامة لإعداد الموازنات العامة، وتؤثر على إعداد الخطط والتخطيط من قبل العديد من أرباب العمل والشركات. فيما يلي قائمة بمعاهد البحوث الإقتصادية الألمانية المذكورة أعلاه مع ذكر وجهتها في السياسة الإقتصادية.

ردّ الكينزية على أزمة سوق المال عام ٢٠٠٨

- المعهد الألماني للبحوث الإقتصادية (DIW)، برلين، يرأسه الأستاذ كلاوس تسمرمان (Prof. Klaus Zimmermann)، وهو أقرب إلى التوجه نحو سياسة الطلب www.diw.de.
- معهد هَلّه للأبحاث الإقتصادية (IWH)، في مدينة هلله /على نهر زاله (Halle/Saale)، يرأسه الأستاذ أولرش بلوم (Ulrich Blum)، وهو أقرب إلى التوجه نحو سياسة العرض www. iwh-halle.de.
- معهد الإقتصاد العالمي (IfW) في مدينة كيل (Kiel) يرأسه الأستاذ دينس سنوفر (Prof. Dennis J Snower)، وهو يتجه نحو سياسة العرض www.ifw-kiel.de.

- معهـد رايـن- فسـتفالن للأبحـاث الإقتصـادي(RWI)، في مدينـة إسـن(Essen)، يرأسـه الأسـتاذ كريسـتوف شـميت (Prof. Christoph M. Schmidt)، وهـو يتجـه نحـو سياسـة العـرض www.rwi-essen.de.
- معهـد إفـو للابحـاث الإقتصاديـة (e.v) (ifo) في مدينـة ميونـخ، يرأسـه الأسـتاذ هانـز- فيرنـر زنّ (Prof. Hans-Werner Sinn) ، وهـو يتجـه نحـو سياسـة العـرض، ويعـد أكـثر المعاهد انحيـازاً لليبراليـة السـوق www.ifo.de.

هناك معاهد أخرى إضافة لذلك في ألمانيا ومنها:

- «معهـد الإقتصـاد الألمـاني -كولـون» (IW) ، يرأسـه الأسـتاذ الدكتـور ميشـائيل هوتـر (Prof. Dr. Michael Huether) ، وهـو قريـب مـن أربـاب العمـل www.iwkoeln.de.
- معهـد العلـوم الإقتصاديـة والإجتماعيـة (WSI)، ترأسـه الأسـتاذة الدكتـورة هايـدي بفـار (Prof. Dr. Heide Pfarr) ، وهـو قريـب مـن النقابـات ويتجـه نحـو سياسـة الطلـب www.wsi.de.
- وهنـاك معهـد آخـر تابـع لـه وهـو «معهـد أبحـاث الإقتصـاد الـكلي والنشـاط الإقتصـادي» (IMK) ويرأسـه الدكتـور جوسـتاف هـورن (Dr. Gustav Horn).

	سياسة العرض	سياسة الطلب
الفكرة الأساسية	تهيئة ظروف مواتية قدر الإمكان لأرباب العمل يستطيعون تحتها جني ريع إقتصادي جيد.	تأمين نمو متواصل للطلب على السلع من خلال مساهمة الدولة في الإقتصاد الوطني بوسائل تحفيز التشغيل وتوجيه النشاط الإقتصادي
قادة الفكر التقليدي	آدم سميث، دافيد ريكاردو وجون ستيوارات مِل.	جون مايزد كينز
مفهوم الدولة	دولة سلبية	دولة إيجابية
المنظور بالنسبة للأجور	الأجور عامل تكلفة مقرر وهام	الأجور عامل طلب ويجب أن تنمو بالتزامن مع نمو الانتاجية
دور البنك المركزي	توطيد وتأمين الإستقرار النقدي	من المفروض أن يضمن الإستقرار النقدي ويساهم في التشغيل وفي النمو المستمر
فترات الهيمنة	منذ الثمانينات	منذ الثلاثينات حتى السبعينات، وهيمنت ثانية منذ عام ٢٠٠٨
معاهد البحث التي تتبناها في ألمانيا	معهد هلله للبحوث الإقتصادية (IWH) معهد الإقتصاد العالمي (IfW) معهد راين – فستفالن للأبحاث الإقتصادية ((RWI معهد إيفو للأبحاث الإقتصادية (Ifo) e.v. معهد الإقتصاد الألماني/كولون (IW)	المعهد الألماني للأبحاث الإقتصادية (DIW) معهد العلوم الإقتصادية والإجتماعية (WSI) معهد أبحاث الإقتصاد الكلي والتحرك الإقتصادي (IMK)

حقول التوتر: السوق والمشاركة في صنع القرار والضبط والتوجيه السياسي

توازن السوق والديمقراطية والتعاضد الإجتماعي

بعد التداول بنظريات السياسات الإقتصادية الأساسية، يطرح السؤال نفسه: كيف تستطيع سياسة إقتصادية حديثة ترتبط بقيم الديمقراطية الإجتماعية أن تبني على قواعد هذه النظريات؟ تقدم توجهات الديمقراطية الإجتماعية التي سيتم التطرق إليها في البابين القادمين من هذا الكتاب بوصلة للتوجيه ضمن هذا الإطار. لكن في هذا المقام، سيتم عرض سريع للعلاقات المتوترة بين بعض المعطيات، التي يجب تسويتها بما يتفق ومفهوم الديمقراطية الإجتماعية (مايير (Meyer) ٢٠٠٥: ٦٧).

النمو والعدالة

١. الإنتاجية والنمو مقابل العدالة الإجتماعية والأمان.

الطموح نحو المصالح الشخصية والتملك يطلق عنان قوىً كبيرة كامنة، كما وصفها سميث وماركس. فالسوق والمنافسة يعملان على أن تصل الموارد الشحيحة إلى تلك المواقع التي تسمح بتوظيفها بأكبر إنتاجية ممكنة. وقد أثبتت هذه العلاقة أن فاعليتها أكبر بكثير من أي إقتصاد مخطط أو موجه مركزياً.

من ناحية أخرى يولد السوق ظاهرة التوزيع الجائر، ونظراً لتأرجحاته الدورية وقابليته للتأزم كما وصف كينز، تبقى تركيبة السوق الهيكلية عديمة الإستقرار. ولذا يجب العمل على وضع الأسواق ضمن حدود نظم معينة ليصبح بالإمكان الحد من وقوع الأزمات. ومن الواجب على الدولة الإجتماعية أن تتخذ الاجراءات التي تضمن تأمين الناس ضد أزمات السوق من خلال ضرائب تصاعدية وضرائب الإرث والثروات لتوطيد العدالة في التوزيع. ومن خلال سياسات الإنفاق العام والضرائب والفوائد البنكية، ينبغي على الدولة توجيه الدورات الإقتصادية، حيث يعني ذلك أنه في حالة تأزم النشاط الإقتصادي يتم رفع الإنفاق العام للحفاظ على إستقرار الإستهلاك وتحفيز الإستعداد للاستثمار لدى السكان من خلال منح القروض الميسرة.

المرونة والأمان

٢. المرونة والتجديد مقابل حماية التشغيل المعتمد على أجور أرباب العمل، والأمان الإجتماعي الشامل.

التنافس والصراع على الأفضل يؤديان من ناحية إلى التجديد، لكن لا بد من احتضان والتعامل مع الكسور والأزمات التي ترافقها من ناحية أخرى بشكل مرن من خلال تأمين العاملين من خلال الحماية ضد التسريح ومن خلال تقديم الخدمات الإجتماعية .

إذا تعمق التغير في البنية الإقتصادية، كتراجع صناعة التعدين والمناجم في منطقة نهر الرور على سبيل المثال، فبالإمكان فقط من خلال سياسة بنيوية هادفة لخلق أماكن عمل جديدة إعادة تأهيل وتنمية المناطق المتأثرة.

الملكية والترسيخ الإجتماعي

٣. الملكية والمنافسة مقابل التكافل الإجتماعي والتنظيم.

باءت الأنظمة الإقتصادية التي تخلت عن حق الملكية لوسائل الإنتاج وعن المنافسة بالفشل. فكل نظام إقتصادي ناجح يقوم لا محالة على قاعدة الملكية الخاصة والمنافسة. لكن ذلك لا يعني التحلل من

المسؤولية الإجتماعية من خلال التملك، وذلك بمفهوم ما ورد في المادة ١٤ من القانون الألماني الأساسي: «الملكية الخاصة وحق الإرث مضمونان [...] الملكية الخاصة يصحبها الإلتزام. وينبغي لاستخدام الحق فيها أن يخدم في ذات الوقت الصالح العام». ومن أجل ضمان الحفاظ على روح العدالة في السوق، ومن أجل تجنب الهيمنة على السوق من قبل ممارسات اللاعبين يجب أن تخضع المنافسة للتنظيم.

تصنيف مواقف معاهد الأبحاث الإقتصادية الألمانية

٤. استقلالية سلطة أرباب العمل مقابل المشاركة في صنع القرار وترسيم حدود الأطر السياسية

ينبثق الحق في ممارسة الأعمال الإقتصادية الربحية من الحق في الملكية الخاصة، لكن يجب أن لا تنحصر المشاركة في صنع القرار لدى اتخاذ القرارات في مؤسسات العمل على أرباب رأس المال فقط، بل يجب أن تشمل أيضاً أولئك الذين يساهمون في خلق قيم مضافة من خلال جهودهم وعملهم. ولذا، يتم وضع محددات لقرارات أرباب العمل من خلال حق المشاركة في صنع القرار.

أربعة أبعاد للسياسات الإقتصادية

من هنا تستنبط الأبعاد الأربعة التالية:

- ترسيم حدود الأطر السياسية
- إعطاء المجال لاطلاق وتطوير منطق السوق
- حق المشاركة في صنع القرار
- تنظيم الإقتصاد الكلي

بمجموعها تعني هذه النقاط أنه في نظام إقتصادي يقوم على أساس قيم الديمقراطية الإجتماعية ، يمكن إطلاق منطق السوق لينفتح ويتطور ضمن إطار سياسي. يصحب الملكية الخاصة إلتزامات تخضع في ذات الوقت لمقتضيات الصالح العام، ويمكن ضمان تحقيق ذلك من خلال- دون الحصر -تأكيد المشاركة الفعالة للعاملين في صنع القرارات في أمكنة عملهم، بحيث لا تنحصر القرارات بين يدي أصحاب رأسمال تلك المؤسسات فقط. تتم المحافظة على ضمان الاستقرار الإقتصادي الشامل من خلال تنظيم إقتصاد السوق، ويعني ذلك أن تفعل الدولة ما تستطيع لتحقيق نمو إقتصادي مستقر ومستويات عالية من التشغيل من خلال تبنيها سياسة ملائمة في الموازنة العامة والفوائد المصرفية.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية؟

- ينبغي على كل من يهتم بالمسائل الإقتصادية أن يستقي المعرفة عن مختلف المبادئ الأساسية النظرية وأن يميز بين العقائد الكامنة في طياتها.
- لا تأخذ الديمقراطية الإجتماعية فقط بأحد المناهج النظرية حصراً، بل تستنبط الفائدة من مختلف المدارس الإقتصادية.
- يتمثل مركز الثقل هنا في الرأسمالية المنظمة، كما دعا إليها كينز.
- تأخذ الديمقراطية الإجتماعية علماً أيضاً بطروحات ماركس في انتقاده للرأسمالية، وبفاعلية إنتاجية السوق كما وصفها سميث.
- وهكذا ينبغي أن يقوم النظام الإقتصادي على أسس المنافسة والملكية الشخصية، غير أنه لا بد في نفس السياق من تنظيم ومراقبة الأسواق، ولا بد للحكومة أن تقوم بدورها في مقاومة نشوب الأزمات الإقتصادية، وضمان حق المشاركة في صنع وتفعيل القرارات.

٣. الأنظمة الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي

٣. الأنظمة الإقتصادية والتنظيم الإقتصادي

سيتم في هذا الباب

- **الحديث عن العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، التي تتصف من ناحية بالتوتر، ومن ناحية أخرى بالتناغم؛**
- **وصف أنماط الرأسمالية المختلفة؛**
- **توضيح مفهوم «إقتصاد السوق الإجتماعي»؛**
- **استعراض المؤثرات الإيجابية للعولمة وجوانبها المظلمة من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية.**

٣,١. الرأسمالية والديمقراطية

(الرأسمالية بإمتياز، المفرطة أو (*Supercapitalism*)، هل تهدم الديمقراطية

مجلة المدير

هل تُقطّع الرأسمالية المفرطة أوصال الديمقراطية؟

«هل تُقطّع الرأسمالية المفرطة أوصال الديمقراطية؟»، هذا السؤال الذي طرحته المجلة الإقتصادية «المدير» على غلافها في آذار / مارس ٢٠٠٨. وطبعت على نفس الصفحة صورة جرادة. يقول المقال الرئيسي تحت هذا العنوان أن إقتصاد السوق المعولم[٦] قد يتمكن من أن يهز الأعمدة التي تقوم عليها مصداقية الديمقراطية. ويستطرد المقال في تحليله بأن الكثير من المواطنين لم يعودوا يصدقون أن باستطاعتهم كسب شيء في ظل الإقتصاد المعولم، وبالتالي أصبحت الثقة تتلاشى في الإقتصاد والسياسة. هكذا طرح هذا المقال موضوع التضارب بين الديمقراطية والرأسمالية، فنشوء كل من الديمقراطية والرأسمالية متشابك بشكل وثيق وكثيراً ما عُللت الديمقراطية بعلاقتها مع نشوء الأسواق الحرة. في الحقب الأوروبية من القرن الثامن عشر والتاسع عشر تعالت الدعوات أولاً إلى الحريات الفردية بالتوازي مع إقتصاد تبرره المنافسة الحرة والملكية الشخصية (قارن الفصل الثاني بشروحاته المسهبة حول آدم سميث). إنطلقت جنباً إلى جنب مع هذا المطلب الرغبة في تأمين سيادة القانون وفي الالتزام بالحقوق الأساسية والمشاركة السياسية للمواطنين وتمثيلهم في أجهزة الدولة. ولقد قرعت أجراس أولى الديمقراطيات في العهد الحديث مع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية بالنداء المعروف «لا ضرائب دون تمثيل» (No taxation without representation)، أي بالمطالبة بتوأمة المشاركة في الأمور الإقتصادية والسياسية معاً. وبعد انهيار النظام الشيوعي عام ١٩٨٩ انطلقت مسيرة الديمقراطية وتحرير الإقتصاد في الدول الشيوعية سابقاً جنباً إلى جنب.

تشابك تاريخي : الديمقراطية و الرأسمالية

٦ إقتصاد السوق، أو الرأسمالية هل هناك فرق في معنى مضمونهما؟ من حيث المضمون، يعني المصطلحان نظاماً إقتصادياً يقوم على أسس الملكية الخاصة والمنافسة. لكن من حيث الإستعمال اللغوي، فمن الثابت في كثير من الأحيان، أن مصطلح «إقتصاد السوق» يستعمل غالباً من قبل المشجعين لنظام إقتصادي ليبرالي، في حين يستعمل مصطلح «الرأسمالية» غالباً من قبل أصحاب الأصوات الناقدة للسوق بوجه عام، غير أنه في هذا الكتاب سيتم إستعمال المصطلحين بالتوازي، على أن لا يفهم من ذلك بأن هنالك تحيز ضمني أو إنتماء لوجهة نظر معينة.

هل الدول الديمقراطية هي الأنجح إقتصادياً

كان من الظاهر بوضوح ولمدة طويلة أن الدول الديمقراطية هي الأنجح إقتصادياً من حيث المبدأ من الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية. وبدا أن الازدهار الإقتصادي في الغرب والفشل الإقتصادي في دول الكتلة الشرقية هما البرهان على ذلك، إلا أنه أصبح من الثابت في هذه الأثناء، أن دولاً أخرى ببنية غير ديمقراطية استطاعت أن تحقق معدلات عالية من النمو الإقتصادي في نظام إقتصادي رأسمالي. والمثال المتعارف عليه هو الصين، التي انطلقت في مسيرة التطوير الإقتصادي الفاعل منذ أن حولت نفسها مع نهايات السبعينات إلى بلد رأسمالي، لكن دون أن تلجأ إلى التحول الديمقراطي في نظامها في سياق عملية التطوير هذه. كما أنه من الملاحظ أيضاً في بعض البلدان الأخرى، أنها لا تشهد تزامنا (بعد؟) في التحرك في مسيرة تبني تحرير الإقتصاد وتبني الليبرالية السياسية، ومن بين المنشورات التي تبين ذلك الدليل السنوي «حرية الإقتصاد العالمي» (Economic Freedom of the World) الذي يصنف الحريات الإقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي. وبالمناسبة، تتبوأ هونج كونج وسنغافورة المرتبة الأولى والثانية لحرية الإقتصاد في هذا الدليل.

من الثابت أنه لا تزال هناك دول سلطوية (غير ديمقراطية) تعمل من خلال نظم إقتصادية، غير أن كل دولة ديمقراطية موجودة مخططة تقوم على أساس إقتصاد السوق بوجه عام.

العلاقة المتوترة بين الديمقراطية والرأسمالية

ومع ذلك، فمن المعلوم أن علاقة الديمقراطية بالرأسمالية لا تخلو بأي حال من الأحوال من التضارب. فالديمقراطية تقوم على قاعدة المساواة: «شخص واحد، صوت واحد»، لكل صوت نفس الوزن كأي صوت آخر، أما إقتصاد السوق فيقوم على عدم المساواة.

كما يتم توزيع حصيلة الإنتاج في النظام الرأسمالي بحصص متفاوتة، ومع أنه من الممكن التدخل لإعادة توزيع الحصص بعدالة أكبر إلا أن مواصلة المبالغة في هذا التدخل ليحصل الكل على حصص متساوية سيؤدي إلى فقدان المحفزات لدى ذوي العلاقة.

يمكن أن تقود عدم المساواة إلى «ديمقراطية مختلة »

ومن بين الأمور التي تؤدي إليها عدم المساواة أن يتمكن لاعبو الأدوار القوية في الإقتصاد من تطوير مراكز فيتو متنفذة لهم، بشكل تنشأ معه «ديمقراطية مختلة». ولقد عرّف عالم الإقتصاد فولفجانج ميركل (Wolfgang Merkel) هذا المفهوم كالآتي: «الديمقراطيات المختلة هي عبارة عن أنظمة سلطوية، تتميز بوجود نظام انتخابي ديمقراطي عامل فيها إلى حد ما، يتم من خلاله تنظيم عمليات الدخول إلى مراكز السلطة، ولكنها، ومن جراء الخلل الذي ينجم في منطق الأداء الوظيفي في جسم أحد أو أجسام عدد من أنظمة الحكم الجزئية فيها تفتقد إلى الدعائم المكملة التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان تأمين الحرية والمساواة والرقابة في ديمقراطية عاملة» (ميركل وآخرون، ٢٠٠٣: ٦٦).

عوامل خلل الديمقراطية

يعني ذلك أن الانتخابات تجري بجانب وجود عناصر ديمقراطية أخرى في مثل هذه الديمقراطيات، ولكن كثيراً ما يتم تجاوزها من خلال عوامل خلل معينة. هكذا هو الحال مثلاً عندما يكون نفوذ أحد اللاعبين في المجتمع قوي بحيث يستطيع من خلاله أن يضع فيتو يعترض به على قرارات جماعية. مثال: يمكن التصوّر بأن أحد المستثمرين الذي يستطيع ممارسة الضغط على المجتمع بقرار يتعلق بموقع مكان استثماراته من خلال تهديده بسحب رأسماله هادفاً بذلك الى الحصول على تنازلات سياسية مثل الحد من مقتضيات معايير البيئة والعمل مما يمثل خرقاً فادحاً لمبادئ الديمقراطية.

علاقة الديمقراطية برأسمالية السوق حسب نظرية ت. ماير (*T. Meyer*)

في معجم المبادئ الأساسية من سلسلة كتب القراءة هذه سيتم في صفحة ٨٦-٩٤ و ١١٨ استعراضً العلاقة المتوترة بين الديمقراطية ورأسمالية السوق انطلاقاً من نظرية الديمقراطية الإجتماعية لتوماس ماير.

تناقض منطق الديمقراطية

يبين الشكل الوارد على هذه الصفحة التناقض المنطقي للديمقراطية: تبعاً لذلك تعتبر الرأسمالية من ناحية شرطاً مسبقاً للديمقراطية، ومن ناحية أخرى، يمكنها أن تخلق ظروفاً لنشوء أسواق قليلة الانضباط قد تؤدي إلى نقض مبدأ التشاركية وبالتالي إلى ديمقراطية مختلة.

ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*): إقتصاد السوق يؤدي إلى الديمقراطية

من خلال هذا التمييز التفاضلي، ومع الإدراك للمخاطر المحيطة بالديمقراطية الإجتماعية من خلال الرأسمالية تختلف الديمقراطية الإجتماعية عن الديمقراطية الليبرتارية. يدعي علماء الإقتصاد الليبرتاريون مثل ميلتون فريدمان أن إقتصاد السوق يؤدي كذلك إلى الحرية السياسية وإلى الديمقراطية.

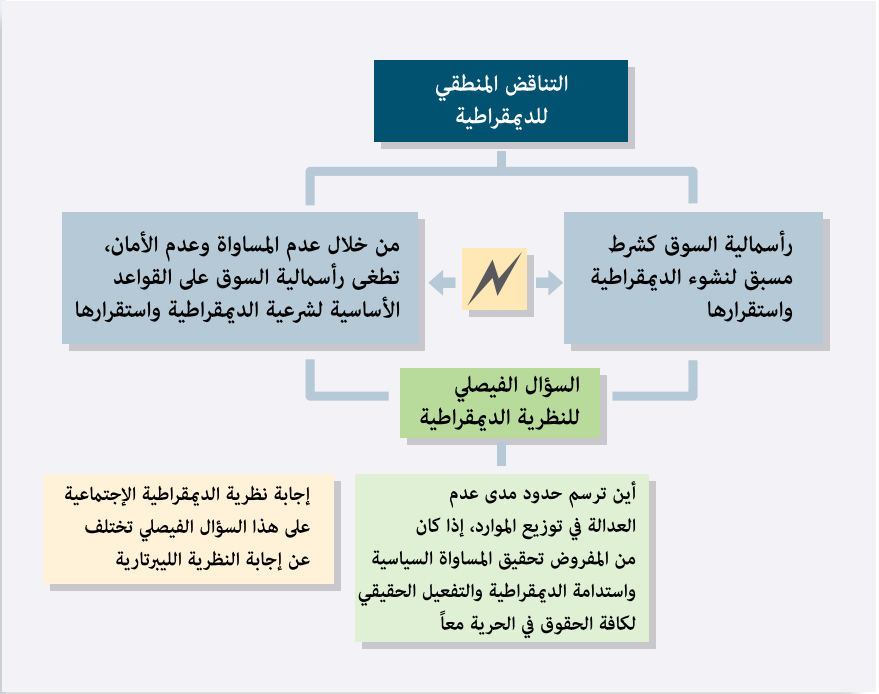

شكل ٤: التناقض في النظرية الديمقراطية

قدم فريدمان مثالاً مضاداً من واقع التجارب العملية حيث كان يعمل أثناء عقد السبعينات كمستشار لنظام الزمرة العسكرية الوحشية الحاكمة في تشيلي- مما أثار الإشمئزاز لدى الكثير من زملائه. اتبع الديكتاتور أوغستو بينوتشت (Augusto Pinochet) أفكار فريدمان الداعية إلى اتباع نهج ليبرالي متطرف في الإقتصاد. وخلافاً لتوقعات كل الإقتصاديين الليبرتاريين، لم يتمخض ذلك بأي حال من الأحوال عن تحسن في الحريات السياسية ناهيك عن السير في عملية الدمقرطة في البلد، بل على العكس من ذلك فقد عزز الإنتعاش الإقتصادي استقرار الديكتاتور. لكن، وبعد انهيار نظامه عادت الديمقراطية إلى تشيلي كغيرها من دول أمريكيا اللاتينية.

من أين أتت ظاهرة وعودة موضوع التوتر بين الديمقراطية والرأسمالية لتحصل ثانية على اهتمام متزايد ولتصبح موضوع نقاش في الصحف والمجلات الإقتصادية المتخصصة؟ في كتابه تحت عنوان «الرأسمالية بإمتياز: كيف يطغي الإقتصاد على ديمقراطيتنا» المنشور عام ٢٠٠٨، قدم الإقتصادي الأمريكي ووزير العمل السابق في إدارة كلينتون، روبرت رايش (Robert Reich) إجابة على هذا السؤال، فوصف في كتابه الحقبة الزمنية ما بعد الحرب حتى عقد الثمانينات بأنها تكاد تكون العصر الذهبي للرأسمالية المعتدلة. (تكاد: لأن النظرة التقييمية لهذه الحقبة لم تخلُ من التشكك والانتقاد، إذ أن روبرت رايش نفسه أعاد إلى الذاكرة في هذا الصدد المستويات المتدنية من فرص مشاركة النساء والأقليات في الإقتصاد التي سادت في تلك الحقبة). أمكن تحقيق ارتفاع متزايد في مستوى المعيشة وفي سقوف الحد الأدنى للمكتسبات الإجتماعية في المجتمعات الغربية ما بعد الحرب ضمن أطر التفاهم بين النقابات وأرباب العمل والحكومات في تلك المجتمعات، وبالمقارنة مع السنوات التي سبقت تلك الحقبة والتي تميزت بنمط إقتصاد «دعه يعمل»، كان ما تم إنجازه تقدم هائل يشهد له. ولكن ضمن الرأسمالية بامتياز في الإقتصاد المعولم، أخذ شق الفوارق بين الدخول يزداد اتساعاً، فمعها أصبحت الحقوق العمالية ومستويات المكتسبات الإجتماعية مهددة بالخطر، كما أخذت مسؤولية أرباب العمل الإجتماعية تتناقص بشكل مقلق. توصل روبرت رايش إلى تحليل يماثل ما تم اقتباسه سابقاً عن «مجلة المدير» وما توصل إليه توماس ماير: قد تطغى القوى المركزية الطاردة للأسواق على الديمقراطية. ومن هنا دعا روبرت رايش لاحتضان حازم للسوق من خلال إخضاعه للتنظيم ومن خلال تعزيز الحقوق العمالية.

الرأسمالية بامتياز، هو عبارة عن شعار ابتدعه روبرت رايش، ليصف تطور الرأسمالية تحت الظروف المرافقة للعولمة.

٣,٢. رأسمالية منظمة ورأسمالية غير منظمة

بعد استعراض أفكار أهم الإقتصاديين في التاريخ، يطرح السؤال نفسه: أين يقف علم الإقتصاد اليوم؟ تتضح مدى صعوبة الإجابة على هذا السؤال من القصة التالية:

تم في الباب الثاني من هذا الكتاب استعراض للأنماط المثالية للأنظمة الإقتصادية، إستناداً إلى علماء الإقتصاد سميث، ماركس وكينز. ولكن في الواقع يوجد هنالك العديد من النماذج الإقتصادية المختلفة. بيتر هال ودافيد سوسكيس (Peter A. Hall and David Soskice, ٢٠٠١) خلصا إلى التمييز بين نموذجين إقتصاديين في الدول الصناعية الغربية، وعرفاهما في كتابهما «أنواع الرأسمالية» (Varieties of Capitalism)، كرأسمالية منظمة ورأسمالية غير منظمة. لهذا التمييز بأبعاده قوة توضيحية كبيرة لتحليل وتقييم الأنظمة الإقتصادية.

ومن خلال هذا التمييز، فالفروقات في الأنظمة الإقتصادية تكمن في الأبعاد التالية:

- النظام المالي
- علاقات العمل
- نظام التعليم والتأهيل
- العلاقات بين المؤسسات الإقتصادية

رأسمالية غير منظمة

ضمن هذه الأبعاد يمكن تشخيص الرأسمالية الليبرالية غير المنظمة على الوجه التالي:

النظام المالي

• النظام المالي: يجري تمويل مشاريع عمل الشركات في معظمه من خلال سوق رأس المال (الأسهم) يعني ذلك أن أرباب العمل يتعاملون حسب مبدأ «مبدأ القيمة لدى المساهم» (Shareholder Value Principle) وبناء عليه فهنالك استعداد لدى أصحاب رأس المال للمجازفة في مشاريع استثمارية يراهنون بها على مردود سريع ومرتفع.

علاقات العمل

• علاقات العمل: تكون عقود الخدمة والتشغيل في الغالب قصيرة الأمد («Hire and Fire»)، والحماية من إنهاء الخدمة منقوصة بشكل عام. ويتم الاتفاق على الأجور بطريقة فردية أو على مستوى أنشطة ومجالات العمل الداخلية في مؤسسة العمل، كما تتصف علاقات أرباب العمل بالنقابات بالضعف نسبياً.

نظام التعليم والتأهيل

• نظام التعليم والتأهيل: يتم التعليم لتخريج قوى عاملة غير مؤهلة أي أن التعليم والتأهيل يتصف غالباً بالعمومية ولا يمكّن أصحابه من الحصول على مؤهلات تختص تحديداً بالمهنة مباشرة مما من شأنه أن يسهل قابلية التحرك في سوق العمالة للتنقل بين مجالات مهنية مختلفة، ولكنه يؤدي أيضاً إلى عجز في المعرفة المهنية المتخصصة حصراً في مجال عمل بحد ذاته.

علاقة أرباب العمل البينية

• علاقة أرباب العمل البينية: يجري القليل فقط من عمليات التشبيك بين الشركات (على سبيل المثال: الإشغال المتبادل بين الشركات لعضوية مجالس الإدارة والإشراف)، كما أن هناك نسبة قليلة من التعاون في مجالات تتعدى آليات العمل الإنتاجي (مثلاً في مجال الأبحاث) ومجالس الشركات هي أقرب ما تكون بمثابة مؤيدين للشركات من أن تكون لاعبة لأدوار حقيقية وبمسؤولية إجتماعية شاملة.

يستطيع هذا النظام أن يتأقلم مع متغيرات السوق بشكل عاجل ومرن. ويعني ذلك أن هذا النموذج الإنتاجي يحابي التوجه نحو الابتكار الصناعي، ولكنه أيضاً أقل استقراراً وأقل أماناً بالنسبة للعمالة.

رأسمالية منظمة

يمكن تشخيص الرأسمالية المنظمة على النحو التالي:

النظام المالي

• النظام المالي: يجرى التمويل في العادة هنا من خلال الإقراض البنكي، وبهذا يكون رأس المال «أكثر صبراً» في هذه الحالة من نموذج «قيمة السهم» المذكور أعلاه، ويمكّن من استثمارات طويلة الأمد. إلا أن هذا الشكل من أشكال تمويل الشركات قد يصعب وصوله إن لم يتوطد دوره بعد في السوق إلى رأس المال كهؤلاء الذين لا زالوا في مرحلة التأسيس لأعمالهم الإقتصادية. أضف إلى ذلك أن إدارة مثل هذه الأعمال ستكون خاضعة للرقابة والتقييم من قبل السوق وكذلك من قبل لاعبي أدوار آخرين من البنوك والحكومات والمستخدمين (ذوي العلاقة).

علاقات العمل

• علاقات العمل: يتم تنسيق الاتفاقات على الأجور على المستوى الصناعي بتجاوز لتفرد الشركات (عقود لتعرفة الأجور تغطي قطاعات واسعة). غالباً ما تكون عقود الخدمة والعمل طويلة الأمد، يترابط فيها

الاستقرار والتمثيل الجماعي، كما أن هنالك علاقات منظمة بين أصحاب العمل والنقابات العمالية وتوجد مشاركة للمستخدمين كذلك في صنع القرارات المتعلقة بالعمل في المعامل والمصانع.

نظام التعليم والتأهيل

• نظام التعليم والتأهيل: يربط النموذج التعليمي تحصيل التأهيل لمتطلبات اختصاص شركة بعينها، مع التأهيل لمتطلبات فروع أخرى ضمن القطاع الصناعي (أو الخدماتي) على نطاق أوسع، ويجري تنفيذ هذا النموذج على حساب الروابط العليا لمستخدمين وأرباب العمل معاً (نظام التأهيل المزدوج)، و يتحقق من خلال ذلك تحصيل المعرفة المتخصصة على صعيد الشركات وعلى الصعيد القطاعي.

علاقات أرباب العمل البينية

• علاقات المؤسسات البينية: في كثير من الأحيان ينشأ تشابك بين الشركات من خلال المساهمات المتبادلة في رأس المال، لتلعب الروابط الفرعية دوراً هاماً في النظام السياسي.

تتميز الرأسمالية المنظمة باستقرار أعلى ومرونة وديناميكية أقل من نظيرتها غير المنظمة، والاحتمال كبير أن يتم في هذا النظام تغيير خطوط الإنتاج والعمليات بشكل مستمر وتدريجي، كما أن التجديد يسير بخطوات قصيرة وتجري استجابة هذا النظام لإشكاليات جديدة بشكل بطيء فقط.

فوائد التمييز

لكلا النظامين إيجابيات وسلبيات خاصة بكل منهما، ومن حيث المبدأ لا يتفوق أحدهما على الآخر في القدرة على الإنتاج والتنافس. لذا تتولد ضرورة التعرف على التمييز بين النظامين من سببين:

الصعيد التحليلي

١. تحليلياً: يتسنى من خلال هذا النموذج تفسير تبلور نماذج إنتاجية مختلفة، فالبلدان الأنجلوساكسونية، بأسواق عملها المرنة وسهولة الوصول فيها إلى الرأسمال المغامر تحابي الصناعات الإبتكارية المتجددة كالصناعات المعلوماتية. فليس من قبيل الصدفة أن تكون الولايات المتحدة موطناً لشركات تكنولوجيا المعلومات مثل جوجل، وميكروسوفت وسلسلة متنوعة من الأعمال البادئة، في حين أن البلدان الرأسمالية المنظمة مثل السويد وألمانيا تتمتع بوجود صناعات ذات قدرة تنافسية عالية جداً، مثل قطاعات صناعات السيارات والآلات الميكانيكية، حيث يتم إنتاج سلع تحتاج لاستثمارات كبيرة وإلى تخطيط بعيد المدى ولفترات زمنية طويلة وليس من المطلوب في هذه الصناعات إجراء تجديدات جذرية بل وضع وتنفيذ مبادرات مستمرة لتحسين الإنتاج. هذه العوامل تحابي مواقع جغرافية ملائمة للمصانع ويوجد فيها قوى عاملة مؤهلة بشكل جيد يدوم انتماؤها لشركتها إلى أمد طويل، ويسهل عليها الوصول إلى رأس المال «الأكثر صبراً».

الصعيد المعياري

٢. معيارياً: يتميز كل نموذج عن الآخر من حيث وجهة النظر المعيارية، فمن الأولى لقيم الديمقراطية الإجتماعية أن تتحقق في بلدان الرأسمالية المنظمة قبل غيرها، تقدم علاقات الاستخدام طويلة المدى فيها للمستخدمين أماناً أكثر من مبدأ «عيّن واطرد»، كذلك تكون الإستثمارات في المؤسسات للأمد الطويل، وليس لمجرد الحصول على مردود سريع، كما يتم ايجاد بيئة عمل أكثر استقرارا.

إقتصاد السوق الإجتماعي : بالنسبة للعينة الألمانية من نظام الرأسمالية المنظمة، فقد توطد منذ حقبة ما بعد الحرب مصطلح «إقتصاد السوق الإجتماعي» أو ما أصبح كذلك يعرف غالباً «بالرأسمالية الراينية» (Rhine Capitalism) وذلك إطراءاً لمقر حكومة ألمانيا الإتحادية سابقاً الذي كان في مدينة بون على نهر الراين. كانت ولادة إقتصاد السوق الإجتماعي بمثابة ردة فعل على تشوهات الأبعاد الإجتماعية في سياق موجة التصنيع من ناحية، وعلى ممارسات الرعب للدكتاتورية النازية من ناحية أخرى. كانت تلك محاولة لسلوك طريق ثالث بين رأسمالية طليقة العنان ونظام إقتصادي اشتراكي. وقوبل الأخير في حقبة ما بعد الحرب بقوة جذب لا يستهان بها. لم يتطرق القانون الأساسي الألماني (الدستور) الذي تم إقراره حين ذاك إلى تحديد نظام إقتصادي معين. إلا أن المادة ١٥ منه أتاحت إمكانية إضفاء البعد الإجتماعي على تملك وسائل الإنتاج. كانت الإنتقادات للرأسمالية تتعالى كذلك في الأوساط الحزبية، فالرابطة القطرية للحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) في ولاية ويست فالن الشمالية إنحازت في برنامجها (Ahlener Programm) الحزبي عام ١٩٤٧ إلى «الإشتراكية المسيحية»، فيما طالب الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) بتأميم صناعات السلع الأساسية. وهكذا فقد كانت فكرة السوق الإقتصادي الإجتماعي، محاولة لكسب الشعب الألماني إلى جانب إقتصاد السوق والديمقراطية.

بادر عالم الإقتصاد ألفريد مللر آرماك Alfred Mueller-Armack بهذه الفكرة في كتابه المنشور عام ١٩٤٧ بعنوان «توجيه الإقتصاد وإقتصاد السوق» وسك بصماته على هذا المفهوم لتوطيده.

«نحن نتحدث عن «إقتصاد سوق إجتماعي» لنعرّف به هذا الشكل الثالث من أشكال السياسة الإقتصادية. وهو يعني [...] كما يظهر لنا، أن إقتصاد السوق ضروري لنا كهيكل تحمل أعمدته النظام الإقتصادي العام، لكن فقط، مع التأكيد بأنه ليس إقتصاد سوق ليبرالي متروك للاعتماد على نفسه، بل ينبغي أن يكون إقتصاد سوق موجه بكل وعي، وعلى وجه الخصوص موجه إجتماعياً». (مللر آرماك ١٩٤٧: ٨٨).

يعني ذلك تحديداً، بأن السوق الإجتماعي ينطوي على التنافس وحرية التسعير والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من ناحية، وعلى تفاوض جماعي وضمان إجتماعي وضرائب تصاعدية من الناحية الأخرى، بينما لم يكن هنالك تحديد دقيق لدور الدولة. وفي السنوات الأولى من عمر ألمانيا الإتحادية، كانت تدخلات الدولة محدودة، على سبيل المثال لعرقلة الممارسات الاحتكارية. لكن منذ عقد السبعينات فصاعداً اتسعت دائرة تأثير الدولة على الإقتصاد من خلال توجيه النشاط الإقتصادي من بين أمور أخرى.

قوبلت «الرأسمالية الراينية« بالتقدير على النطاق العالمي، لأنه أمكن التوصل من خلالها لجمع النمو الإقتصادي وإنتعاش سوق العمل مع توسع الدولة الإجتماعية. استهدفت دول أوروبية أخرى تبني هذا النموذج كذلك. ينص مشروع الدستور لأوروبا في المواد ١ إلى ٣، على إقرار إقتصاد السوق الإجتماعي كهدف للإتحاد الأوروبي.

لم يتم الإيفاء بالوعد الذي أطلقه لودفج إيرهارد (Ludwig Erhard) (وزير إقتصاد ألماني في عقد الستينات) «الرخاء للجميع» لكافة الناس، حيث أنه وفي سياق أزمة النفط في عقد السبعينات وإعادة الوحدة بين الألمانيتين، من بين أمور أخرى، نشأت مشاكل إجتماعية جديدة وخاصة في سوق العمل، ومع ذلك فقد كتب النجاح لهذا النموج في خلق طبقة متوسطة عريضة ساهمت إلى حد كبير في استقرار هذه الديمقراطية الفتية.

أدت الشعبية التي حظي بها هذا المفهوم إلى نوع من الإعتباطية في التعامل معه. حيث تتعدد الأفكار التي يتم إسقاطها على هذا المفهوم. يصف إتحاد النقابات العام الألماني في برنامج عمله الأساسي سوق الإقتصاد الإجتماعي بأنه «تقدم تاريخي عظيم». وهناك منظمة أسستها رابطة أرباب العمل في مجال الصناعات المعدنية تحت إسم «مبادرة سوق إقتصاد إجتماعي جديد». كل تيار من التيارات السياسية تقريباً تستند حالياً في مرجعيتها إلى نمط سوق الإقتصاد الإجتماعي، علماً بأنه من الطبيعي أن يتم تفسير التوازن بين السياسة الإجتماعية والضوابط وسوق الإقتصاد بأشكال متفاوتة إلى أبعد الحدود.

٣,٣. شروط أطرية جديدة في العولمة

العولمة – «العالم منبسط»

«العالم منبسط» هذا عنوان كتاب صدر عام ٢٠٠٦. ما هو المقصود بهذا التعبير الصوري؟ يطرح مؤلف هذا الكتاب، توماس فريدمان، الفرضية بأن الإقتصاد العالمي من خلال العولمة قد دخل حقبة جديدة من الزمن تصاعدت فيها قوة المنافسة بشكل هائل على النطاق العالمي. ولم يعد هنالك للإقتصاديات الوطنية سوى ما قل من الإمكانات لتشيد لها سوراً يقيها من هجمة هذه الموجة، فقد تمت تسوية ساحة المنافسة العالمية– وأصبحت منبسطة. وتبين لفريدمان أن هناك العديد من القوى الدافعة نحو العولمة منها:

القوى الدافعة للعولمة

١. هدم حواجز التجارة

• بدأت عملية إزاحة الحواجز العائقة للتجارة خطوة خطوة من خلال اتفاقيات دولية منذ الخمسينات، كاتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) (وبالأحرى الاتفاقية التي سبقتها GATT) من خلال تخفيض الرسوم الجمركية ورفع تحديد الكميات المستوردة. ومنذ السبعينات أصبحت معدلات الصرف بين عملات البلدان المختلفة محررة من قيود الربط (بالدولار مثلاً). كما تم رفع جميع المحددات على المعاملات التجارية البينية ضمن مناطق التجارة الحرة الإقليمية في الإتحاد الأوروبي وفي البلدان المنضمة إلى (NAFTA) (بلدان أمريكا الشمالية التي بينها تجارة حرة: الولايات المتحدة، كندا والمكسيك). كما يطمح كل من إتحاد دول أمريكا اللاتينية التجاري (Mercosur) وإتحاد دول جنوب شرق آسيا التجاري (ASEAN) يطمحان للوصول إلى تعاملات تجارية بينية شبيهة.

٢. صعود الدول الصناعية الناشئة

• بينما كانت أوروبا وأمريكا واليابان في السابق هي القوى المهيمنة على الأسواق العالمية، يدخل الآن عدد متزايد من البلدان في حلبة المنافسة العالمية، فمنذ السبعينات دأبت الصين تدريجياً على فتح أبواب السور الوقائي لإقتصادها المخطط مركزياً على السوق العالمي وعلى إقتصاد السوق، واستطاعت منذئذٍ أن تنعم بمعدلات نمو إقتصادي عالية، وصعدت لتصبح أكبر بلد مصدر في العالم بعد ألمانيا. تبنت جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقاً والدول الشرقية إقتصاد السوق بعد فترة التحول التي اجتاحت الدول الشيوعية عام ١٩٨٠، وأصبحت تنافس في التجارة العالمية. وبعد ذلك بفترة وجيزة بدأت الهند أيضاً العمل بمنهجية ليبرالية لإقتصادها الذي كان في السابق يرزح تحت وطأة الانضباطية والحماية، وهي الآن في سبيل اللحاق بالصين من حيث معدلات النمو الإقتصادي، وهكذا دخل حالياً أكثر من مليارى إنسان جديد في حلبة المنافسة على الصعيد العالمي.

٣. في الإبتكار التقني

• أدى الابتكار التقني إلى تسارع كل من تلك العمليتين الجاريتين. فبفضل تقنية الألياف الضوئية انخفضت تكاليف المكالمات الهاتفية إلى جزء ضئيل مما كانت عليه سابقا، بحيث أصبح بإمكان مراكز الاتصالات الهاتفية في الهند أن تستقبل مكالمات من الولايات المتحدة بأسعار رمزية من خلال شبكات الانترنت وأصبح من الممكن إيصال طلب شراء من هامبورغ إلى شنغهاي خلال ثوان قليلة. كما يمكن أن يتم إعداد برامج إلكترونية (Software) خاصة لشركة مقرها في باريس من قبل شركة مقرها في بنغالور الهندية. ويمكن ترحيل عمليات المحاسبة ومسك الدفاتر من لندن إلى براغ. وبفضل الأنظمة اللوجستية الحديثة يمكن إنجاز سلسلة إنتاج مركبة بحيث يتم إنتاج القطع المختلفة في مواقع مختلفة في العالم ومن ثم يتم تركيبها وأخيراً بيعها في كل مكان من أنحاء العالم، هذا، وقد انخفضت تكاليف النقل البحري، ولم يعد السفر بالطائرة ضرب من ضروب الترف.

الرابح من العولمة: إقتصاديات المعرفة

من الرابح من هذه العولمة؟ الاستفادة الأكبر باتت من نصيب الإقتصاديات المعرفية. فتلك هي البلدان التي تجري البحوث ضمن فروعها الإقتصادية بشكل مكثف، وبعدئذٍ يقدم السوق العالمي نفسه لها كسوق عظيم لتصريف وترويج سلعها. ولماذا يكون الحال هكذا؟ عندما يحصل يتم تطوير جهاز مثل آي بود (iPod) بتكلفة تطوير عالية يصبح من الممكن تصنيعه بتكلفة إنتاجية متدنية نسبياً للقطعة الواحدة، وبالتالي بيع ملايين الوحدات منه في الأسواق العالمية. لو كان سوق الجهاز محدود محلياً فلن تكون تكاليف تطويره مجدية إقتصادياً. إن حصل وأن تم إنتاج أي برنامج إلكتروني أو أغنية، أو فيلم سينمائي فسيزداد مردوده الربحي كلما كبر سوقه.

مؤثرات على صناعات السلع عالية الجودة

ينطبق ذلك أيضاً على السلع الصناعية عالية الجودة فبالإمكان تطوير إنتاج طراز جديد من السيارات مثلاً في مدة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات وتحت تكاليف عالية. فتوظيف التقنيات الحديثة كالدفع الهجين (Hybrid Motor) في السيارات مثلاً، يكون مجدياً إقتصادياً فقط إذا وجد سوق كبير لتصريف الإنتاج من هذا النوع من السيارات. ولهذا، استطاعت صناعة السيارات في اليابان وألمانيا، التي تستثمر بقوة في التطوير، أن تستفيد كثيراً من العولمة. فالبلدان التي تتمتع بمستويات تعليم وتأهيل عالية، وبالتالي تمثل مراكز جذب للباحثين والإبداع العلمي، أصبحت إجمالاً الأطراف الأكثر كسبًا في سياق العولمة.

مؤثرات على سلع الجملة

يختلف الوضع في حالات سلع الجملة: إذا قام أحد المصانع مثلاً بتصنيع قمصان فمن الطبيعي أن ترتفع التكاليف بنفس القدر تقريباً الذي ترتفع فيه كمية الإنتاج. بالكاد يكون لفوائد المنافسة الناجمة عن مستويات تعليم وبنية تحتية أفضل وزن يذكر عندما يدور الأمر حول سلع سهلة التصنيع لا تلعب البحوث وأعمال التطوير التقني فيها دوراً كبيراً. ولذا يتلاشى إنتاج هذا النوع من السلع بالجملة بشكل ملحوظ في البلدان ذات الأجور المرتفعة، إذ أن إنتاج مثل هذه السلع أخذ يهاجر إلى البلدان التي تكون تكاليف الإنتاج فيها متدنية جداً. فلطالما كانت صناعة النسيج والأقمشة واحدة من أكبر القطاعات الإقتصادية في أوروبا، أما الآن فليس لها وجود سوى في بعض المجالات المنفردة كما هو الحال في مجال تصميم الأزياء. فلقد هاجر إنتاج الجملة في معظمه إلى الهند وبنغلادش والصين.

فوائد العولمة

هذا يعني، أن البلدان، سواء كانت دول إقتصادية معرفية من التي تساهم في تطوير مدخلات الإنتاج بالإبتكار والإنفاق المرتفع، أو كانت من البلدان التي تستطيع إنتاج سلع الجملة بكلفة مواتية، يمكنها أن تحقق مكاسب من العولمة. وهذا ما حصل: فألمانيا، كبطلة التصدير في العالم، تصدر السيارات ومعدات الإنتاج عالية الجودة إلى جميع أنحاء العالم، في حين يصمم مصممو الملابس من فرنسا وإيطاليا ملابس عصرية فاخرة للعالم أجمع، وأصبحت شركات البرمجيات الأمريكية مثل جوجل ومايكروسوفت مألوفة في الصين وروسيا مثلما هي معروفة في موطنها الأصلي. من ناحية أخرى، تستفيد بلدان الإقتصاد المعرفي من استيراد منتجات الجملة بأسعار زهيدة نسبياً مثل: الأجهزة الكهربائية البسيطة والجوارب وأثاث إيكيا (IKEA) وغيرها، أو بعبارة أخرى: كل ما يتم تصنيعه في الصين ودول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول ذات الإقتصاد القائم على العمالة متدنية الأجور، أصبح شراؤه خلال العقدين الماضيين سهل المنال إذا ما قورنت أسعاره بالقوة الشرائية.

ظلال العولمة

من الطبيعي أن ترمي هذه التطورات بظلالها أيضاً على جوانب عدة:

تباعد الفروقات بالمداخيل

لن يستفيد كل البشر بنفس القدر من العولمة ، فالكثير منهم لا يستفيد قط منها، والبعض الآخر يبقى على قارعة الطريق من جراء وطأتها. قد يجد العامل في أحد مصانع النسيج في أوروبا الذي عندما يتم إغلاق مصنعه لينقل خطوط إنتاجه إلى إحدى بلدان الأجور المتدنية مواساة متواضعة في أن شركة تقنية المعلومات المجاورة لمصنعه لديها طلبيات كاملة على منتجاتها وتحتاج إلى أيدٍ عاملة. بشكل عام، هناك ارتفاع ملموس في الرخاء الإقتصادي، سواء كان ذلك في البلدان الثرية أو في البلدان النامية. سجلت سنوات العقدين المنصرمين أعلى معدلات للنمو الإقتصادي على الصعيد العالمي. فمنذ السبعينات استطاع ٤٠٠ مليون شخص في الصين وحدها أن يتجاوزوا خط الفقر المطلق الذي عرفته الأمم المتحدة، حتى ولو أن ذلك تم فقط تحت قبول علاقات تشغيل متأزمة. ولكن، في ذات الوقت، أصبح عدم المساواة في توزيع الرخاء أسوأ من أي وقت مضى، وأخذت التفاوتات في الدخل تتسع بشكل مستمر ومثير للقلق في البلدان التي تعيش مرحلة تنمية وكذلك في البلدان الثرية.

غياب المعايير الإجتماعية على الصعيد الدولي

كانت عملية إضفاء نهج الليبرالية على التجارة العالمية عملية بطيئة النشاط، امتدت على مدى عقود طويلة. ومع ذلك، تبين أن هذه العملية التي يطلق عليها اسم العولمة «السلبية» حيث تلاشت في سياقها الضوابط قد تحركت بسرعة أكثر من عملية العولمة «الايجابية» القائمة على بناء معايير جديدة تطلبتها الضرورة والتي تكاد بالكاد أن تؤدي إلى تقدم ملموس. فبعد مرور ١٥ عاما على بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) لحماية المناخ، لم يتم المصادقة عليه من قبل جميع الدول في العالم، ولم يتم الإيفاء بمتطلباته من قبل الدول التي التزمت به. وتتصف المعايير الإجتماعية على النطاق العالمي، مثل معايير حماية العمال التي أقرتها منظمة العمل الدولية بكونها غير إلزامية، مع أن رزمة مواثيق الأمم المتحدة حول الحقوق الأساسية الإجتماعية والإقتصادية تعتبر ملزمة بقوة القانون الدولي، إلا أنه لم يكن لها أي نتائج حقيقية ملموسة على أرض الواقع، والطريق لا يزال طويل جداً كي يتم تنفيذ هذه الحقوق الأساسية بشكل إلزامي.

مثال على عكس ذلك: الدول الاسكندنافية

من مصادر القلق على العولمة الذي كثيراً ما يتم طرحه، هو ما يسمى: «Race to the bottom» أي التسابق على التمسك بأدنى مستوى ممكن للمعايير الإجتماعية والبيئية. لكن هذا يتضارب مع واقع أن البلدان التي تتمتع بأعلى المستويات في المعايير الإجتماعية والإقتصادية هي ذاتها أقدر الإقتصاديات الوطنية على المنافسة مما لا يدعم هذه الفرضية. تعد الدول الإسكندنافية بمعاييرها البيئية المثالية أكثر الأنظمة الرفاهية شمولاً في العالم ويجري تمويلها من الضرائب المرتفعة نسبيا. وهكذا، فالتكاليف العالية لا تؤثر بالضرورة سلباً على التنافسية إذا كانت تؤدي في نهاية الأمر إلى نظام تعليمي وتأهيلي متميز، وقدرات على البحث العلمي، وبنية تحتية ممتازة، وأجهزة إدارية كفؤة ونظام خال من كل مظاهر الفساد وإلى السلام الإجتماعي المستدام، مثلما هو الوضع القائم في فنلندا والسويد والنرويج والدنمارك. وهكذا، فإن أي دولة رفاه بلغت مستوىً عال من الرقي في التنمية يمكنها أن تجمع بين القدرة على التنافس والرخاء، حتى في ظل شروط السوق المفتوح. إلا أن ذلك مرهون لا محالة بشروط مسبقة: إذا لم تكن قيمة ما تقدمه هذه البلدان من حيث النوعية تفوق بفارق كبير ما يترتب عليه من تكاليف فستكون من الخاسرين في العولمة. وأخيراً، فان حقيقة أن البلدان التي تتمتع بأعلى مستويات الرفاه الإجتماعي، هي أكبر الرابحين من العولمة، هذه الحقيقة، لا ينبثق عنها كنتيجة مسلم بها أن هذه المستويات تنتشر وتعم تلقائياً.

ماذا يعني ذلك كله بالنسبة للديمقراطية الإجتماعية؟

- يتشابك نسيج الرأسمالية مع نسيج الديمقراطية من حيث نشوئها إلى حد بعيد.
- يمكن أن تؤدي الرأسمالية إلى عدم المساواة التي بدورها تطغى على الديمقراطية، ويجب على الديمقراطية الإجتماعية أن تجد رداً على ذلك.
- من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية، تعتبر الرأسمالية المنظمة النموذج الإقتصادي الأكثر إيجابية، فهي تضمن تأمين نظام إقتصادي أكثر استقراراً مع معدلات مساواة إجتماعية أعلى، وفترات زمنية لعلاقات التشغيل أطول مما تؤمنه نظيرتها الرأسمالية غير المنظمة.
- أدت العولمة إلى تقدم إقتصادي واسع على المستوى العالمي، وإلى ديناميكية إقتصادية عالية الوتيرة، ولكنها أدت كذلك إلى طرح أسئلة جديدة في الشأن الإجتماعي.

٤. توجهات الديمقراطية الإجتماعية في السياسات الإقتصادية

٤. توجهات الديمقراطية الإجتماعية في السياسات الإقتصادية

بقلم كريستيان كرل وسيمون فاوت

سيتم في هذا الباب:

- عرض التوجهات الديمقراطية الإجتماعية في مجال السياسات الإقتصادية؛
- التعريف بالقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية: الحرية، المساواة والتضامن؛
- التعريف بالحقوق الأساسية التي تطمح الديمقراطية الإجتماعية بتطبيقها وتحقيقها بشكل متكامل؛
- وأخيراً عرض لمبادئ الاستدامة، التسوية الإجتماعية والديناميكية الإقتصادية، التي من الواجب أن تكون مقومات أساسية للسياسات الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية إذا أرادت السير في نهج القيم والحقوق الأساسية.

من أجل توضيح توجهات الديمقراطية الإجتماعية في مجال السياسات الإقتصادية، سيتم في البداية، تجاوز إطار السياسة الإقتصادية الضيق والخروج منه وطرح سؤال بشكل مبدئي أساسي: نحو أي قيم تتجه رؤيا الديمقراطية الإجتماعية المستقبلية للمجتمع أجمع؟ إذ لا بد لأي تشكيل سياسي أن يضع المجتمع كله نصب عينيه حتى ولو كان هذا التشكيل يدور حول مجالات جزئية كالسياسات الإقتصادية أو الإجتماعية .

٤,١ .القيم الأساسية

الحرية، العدالة، والتضامن – تلك هي القيم الأساسية الجوهرية للديمقراطية الإجتماعية التي تطمح نحو مجتمع تتحقق فيه هذه القيم على أرض الواقع. تتساوى القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية في أهميتها، وكل واحدة منها تمثل شرطاً أساسياً متبادلاً للأخرى، وتدعم الواحدة منها الأخرى وتحددها بنفس الوتيرة.

الحرية والعدالة ولتضامن

تم التطرق بإسهاب في كتاب القراءة «مبادئ الديمقراطية الإجتماعية» إلى القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية كما تم استنباطها وتوضيحها حسيّاً. ولهذا، سيتم تعريفها في هذا الكتاب بشكل مقتضب.

الحرية: حياة يقرر مصيرها الشخص بنفسه

- تعني الحرية أن يحيى الإنسان طبقاً لقراره الذاتي، وذلك يعني التحرر أولاً من التجاوزات العشوائية من قبل الدولة والمجتمع، لكن الوصول إلى الحرية يتحقق فقط عندما تتهيأ الشروط الإقتصادية والإجتماعية المسبقة لاستعمال هذه الحرية.

العدالة: التشاركية والأمن

- تتجذر العدالة في المساواة في الكرامة لكافة البشر، ولا تتطلب المساواة أمام القانون فحسب، بل تتطلب أيضاً تكافؤ الفرص للتمتع بالتشاركية والأمن الإجتماعي، بغض النظر عن الخلفية العائلية، أو الأصول الإجتماعية، أو الثروات أو الجنس.

التضامن: المساندة المتبادلة بين أفراد المجتمع

- التضامن هو استعداد أفراد المجتمع لمساندة بعضهم البعض وتقديم المساعدة المتبادلة شبه يوهانس راو Johannes Rau (رئيس جمهورية ألمانيا الإتحادية سابقاً) التضامن بالخلطة الاسمنتية التي تعمل على تماسك المجتمع بشكل إيجابي.

تاريخ هذه القيم الأساسية الثلاث جدير بالتأمل فيه، فجذورها التاريخية ترجع إلى عصر التنوير، وكانت آنذاك بمثابة حلول ثورية، وكان شعار المطالبة «حرية، مساواة، إخاء» يمثل الطابع المميز للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، دأبت الحركات العمالية على تبني هذه المطالب دوماً وتكرارا، فلدى بدايات تأسيس الحزب الديمقراطي الإجتماع بزعامة فرديناند لاسال (Ferdinand Lasalle) عام ١٨٦٣، اعتادت العاملات والعمال على حياكة المطالب «حرية، مساواة، إخاء» على الأعلام التي يحملونها.

كذلك كان الحزب الديمقراطي الإجتماعي أول حزب يوثق القيم الأساسية: «حرية و عدالة وتضامن» في برنامج عمله الأساسي، برنامج جوديسبر (Godesberger Programme) عام ١٩٥٩، وبعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن على هذا التاريخ في عام ١٩٧٨ دعا الحزب الديمقراطي المسيحي كذلك إلى تبني هذه القيم الأساسية الثلاث في برنامج عمله الأساسي، وإن كان ذلك مع فهم مختلف لها.

واليوم، لم تعد هذه القيم الأساسية متطلبات لحركات ثورية بل أصبحت مقبولة من حيث المبدأ من قبل جميع التيارات السياسية الهامة. إلا أنه، ومع ذلك، من الخطأ أن ينطلق المرء من أن هناك إجماع من قبل كافة الأحزاب بالنسبة للقيم الأساسية «حرية وعدالة وتضامن».

ولا يزال هنالك فروقات هامة بين التيارات السياسية فيما يتعلق بالقيم الأساسية، تتمثل خاصة على صعيدين قبل غيرهما:

أدبيات أخرى مختارة:
توبياس جمبرت (*Tobias Gombert*، ٢٠٠٨)، «المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية» كتاب قراءة الديمقراطية الإجتماعية، الجزء *I*، بون (*Bonn*) صفحة ٩ - ٤٣

تباينات في تفسير القيم الأساسية

١. على صعيد فهم كل قيمة من القيم الأساسية بمعزل عن غيرها:
يمكن تفسير إحدى القيم الأساسية منفردة بشكل متباين. فمفهوم الحرية يختلف من شخص لاخر. حيث تؤكد التيارات الليبرالية بشكل خاص على ما يسمى حقوق الحرية السلبية، بمعنى حقوق الدفاع ضد ممارسات الدولة الانتقائية وحماية الملكية الخاصة، أما الديمقراطية الإجتماعية فتذهب إلى أبعد من ذلك، وتشدّد على أن الحرية الحقيقية لا تقررها الحقوق الدفاعية فقط، بل أن هناك أيضاً عوامل حقوقية ايجابية تلعب دوراً هاماً كذلك من خلال مساهمتها في تمكين حقوق الحرية، فالحرية الحقيقية من قبيل رؤيا الديمقراطية الإجتماعية المستقبلية يمكن لها أن تعني بالنسبة لحرية التعبير على سبيل المثال: أن توثيق حق التعبير الحر عن الرأي خطياً ليس كافياً، بل أن الأمر الأهم يتوقف على تهيئة الوضع المناسب لكل فرد من خلال التعليم والتأهيل... الخ. لتمكينه من استعمال حقه في التعبير الحر عن رأيه بشكل فعال.

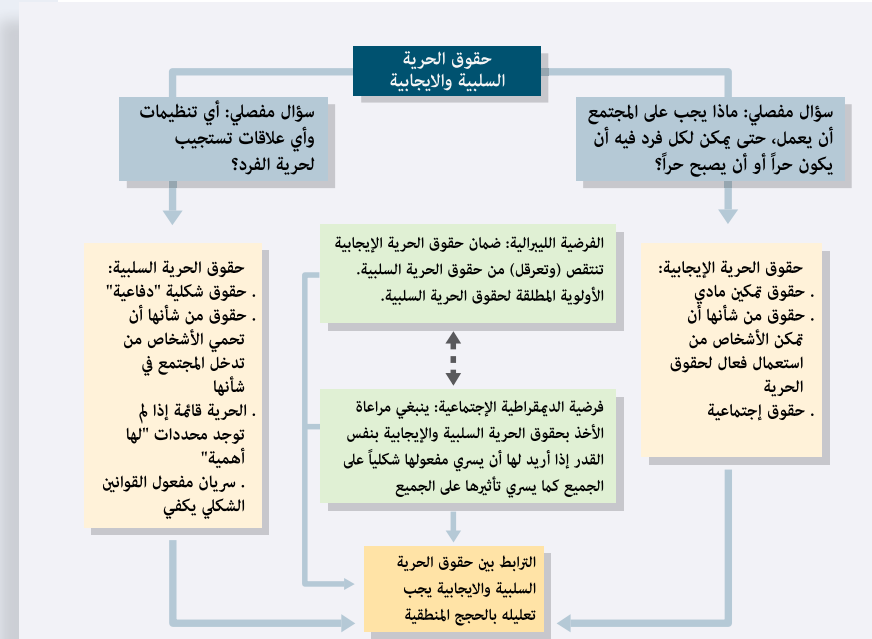

شكل رقم ٥: حقوق الحرية السلبية والإيجابية

التباين في تصنيف ثقل القيم الاساسية

٢. على صعيد علاقة القيم الأساسية كل واحدة مع الأخرى:

ليس من المهم فقط تفسير القيم الأساسية بشكل انفرادي منعزل، بل تفسير علاقة كل واحدة منها مع الأخرى، إذ أن هناك فرق واضح بين وضع كل من القيم الأساسية على قدم المساواة مع الأخرى من حيث الأهمية، أو أن يعطى أهمية أكبر لإحدى هذه القيم بالنسبة لغيره. ومرة أخرى يمكن توضيح ذلك بواسطة مثال من الليبرالية السياسية: تحظى الحرية بمركز محوري في الفهم الليبرالي الأساسي للقيم ، ولذا تمنح الحرية تلقائياً؛ تحظى حرية المنافسة أو حرية الملكية الخاصة مثلاً، بأهمية أعلى من أهمية القيمة الأساسية للعدالة، التي بدورها قد تحد من حرية الملكية الخاصة. أما الديمقراطية الإجتماعية ، فلا تلجأ إلى تصنيف ثقل القيم الأساسية بمستويات متفاوتة بل تؤكد على تساوي جميع القيم الأساسية من حيث أهميتها.

يتبين أن التيارات السياسية الهامة في ألمانيا ترفع جميعها شعار القيم الأساسية وهي الحرية والعدالة والتضامن، إلاّ أن ما يتم فهمه تحت هذا الشعار يتفاوت كثيراً في معظم الأحيان.

٤,٢. الحقوق الأساسية

القيم الأساسية كأساس لتوجيه السياسة الإقتصادية: مشكلتان

يواجه المرء، إذا فكر في معنى القيم الأساسية المنوه عنها أعلاه بالنسبة لتوجيه سياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية؛ مشكلة مزدوجة:

١. القيم الأساسية ليست معصومة عن الجدلية

أولاً: القيم الأساسية ليست معصومة عن الجدل حولها فالتيارات السياسية المختلفة والثقافات والحضارات المختلفة جميعها تربط مع هذه القيم أمور مختلفة. وهكذا فهي ليست قاعدة واسعة تحظى بالقبول العام لتوجيه السياسة الإقتصادية.

٢. القيم الأساسية هي مجرد قيم معنوية إلى حد بعيد

ثانياً: تتحرك القيم الأساسية على مستوىً رفيع من التجرد. في حالة القيام بوصف توجهات السياسات الإقتصادية يجب أن يتم ذلك بشكل محدد وواضح، إذ أن التوصل إلى وضع إرشاد دقيق ومحدد لممارسة توصيات السياسات الإقتصادية من خلال القيم الأساسية وحدها فقط، لا يزال صعب المنال. إذاً، فالقيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية تمثل إطاراً هاماً، عندما يدور الأمر حول وصف سياسة إقتصادية للديمقراطية الإجتماعية . إلا أن هيكل هذا الإطار يجب نصبه على قاعدة أوسع وأكثر إلزاماً، وتعبئته بمتطلبات دقيقة محددة.

المرجعية: حزم مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان

انشغل رياديو التفكير في الديمقراطية الإجتماعية بهذه التحديات على الدوام. اقترح خبير العلوم السياسية، توماس مايير، من بين آخرين، كإجابة على هذه التحديات بأن لا تحصر الديمقراطية الإجتماعية مرجعيتها على القيم الأساسية فقط بل على الحقوق الأساسية أيضا. وكنقطة مرجعية مركزية لنظرية الديمقراطية الإجتماعية اختار مايير لهذا السبب الحقوق الأساسية المعتمدة والموثقة في حزم مواثيق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان. هذا، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع بإسهاب في كتاب القراءة: «المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية».

هناك العديد من الحجج المنطقية تدعم المرجعية إلى حزم مواثيق الأمم المتحدة عند القيام بإقرار التوجهات السياسية الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية:

تجاوزها للحدود الثقافية

- تمثل حزم مواثيق الأمم المتحدة المصدر الموحد لحقوق الإنسان الأكثر تجانساً في الزاميته وتجاوزه للحدود الثقافية والجغرافية على النطاق العالمي، وبالتالي للتعايش السلمي بين البشر.

محددة ودقيقة

- تقدم حزم مواثيق الأمم المتحدة صياغة دقيقة محددة للحقوق الإقتصادية لكل فرد.

ومن هذا المنطلق، ينبغي هنا أن يصار إلى وصف وتعريف دقيق للحقوق الأساسية المقرة في حزم مواثيق الأمم المتحدة، كما ينبغي تقصي معناها بالنسبة لسياسات الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية، وكيف تميز الديمقراطية الإجتماعية نفسها عن التيارات السياسية الأخرى.

١٩٦٦ : حزمتان أمميتان

طرحت الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ مشروعاً لحزمتين من المواثيق حول حقوق الإنسان.

١. الحزمة المدنية الأممية

يعـرف الميثـاق حـول الحقـوق المدنيـة والسياسـية (الحزمـة المدنيـة) بمـا يسـمى بحقـوق الحريـة السـلبية، أي حقـوق الدفـاع ضـد التدخـل الانتقـائي للدولـة والمجتمـع في الحريـات الشـخصية. مـن هـذه الحقـوق عـلى سـبيل المثـال، الحـق في التمتـع بالحريـة الشـخصية والأمـان (المـادة ٩) أو حريـة الحـق في التعبـير عـن الـرأي دون معيقـات (المـادة ١٩) والحـق في انتخابـات سريـة (المـادة ٢٩).

٢. الحزمة الإجتماعية الأممية

يعـرف ميثـاق الامـم المتحـدة حـول الحقـوق الإقتصاديـة والإجتماعيـة والثقافيـة (الميثـاق الإجتماعـي)، بشـكل اسـاسي بالحريـات والحقـوق المدنيـة الايجابيـة، أي حقـوق التمكـين، التـي ينبغـي أن تهيـيء للأفـراد إمكانيـة التمتـع بالحريـة وأن تحفزهـا مـن خـلال الممارسـات الإجرائيـة مـن قبـل الدولـة والمجتمـع. وتشـمل هـذه عـلى سـبيل المثـال، الحـق في ممارسـة العمـل (المـادة ٦) تحـت شروط عمـل عادلـة وآمنـة وصحيـة (المـادة ٧)، والحـق في تنظيـم النقابـات بحريـة (المـادة ٨)، الحـق في الحصـول عـلى الضـمان الإجتماعـي (المـادة ٩)، والحـق في تحصيـل التعليـم وتسـاوي الفـرص في تحصيـل التعليـم العـالي (المـادة ١٣).

استحقاق الحق وتنفيذ الحق يتباعدان في كثير من الأحيان عن بعضهما في الحزم الأممية

تمـت المصادقـة عـلى ميثـاق الحقـوق المدنيـة مـن قبـل ١٥١ دولـة، وعـلى الميثـاق الإجتماعـي مـن قبـل ١٤٨ دولة. لكـن يجـب التوقـف والتفكـير في حقيقـة انـه طالمـا تـم توقيـع هـذه الحـزم مـن قبـل دول تمـارس انتهـاكات للحقـوق المدنيـة للحريـات بشـكل منتظـم. مـن الواضـح أن الشرعيـة الرسـمية لمواثيـق الامـم المتحـدة غـير كافيـة بحـد ذاتهـا لتحقيـق «المثاليـة بـان ينعـم الانسـان الحـر بالحريـة دون خـوف او عـازة» حيـث انـه مـن الصعـب تنفيـذ بعـض الحقـوق.

الديمقراطية الإجتماعية: تحقيق الحزم الأممية على أرض الواقع

عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن الحقـوق الـواردة في الميثـاق الإجتماعـي، لا تلـزم الـدول بالتطبيـق الفـوري للحقـوق الأساسـية دون تأخـير بـل تلزمهـا فقـط بـأن تسـعى لتحقيـق هـذة الحقـوق الأساسـية عـلى شـكل تدريجـي. هنـا يـرد وصـفٌ لإلتزامـات الدولـة، التـي مـن شـأنها أن ترقـى بتلـك الضمانـات الشـكلية مـن حيـث المبـدأ، أي حقـوق فعالـة وتعمـل عـلى تحفيزهـا.

يتمثـل هـدف الديمقراطيـة الإجتماعيـة في تبنـي الحقـوق السياسـية، المدنيـة، الإجتماعيـة ، الإقتصاديـة، والثقافيـة الاساسـية المنصـوص عليهـا في جميـع مواثيـق الامـم المتحـدة ففـي جوهرهـا تمثـل الديمقراطيـة الإجتماعيـة برنامـج لتحقيـق الحريـات والحقـوق السـلبية والإيجابيـة في مختلـف ارجـاء العـالم.

هل من الممكن إجراء مقارنة تقييمية بين حقوق الحرية

لكـن هـل يمكـن المقارنـة بـين الحقـوق المدنيـة والحريـات بوضعهـما في كفتـي ميـزان واحـد؟ وهـل هـما حقـاً عـلى قـدر متكافـئ مـن الأهميـة؟ أو أن إحداهـا يتفـوق عـلى الآخـر؟ أطلـق الجـدل حـول هـذا الموضـوع أوسـكار لافونتـين (Oskar Lafontaine) عندمـا بـادر في إحـدى المقابـلات الإعلاميـة بطـرح السـؤال: مـا فائـدة حريـة التعبـير عـن الـرأي بالنسـبة لحاملـي مـرض الأيـدز (نقـص المناعـة) في أفريقيـا (صحيفـة تاجـس شـبيجل ١٥ (Der Tagesspiegel) آب/ أغسـطس/ ٢٠٠٨) هـل يعنـي ذلـك ان الحقـوق المدنيـة والحريـات تسـاعد حقـوق الحريـة المتنعمـين بالرخـاء فقـط، اولئـك الذيـن يسـتطيعون أن يعـبروا عـن مـا يجـول بخاطرهـم في وسـائل الإعـلام كـما يشـاءون؟ وهـل يمكـن لشـخص يعـاني مـن الفقـر، غـير قـادر حتـى عـلى شراء صحيفـة يوميـة أن يسـتفيد مـن حريـة الصحافـة؟ فيلسـوف الإقتصـاد الهنـدي أمارتيـا سـن (Amartya Sen)، الحاصـل عـلى جائـزة نوبـل أكـد مـا يـلي:

وجود كل من الحقوق الأساسية السلبية والحقوق الأساسية الايجابية شرط ضروري متبادل بينهما

«لم يحصل أبداً، وإنْ وقعت مجاعة في بلد ديمقراطي لديه وسائل إعلام حرة» (سنة ١٩٩٩). حقيقة أن أسباب حصول المجاعات تتمثل عادة في المواد الغذائية حيث لا تتوفر في العادة سبل الوصول الكافية. أي حكومة مسؤولة تريد أن يتم انتخابها مرة اخرى يجب أن تتحمل المسؤولية أمام مواطنيها لا ان تتجاهل الإسائات الإجتماعية على المدى الطويل وخاصة إذا تم نشرها للعلن في وسائل الإعلام الحرة. وهكذا، فالحرية – تبعاً لسن – تصب في المساواة الإجتماعية. ويرى سن في هذا الصدد أن من واجب الدولة والمجتمع أن يخلقا المقومات الأساسية للحرية والتعامل الشخصي المسؤول. يعني ذلك أن الحرية تقوم فقط عندما يكون الحد الأدنى من الضمان الإجتماعي ومن الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم قائمة أيضاً.

فيلي براندت (*Willy Brandt*) «الحرية أيضاً، هي تحرر من العازة والخوف»

الحقوق المدنية والإجتماعية الأساسية إضافة إلى الحريات والحقوق المبدئية كحقوق الحرية السلبية والايجابية تشترط كل واحدة منها ضرورة وجود الأخرى، ولا تدع مجالاً للمضاربة العبثية فيما بينها. في خطبة وداعه كرئيس للحزب الديمقراطي الإجتماعي، تطرق فيلي براندت كذلك لهذا الموضوع بشكل بارز: «اذ كان ينبغي علي أن أقول، ما هو الأمر – بجانب السلام الأهم من كل شيء آخر بالنسبة لي، فستكون إجابتي دون لف ودوران: الحرية. وأعني الحرية للكثيرين من الناس وليس للقلة منهم؛ حرية الضمير والرأي. وكذلك الحرية من العازة والخوف» (Brandt، ١٩٨٧: ٣٢).

إذاً، كان الأمر بالنسبة لفيلي براندت يدور من جانب حول الحرية من الانتقائية ومن الظلم، وبالتالي حول حقوق الحرية السلبية، ولكن من جانب آخر، يدور حول الحرية التي تؤدي إلى العيش في ظل أمن مادي، وبالتالي حول حقوق الحرية الايجابية، وهكذا تتميز الديمقراطية الإجتماعية عن نظيرتها الديمقراطية الليبرتارية بموقفها الواضح ودعمها للتفعيل الحقيقي للحقوق الأساسية على النطاق العالمي.

الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية

نماذج ديمقراطية متباينة

الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية، هما نمطان علميان مثاليان قل ما نجدهما كنمطين حقيقيين مطبقين في الواقع. ولكن، من المهم أن يستحضر المرء في ذهنه هذين النموذجين المتباينين من الديمقراطية، لكي يستطيع تحديد وجهة نظره.

..بجذور مرجعية مشتركة

تستند الديمقراطية الليبرتارية أو الديمقراطية الإجتماعية على نموذج من الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي تبقى لهما جذور مرجعية مشتركة:

- ديمقراطية شمولية وتترعرع في دولة القانون
- سلطة سياسية بالتزام دستوري
- سيادة للشعب منظمة ضمن إطار مبدأ الأغلبية الديمقراطي

تتباين كل من الديمقراطية الليبرتارية والديمقراطية الإجتماعية بالوضوح في وجهة النظر بالنسبة للعلاقة بين حقوق الحرية السلبية وحقوق الحرية الايجابية، إذ تنطلق الديمقراطية الليبرتارية من مبدأ أن منح ضمان الحقوق الإيجابية من شأنه أن ينتقص من حقوق الحرية السلبية، وفي نهاية المطاف يؤدي حتى إلى تفكيكه. وعلى العكس من ذلك تنطلق الديمقراطية الإجتماعية من مبدأ أنه يجب إيلاء أهمية لحقوق الحرية السلبية ولحقوق الحرية الإيجابية بنفس القدر إذا ما أريد لها جميعها أن تبقى سارية المفعول شكلياً وذات تأثير فعال حقيقي.

حقوق الحرية شكلياً لا يكفي

مجرد السريان الشكلي لمفعول حقوق الحرية المحض، كما تقترح الديمقراطية الليبرتارية، لا يكفي من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية ، وذلك لأن عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية الناجمة عنه يمكن أن يؤدي إلى:

- علاقات تبعية غير مستقلة وعلاقات آمر ومأمور
- ظروف عمل لا تليق بالكرامة الإنسانية
- عدم إتاحة فرص متساوية لمواطني الدولة لإدراك حقوقهم السياسية (ماير، ٢٠٠٥: ١٥).

مثال: حرية التعبير

مثال عن التعبير عن الرأي: يكفي من وجهة نظر الليبرتارية أن لا تقوم الدولة بأي عمل للحد من حرية التعبير عن الرأي، كأن تغض النظر عن الرقابة على الصحافة، ولكن من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية فيجب على الدولة أن تخطو خطوة حاسمة أبعد من ذلك فتشجع أيضاً بشكل نشط على إتاحة الفرصة الحقيقية المتساوية للمواطنين للتعبير الحر عن آرائهم. الأمر الذي يشمل أن تكون هناك فرص متساوية للجميع للوصول إلى المعلومات، وأن يكونوا على درجة من التعليم يؤهلهم أصلاً أن يكوّنوا رأياً لأنفسهم. وعلاوة على ذلك، يجب تشكيل حقوق الملكية الخاصة لهؤلاء الذين يملكون وسائل الإعلام، بحيث لا يعد بإمكانهم استغلال سلطتهم الإعلامية لنشر رأيهم الخاص في العلن بشكل أقوى من غيرهم، فمن شأن مثل هذا الشكل من سوء استخدام السلطة أن يخالف مبدأ ربط حرية الملكية الخاصة مع التزاماتها الإجتماعية ، الأمر الذي يمثل ميزة هامة من ميزات الديمقراطية الإجتماعية . لا يقبل التدخل في حق حرية الملكية الخاصة من خلال هذا المبدأ حتى التفكير فيه من وجهة النظر الليبرتارية.

تصورات مختلفة للأهداف بين الديمقراطيتين

ومن هنا، ورغم أن الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية ذوي جذور مشتركة، إلا أن كل منهما يستند على فرضيات مختلفة، تقود بدورها (فيما يتعلق بالنظام الإقتصادي) إلى تصورات متباينة جداً للأهداف.

تظهر أهم أوجه التباين في فهم كل منها للسوق، على سبيل المثال، تفهم الديمقراطية الليبرتارية السوق ككونه تعبيراً عن الحرية، وتسعى من هذا المنطلق إلى سوق يضبط نفسه ذاتياً. في المقابل تشدد الديمقراطية الإجتماعية على أن الأسواق الحرة الطليقة قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة من حيث التكاملية المجتمعية، ونجد خير مثال على ذلك في أزمة أسواق المال عام ٢٠٠٨. ولذلك تدعو الديمقراطية الإجتماعية لاحتضانٍ مجتمعيٍ للأسواق من خلال قوانين سياسية وشروط أطرية وناظمات حكومية ضابطة.

لا بد من احتضانٍ مجتمعيٍّ للأسواق

يظهر جلياً أن الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية الليبرتارية، ومع أنهما متشابهتان من قبيل الاعتبارات التاريخية في نظام مرجعيتهما إلى الديمقراطية الليبرالية، إلا أنهما تختلفان عن بعضهما – وبالذات أيضاً من منظور السياسة الإقتصادية – بشكل واضح.

شكل رقم ٦: الديمقراطيات الليبرالية والليبرتارية والإجتماعية بالمقارنة (مع المجال الإقتصادي)

تم التعبير عن فهم الديمقراطية الإجتماعية للسوق كذلك ضمن برنامج هامبورغ (Hamburger Programm) للحزب الديمقراطي الإجتماعي:

«يمثل السوق بالنسبة لنا واسطة تمتاز عن أشكال التنسيق الإقتصادي الأخرى. إلاّ أن السوق المتروك لنفسه يظل أعمى البصر إجتماعياً وبيئيا. وهو ليس في وضع يستطيع فيه أن يهيىء السلع بوتيرة مناسبة ويضعها تحت التصرف العام. ولكي يستطيع السوق أن يُفتّح أزهار فعاليته الايجابية يحتاج إلى أنظمة من قبل دولة كفؤة في فرض العقوبات وإلى قوانين أكثر فعالية وتسعيرة عادلة للسلع.» (هامبرغر بروجرام ٢٠٠٧ : ١٧)

٤,٣. مبادئ في السياسة الإقتصادية

ماذا تعني القيم الأساسية والحقوق الأساسية والديمقراطية الإجتماعية بالنسبة للسياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية ؟

يصار هنا إلى تبني فرضية أن السياسة الديمقراطية الإجتماعية ، إذا ما أرادت تحقيق قيمها الأساسية وتفعيل الحقوق الأساسية على أرض الواقع، يستوجب عليها أن تسترشد بالمبادئ الثلاثة التالية:

- النمو
- العدالة الإجتماعية
- الإستدامة

من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية ، يجب أخذ هذه المبادئ في السياسة الإقتصادية بعين الاعتبار. حيث تتميز الديمقراطية الإجتماعية عن الأصوات المحافظة والليبرتارية وعن أصوات اليسار الشمولية، التي تركز كل منها على واحد فقط من هذه المبادئ. حيث أنه إذا تم مراعاة هذه المبادئ على قدر متساوٍ من الأهمية، يمكن أن ينطلق العنان لنشأة نوعية للنمو الإقتصادي وبالتالي إلى تقدم مستدام متجهاً نحو تحقيق الرفاه العام.

كل إجراء سياسي إقتصادي، يمكن قياسه بالتحقق فيما إذا كان هذا الإجراء يستوفي متطلبات هذه المبادئ معاً بشكل متكافئ فيما بينها. وهكذا تمثل هذه المبادئ كذلك مقياساً لتقييم السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية .

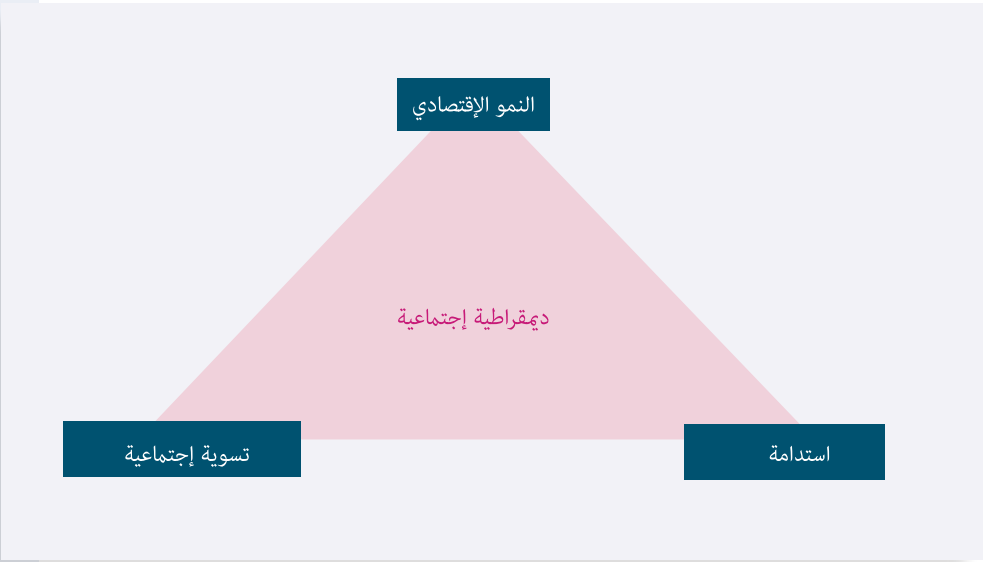

شكل رقم ٧: مثلث مبادئ السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية

حزمة المواثيق الإجتماعية الأممية: «حرية من الخوف

النمو الإقتصادي

«الإنسان» هكذا وردت الصيغة في حزم المواثيق الأممية – له أن يعيش «حراً من الخوف والعوز». وورد فيها تعريف محدد للهدف: «تنمية إقتصادية وإجتماعية وثقافية متواصلة وفرص تشغيل منتج للجميع».

كما يتطلب التحرر من العوز تلقائياً أمناً مادياً كشرط مسبق. ويجب أن يكون في حيز الإقتصاد الوطني قدر من الناتج الإجتماعي، يضمن الحد الأدنى من الرفاه، حتى يتسنى لكل فرد في المجتمع أن يمارس حقوقه الأساسية.

النمو الإقتصادي: هو تزايد الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي النمو المطرد للقيمة الإجمالية لمجموع ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات في الإقتصاد المحلي. ولأنه يتم في العادة الإنطلاق من وجود نمو إقتصادي، يتم تعريف الركود الإقتصادي كنمو إقتصادي صفري، وإذا انخفض الإنتاج يتم نعته بالنمو الإقتصادي السالب، إلاّ إذا ارتفعت الأسعار، فيمكن أن تظهر النتيجة الحسابية في أسوأ الأحوال بالنسبة للنمو الإقتصادي الإسمي موجبة. لكن لدى احتساب معدل النمو الإقتصادي الحقيقي، فتم طرح الزيادة في الأسعار لئلا تؤثر في النتيجة (معجم الإقتصاد ٢٠٠٩)

ويدور الأمر في هذا الصدد من ناحية حول الرفاهية الفردية لكل مواطن بعينه، ومن ناحية أخرى حول الرفاه المجتمعي ككل، ليتسنى بذلك وجود كم من الموارد تكفي للقيام بالمهام المعرّفة بأنها مهام عامة.

الحد الأدنى لمعدلات النمو الإقتصادي كشرط مسبق لقيام مجتمع تسوده الحرية والعدالة وروح التضامن

وهكذا، فالمجتمع الحر العادل المتضامن يتطلب أن يكون الرفاه فيه سائداً كشرط مسبق، يتم تحقيقه إقتصادياً من خلال معدلات نمو إقتصادي إيجابية. ويمكن تهيئة حيز المناورة اللازم للتوصل للرفاه على الصعيدين الفردي والمجتمعي من خلال إنتاجية عالية وخلق القيم المادية. تاريخياً، يتبين أنه جرت العادة دائماً، وعندما تسجل الإقتصادات الوطنية معدلات نمو إقتصادي مستدامة، كان التوزيع لما تم إنتاجه إقتصادياً من الناتج الكلي يجري على شاكلة أكثر عدالة وتسامحاً مما هو الحال عليه أثناء مراحل الهبوط الإقتصادي. وهكذا، يتبين أن النمو الإقتصادي يمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق قيم وأهداف الديمقراطية الإجتماعية المذكورة أعلاه.

ما هو مفهوم للنمو الإقتصادي؟

لكن، ماذا يعني النمو الإقتصادي بدقة؟ لقد طرأ إبان العقود الأخيرة تحول في إدراك الديمقراطية الإجتماعية للنمو الإقتصادي الصحيح.

١٩٦٧- قانون الإستقرار والنمو الإقتصادي: نمو إقتصادي مناسب ومتواصل

تمَّ تحت قيادة وزير الإقتصاد والمالية من الحزب الديمقراطي الإجتماعي، كارل شللر (Karl Schiller)، في عام ١٩٦٩ تحديد «النمو الإقتصادي المناسب والمتواصل» كهدف سياسي محوري، ينص عليه قانون «الإستقرار والتنمية» وبالإضافة تم تحديد مستوى بطالة متدني وتضخم مالي منخفض، والحفاظ على التوازن في الإقتصاد الخارجي ضمن ما يسمى «المربع السحري» كأهداف للسياسة الإقتصادية. وتبعاً لذلك، تتمثل مهام الدولة حسب نظرية كينز في معادلة التأرجحات في الحركة الإقتصادية وتجنب الكساد الإقتصادي بشكل فعال.

النمو الإقتصادي كما ورد في برنامج هامبورغ: (برنامج عمل الحزب الديمقراطي الإجتماعي المعلن في هامبورغ)
«الرفاه ونوعية عالية من الحياة، كانت هذه وستبقى أهداف سياسية إقتصادية ديمقراطية إجتماعية. في الماضي، كان التقدم يُفهم كنمو إقتصادي كمّي قبل أي شيء آخر، واليوم، فإن التحول السريع في المناخ، والممارسات الجائرة على الأنظمة البيئية ونمو السكان في العالم تجبرنا أن نعطي التنمية اتجاهاً جديداً لمسيرة المستقبل. وعلى ذلك يتوقف الأمر فيما إذ ما تمخضت التنمية عن التقدم المنشود. فنحن نريد توحيد التقدم المستديم مع الديناميكية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية **والمسؤولية**

حزمة المواثيق الإجتماعية الأممية: «حرية من الخوف

البيئية، ومن أجل ذلك، أصبح النمو الإقتصادي النوعي بخفض محسوس من الاستهلاك على الموارد الطبيعية ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ومن المفروض أيضاً أن يستطيع كل إنسان كسب عيشه من خلال عمل مناسب بكل حرية من الإستغلال والخوف. وينبغي أن ينال كل إنسان حصة عادلة من ثروات النتاج الإقتصادي». (هامبورغر بروجرام ٢٠٠٧ : ٤٢)

ساهمت الدراسة الهامة التي نشرت عام ١٩٧٢ تحت عنوان: «حدود النمو الإقتصادي» في تبلور وعي عميق، بأنه من الممكن أن يرتبط النمو الإقتصادي كذلك باستهلاك المواد الخام مع ممارسات جائرة على البيئة. وبهذا أصبح السؤال الذي يُطرح بإلحاح، ما إذا كان جدير أصلاً متابعة النمو الإقتصادي، وبالأحرى إن كانت إستدامته ممكنة.

عام ٢٠٠٠ ، إستراتيجية لشبونة: المفهوم التفاضلي

في هذه الأثناء، تبلورت فكرة تفاضلية للنمو الإقتصادي، كمنطلق لمحاولة ربط التجديد التقني الإبداعي، والتحديث البيئي والتعاضد الإجتماعي ببعضها البعض. تم ضمن هذا المفهوم، تحت قيادة رؤساء الحكومات الديمقراطية الإجتماعية في عام ٢٠٠٠ إقرار ما يطلق عليه «إستراتيجية لشبونة»، التي من المفروض أن تصبح أوروبا من خلالها في غضون عشر سنوات أكثر الحيزات الإقتصادية قدرة على التنافس وأقواها ديناميكية في العالم.

مفهوم نمو إقتصادي نوعي بمنظور على استنزاف الموارد وعلى التقدم الإجتماعي

وهكذا، يتبين أن فهم النمو الإقتصادي يخضع لتغير متواصل، فبينما هيمنت نشوة النمو الإقتصادي على المشاعر إبان الستينات تبعتها أحاسيس التشكيك والريبة في عقد السبعينات. وفي هذه الأثناء، تبلورت وجهة نظر تفاضلية، تستعمل مفهوم النمو الإقتصادي النوعي الذي يهدف من بين أمور أخرى إلى التوصل لتقدم إجتماعي مع تخفيض استنزاف الموارد الطبيعية في ذات الوقت، يسمح هذا المنظور التفاضلي بخلق التوازن بين النمو الإقتصادي والإستدامة والمساواة الإجتماعية أيضاً.

المساواة الإجتماعية

حزمة المواثيق الإجتماعية

تنبثق المساواة الإجتماعية كمبدأ للسياسة الإقتصادية، من صلب الرؤيا المستقبلية للديمقراطية الإجتماعية ، وهي في نفس الوقت منطقية من وجهة النظر الإقتصادية.فيجب على كل من يأخذ القيم الأساسية والحقوق الأساسية للديمقراطية الإجتماعية على محمل الجد، أن يستهدف سياسة إقتصادية بصبغة مساواة إجتماعية ساطعة اللون. لا يستشف ذلك فقط من قيم العدالة والحرية والتضامن الأساسية، بل من الحقوق الأساسية أيضاً التي وردت صياغتها في حزم مواثيق الأمم المتحدة. ففيها ترد المطالبة على سبيل المثال: «بنفقات مناسبة للعيش»، كما تطالب بأن «تحصل النساء على شروط عمل لا تقل ملاءمة عن تلك التي يحصل عليها الرجال، وعلى أجر عمل يكافؤ الرجال لنفس العمل»، وبأن يتوفر لهن «الغذاء واللباس والمأوى بما يكفي حاجتهن» وبأن يكون «الحق في التعليم» قائماً وبحيث يتسنى من خلال ذلك ضمان «الإزدهار الكامل للشخصية الإنسانية».

تهدف الديمقراطية الإجتماعية قيام مجتمع بمواطنة إجتماعية يضمن لكل فرد حياة كريمة مؤمنة مادياً ليتسنى له المشاركة في الحياة المجتمعية والديمقراطية دون أن يتوقف ذلك على مدى نجاح نشاط السوق. ولذلك يعتبر النمو الإقتصادي من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية شرطاً مرجعياً ضرورياً، لكنه ليس غاية في حد ذاته، كما يجب أن يراعي المساواة الإجتماعية والعدالة. ويجب أن يتم توزيع مردودات الإقتصاد الديناميكي المنتج بطريقة عادلة حقة. وبهذا يتسنى ضمانة كسب كل مواطن عيشه من خلال عمل مناسب،

وأن يحصل على حصة عادلة من نمو الناتج المحلي وهو في حرية كاملة من كابوس الخوف على البقاء.

التسوية الإجتماعية منصوص عليها في القانون الأساسي

توجد المساواة الإجتماعية ضمن النظام الإقتصادي في ألمانيا وهي موثقة نصاً في المادة ١٩ من القانون الأساسي الذي يعرّف بألمانيا الإتحادية كدولة إجتماعية. علاوة على ذلك، تقتضي المادة ١٤ ربطاً إجتماعياً للملكية الخاصة: «الملكية الخاصة ملزمة، وإستعمالها ينبغي أن يخدم في نفس الوقت الرفاه العام».

الربط الإجتماعي للملكية الخاصة: أمثلة

لا يجوز لمن يملك بنايات سكنية إساءة إستعمالها كأداة للمضاربات بل عليه صيانتها وعرضها للإيجار. ولا يتحمل مدير شركة مساهمة ما مسؤولية توزيع الأرباح على المساهمين فقط بل عن الشركة نفسها أيضاً، من خلال الحفاظ على فرص العمل فيها، ومراقبة أدائها في حماية البيئة. فالشخص الذي يتمتع بحصة كبيرة نسبياً من الرخاء الإقتصادي الإجتماعي، يترتب عليه أن يقدم للمجتمع الكثير أيضاً وبشكل يتناسب مع تلك الحصة. فالربط الإجتماعي يرسي بمثابة شامة خلقية مميزة على جسد الديمقراطية الإجتماعية.

تناقض المساواة الإجتماعية مع مبدأ القدرة على الأداء

ولكن، ألا تمثل المساواة الإجتماعية في جبهة من التناقض مع مبدأ «القدرة على الأداء» لإقتصاد السوق؟ ألا تعيق المساواة الإجتماعية عوامل تحفيز القدرة على الأداء التي تعتبر من العوامل المهمة لديناميكية الإقتصاد والنمو الإقتصادي؟ تعطي هذه الأسئلة دلالة على العلاقة المتوترة القائمة فعلاً بين التوجه نحو النمو الإقتصادي والتسوية الإجتماعية.

رودريك (*Rodrik*): خلق القيم المادية يتطلب وجود تسوية إجتماعية مسبقاً

إلا أنه يوجد في هذا الصدد صلة معاكسة أيضاً: فانطلاق القوى الكامنة للإنتاجية والنمو الإقتصادي يحتاج دوماً إلى أرضية إجتماعية صلبة. وخلق القيم (المادية) يتطلب مسبقاً وجود مساواة إجتماعية. وهكذا فقد بين الإقتصادي الأمريكي داني رودريك أن الدول التي تؤمن قدراً عالياً من الضمانات الإجتماعية كانت أيضاً الدول الناجحة إقتصادياً ويرجع ذلك إلى – من بين أمور أخرى – أن الضمان الإجتماعي يرفع من استعدادية الفرد لتقديم أداء كفؤٍ.

فالشخص المؤمن إجتماعياً يكون أكثر استعداداً لتشكيل المتغيرات، وتحمل المخاطرات والإقدام بشجاعة على كل ما هو جديد (رودريك ١٩٩٧: ١٧٨). الجدل حول هذه الصلة قليل. كما يؤكد رئيس معهد آي إف أو (Ifo) للبحوث الإقتصادية في ميونخ أن « (التضامن) يمنح الأجيال الشابة الأمان والثقة بالنفس، التي تحتاجها لتحمل مخاطر إستغلال فرص واعدة جداً لحياة أفضل. لذا، فأنا لست مقتنعاً بصحة الحكم المسبق الشائع بأن الدولة الإجتماعية ستحملنا أعباء ثمنها الباهظ بل على العكس من ذلك، أعتقد أنه من المحتمل جداً، أن الدولة الإجتماعية كانت هي السباقة في إطلاق العنان للقسم الأكبر من القوى المنتجة، والتي كانت بدورها مسؤولة عن القفزة الإقتصادية إبان حقبة ما بعد الحرب» (سن (Sinn): ١٩٨٦: ٥٦٦-٥٧٧).

توازن بين التوجه نحو نمو إقتصادي وتسوية إجتماعية

«المساواة الإجتماعية»

في برنامج هامبورغ:

«المداخيل والثروات موزعة بشكل غير عادل في ألمانيا. وعلى السياسة الضريبية للديمقراطية الإجتماعية أن تحد من عدم المساواة، وأن تعزز إتاحة الفرص المتساوية. ونحن نؤيد نمواً في الأسعار، يتماشى مع توجهات النمو الإقتصادي والإنتاجية واعتبارات التضخم المالي. نريد قدراً أكبر من الثروات بين أيدي المستخدمين. مشاركة المستخدمات والمستخدمين في رؤوس أموال الشركات كمصدر إضافي لمداخيلهم، يضمن مشاركة أكثر عدالة للمستخدمين في نجاح شركاتهم. ناهيك عن أنها تعزز الطاقات التجديدية والإنتاجية». (برنامج هامبورغ (Hamburger Programm) ٢٠٠٧: ٤٣)

ولذلك، فالديموقراطية الإجتماعية تهدف قيام توازن بين توجهات النمو الإقتصادي والمساواة الإجتماعية، مثال على ذلك يقدمه هنا النموذج السويدي على وجه التحديد. يتبين بوضوح ومن الأمثلة المأخوذة من مختلف البلدان الواردة في الفصل السادس من هذا الكتاب أن المستوى العالي للتسوية الإجتماعية يمثل شرطا ضروريا للنجاح المرموق الذي أحرزته السويد على الصعيد الإقتصادي.

الإستدامة

الإستدامة هي المبدأ المحوري الثالث في السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية ، حيث تشتمل الإستدامة على بعد أيكولوجي، إقتصادي وإجتماعي.

يرجع مفهوم «الإستدامة» في الأصل إلى الصناعات الحرجية

وكثيراً ما يرتبط تعبير الإستدامة لأول وهلة مع المسائل البيئية، وفعلاً، فإن الأفكار الرائدة في مسألة الإستدامة تنبع من إعتبارات بيئية أيضا. حيث ينحدر مصطلح «الإستدامة» أصلاً من الصناعة الحرجية: ينبغي أن لا تتعدى كمية الأخشاب التي تؤخذ من الغابة في حدها الأعلى، كمية ما ينمو من الأخشاب مجددا. هذا ما طالب به جورج لودفيج هارتج (Georg Ludwig Hartig) العالم في مجال الأحراج في القرن الثامن عشر. واليوم تعني الإستدامة البيئية وجوب الحفاظ بقدر ما يمكن على سلامة البيئة كونها تمثل القاعدة الضرورية لحياة الأجيال القادمة. لذا باتت الأبحاث في مجالات المصادر الطبيعية وحماية المناخ وحماية التنوع الحيوي والحد من الإثقال الجائر على البيئة من المعطيات الهامة في هذا المجال. أيضاً تشير الحقوق الأساسية الواردة في حزمة المواثيق الإجتماعية الأممية، إلى أهمية «تحسين كافة جوانب نقاء البيئة» (المادة ١٣)، وتؤكد بداية على أنه يجب، حماية المقومات الطبيعية للحياة لأي فرد من البشر. حيث انه ليس ضروري فقط بل بدونه ستفتقد الأجيال المستقبلية عناصر أساسية لبقائها، بل كذلك، لأنه لا زال يوجد بشر في الوقت الحالي يعتمدون في بقائهم أصلاً على مياه شرب نقية وهواء نقي صحي.

في وقت مبكر نسبياً، أشّر ممثلو الديمقراطية الإجتماعية بالبنان على أهمية الإستدامة:

١٩٧٢ ، فكرة الإستدامة: مبادرة من جوستاف هاينمان

> يجب أن نطرح على أنفسنا سؤال فيما إذا كانت الأرض ستؤول إلى كارثة إذا ما استمر الإنفجار السكاني، وإذا ما دأبت الإنسانية على الإستمرار باستعمال أحقيتها في استغلال الثروات الطبيعية غير المتجددة بشكل متسارع مضطرد كما هي الآن (..) ولأجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا، يجب علينا جميعاً أن نكون مستعدين للتوقف عن ذلك، وإذا لزم الأمر، لنخفف كثيراً من إستعمالها». (جوستاف هاينمان (Gustav Heinemann)، ١٩٧٢)

١٩٨٣، مفوضية برونتلاند

عام ١٩٨٣، وفي سياق مهام المفوضية التي عينتها الأمم المتحدة، وأطلق عليها «مفوضية برونتلاند» Brundtland Commission ، (على إسم رئيس وزراء النرويج السابق) تبلورت فكرة رائدة، نصت كالآتي:

> «التنمية المستدامة، هي تلك التنمية التي تفي بحاجة الحاضر دون المجازفة بأن لا تستطيع أجيال المستقبل إرضاء إحتياجاتها» (مقتبس عن هاوف (Hauff)، ١٩٨٧: ٤٦).

الدور الإقتصادي للإستدامة

لكن مصطلح الإستدامة يتضمن بجانب البعد البيئي بعداً إقتصادياً أيضاً. وهذا ما ورد التأكيد عليه عام ١٩٩٨ في التقرير النهائي لإحدى لجان تقصي الحقائق التابعة لمجلس النواب الألماني الإتحادي (البوندستاغ) حول «فكرة الإستدامة-من المثالية إلى التطبيق» على الوجه الآتي: تعني الإستدامة الإقتصادية أن الإنتاج الإقتصادي المؤدي لحالة الرفاه يجب أن يكون كذلك ممكناً وفي منال الأجيال في المستقبل حتى يتسنى الحفاظ على إقتصاد السوق الإجتماعي. ومن أجل ذلك، يجب تمويل الإنفاق العام، وخاصة إنفاق الدولة الإجتماعية ، على شاكلة عقلانية واقعية مستدامة، كما يجب أن يتم تخصيص نفقات للإستثمار في مجالات التعليم والأبحاث العلمية والبنية التحتية.

مثال للحيطة والحذر

في ضوء أزمة الأسواق المالية على الصعيد العالمي، تبينت أهمية الإستدامة بشكل أكثر وضوحاً، فتوجه الإدارة نحو استهداف مردود قصير الأمد دون أن تضع الإستدامة نصب عينيها، لا يهدد الشركة وحدها بالخطر بل قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في كامل الإقتصاد الوطني.

تتضمن الإستدامة أيضاً بعداً ثالثاً وهو الدور الإجتماعي: فالإستدامة الإجتماعية تعني دوام مشاركة جميع أعضاء المجتمع ودوام المساواة الإجتماعية . يدور الأمر هنا إذاً حول إستدامة تأمين الإحتياجات الأساسية والمشاركة المجتمعية.

«الإستدامة» في برنامج هامبورغ للحزب الديمقراطي الإجتماعي «(SPD)»

يعني مبدأ الإستدامة: التفكير إنطلاقاً من المستقبل؛ ومقاومة تفوق النظرات قصيرة المدى إلى الأشياء، ومقاومة هيمنة المنطق الإقتصادي المبني حصراً على اعتبارات إدارة إقتصادية محضة؛ وفكرة تصميم السياسة إنطلاقاً من الإعتبارات المجتمعية، والتنوع الديمقراطي بفهم الإستدامة البيئية، والإندماج الإجتماعي، والتشاركية الثقافية كفكرٍ إرشاديٍ تحتذي بها سياسة الديمقراطية الإجتماعية . (برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٧)

النمو النوعي للإقتصاد – تحقيق المبادئ الثلاثة على قدم المساواة

هل هناك توتر في العلاقات بين المبادئ الثلاثة؟

النمو الإقتصادي، والتسوية الإجتماعية ، والإستدامة – هذه المبادئ الثلاثة ينبغي أن تتحقق في السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية بنفس الوتيرة على قدم المساواة. لكن هل يمكن التوصل إلى ذلك أصلاً؟ ألا تحد المساواة الإجتماعية من فرص المجتمع لينمو إقتصادياً؟ ألا يحتاج النمو الإقتصادي في نهاية الأمر إلى مواد خام ويؤدي بذلك إلى الحد من فعالية الإستدامة؟ من الظاهر، أن المبادئ الثلاثة تربطها علاقة متوترة. إذاً، كيف يمكن أن تتحقق بنفس الوتيرة على قدم المساواة؟

في عام ١٩٧٣ تداول فيللي براندت هذه الأفكار بمثال من مبدئ النمو الإقتصادي والإستدامة:

فيللي براندت بصدد العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستدامة

> «لا الفرد وحده، ولا المجتمع ككل يستطيعان أن يعيشا على حساب الطبيعة، وإلا ستصبح تنمية البيئة من حولنا لا إنسانية. (..) فالضجيج، وتلوث الماء والهواء، كلها تضع علامة استفهام جدية على فوائد النمو الإقتصادي. لكنني في نفس الوقت أحذر من التفكير الارتجالي الذي يرى مثلاً أن الخروج من المأزق يتمثل في وضع قيود على النمو الإقتصادي والإنتاجية. يتمحور الأمر الأهم حول السؤال أين وكيف وأي غرض يخدم النمو الإقتصادي، وحول الإدراك بأن النمو والمبدأ يجب أن يكونا في خدمة البشرية، فإن كان لايجب أن تتحكم «الأوضاع» فينا بل أن نسيطر نحن عليها، علينا أن نتفكر بقليل من الإمعان، لعله من الواجب علينا أن نكدّ في عملنا أكثر من بين أمور أخرى».

أسئلة مركزية: النمو لإقتصادي، أين وكيف ولماذا؟

يشير فيللي براندت بأن الأمر لا يمكن أن يدور حول الإنحياز غير المشروط لمبدأ النمو الإقتصادي بل دوماً حول الإمعان في التفكير في أين وكيف ولأي غرض ينبغي أن يتم النمو الإقتصادي، ومن الذي ينبغي للنمو الإقتصادي أن يخدمه، ومن يجني الفائدة منه؟ إذاً، لا يدور الأمر للديمقراطية الإجتماعية حول مفهوم أعمى للنمو الإقتصادي، بل حول نمو إقتصادي نوعي يراعي مبدأي المساواة الإجتماعية والإستدامة بقدر متساوي.

إذا أمعن المرء في التفكير قليلاً – حسب مفهوم فيللي براندت – يتبين له بسرعة، أن كل من المبادئ الثلاثة يشترط وجود المبدأ الآخر بل ويسانده. فمما ورد في النصوص أعلاه يتبين أن المساواة الإجتماعية تمثل شرطاً أساسياً لديناميكية الإقتصاد. وكذلك يمكن للإستدامة البيئية تحفيز النمو الإقتصادي. حتى في هذه الأيام، أصبحت القطاعات الإقتصادية في ألمانيا التي تعمل في مجال الطاقة المتجددة من أهم محركات النمو في الإقتصاد الألماني وتؤمن قدراً عالياً من فرص العمل. هذا وسيتم التطرق في الباب السابع لهذه الصلة من خلال مثال من سياسة القطاع الإقتصادي البيئي.

يمكن للاستدامة أن تحفز النمو الإقتصادي، مثال على ذلك من السياسة البيئية في القطاع الصناعي (فصل ٧)

يتبين أن الايفاء باستحقاقات المساواة بين مبادئ النمو الإقتصادي والمساواة الإجتماعية والإستدامة يشكل تحدياً كبيراً، ولكنه قد يكون في فرصة كبيرة أيضاً. ولا بد من قراءة وتفحص في التبعيات الناجمة عن هذه المبادئ الثلاثة من جديد، وعلى الدوام، والتعامل معها ومراجعة النظر فيها طبقاً لذلك، فلا مكان هنا لمسلمات لا تقبل الشك فيها. وإذا تم مراعاة هذه المبادئ بنفس الوتيرة، ينشأ عندئذٍ نمو إقتصادي نوعي يأتي بالفائدة على كافة المجتمع.

«النمو الإقتصادي النوعي» في برنامج هامبورغ للحزب الديمقراطي الإجتماعي :

نحن نعمل في سبيل التقدم المستدام الذي يوحّد الديناميكية الإقتصادية مع العدالة الإجتماعية وحماية البيئة. نريد من خلال النمو الإقتصادي النوعي أن نتجاوز الفقر والإستغلال، ونهيء الرفاه والعمل الجيد للجميع، ونجابه التحولات المناخية التي تهددنا. علينا أن نعمل على تأمين المقومات الطبيعية الأساسية لحياة الأجيال القادمة، وأن نحسن نوعية الحياة بشكل عام. ومن أجل ذلك، نريد أن نضع إمكانات التقدم العلمي والتقني في خدمة البشر» .(برنامج هامبرغ، ٢٠٠٧: ٥)

الربط بين النمو الإقتصادي المساواة الإجتماعية والإستدامة ينتج عنه النمو الإقتصادي

٤,٤. استعراض: قياس النمو النوعي

التقدم البيئي = الناتج المحلي الإجمالي؟

كيف يستطيع الإنسان تمثيل التقدم الإقتصادي بالأرقام؟ يستخدم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عادة لقياس التنمية الإقتصادية، ويعرف هذا بالقيمة الإجمالية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد ما خلال فترة عام واحد. فإذا نما الناتج الإجمالي يقال أن هنالك انتعاش إقتصادي، أما إذا توقف نموه أو انخفض فيقال أن هنالك كساد إقتصادي. ولا ينبغي تجاهل أهمية الناتج المحلي الإجمالي فالموازنات العامة، والحد من البطالة، ورفاه المجتمع كلها تتوقف على النمو الإقتصادي.

بقع عمياء في الناتج المحلي الإجمالي

إلاّ أن الناتج المحلي الإجمالي يظهر العديد من البقع العمياء التي تتخلله، وخاصة من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية ، حيث تعتبر الصورة التي ترسم على اللوحة من خلال مجرد اعتبارات بُعد الناتج المحلي الإجمالي وحده غير كاملة، فهذه الصورة تظهر كم هو حجم الناتج الإجمالي فقط، مما لا يجيب على التساؤلات التالية:

١. التوزيع

كيف سيتم توزيع ناتج الإقتصاد المحلي؟ هل هذا التوزيع عادل؟ وهل ستحصل أقلية على الحصة الأكبر من الموارد؟ بناء على أي معايير سيتم التوزيع؟ هل سيتم ذلك بناء على الحاجة، أو على الأداء أو على التبعية لطبقة إجتماعية معينة؟

٢. البيئة

ما مدى مراعاة هذا الإنتاج للمتطلبات البيئية؟ هل سيصار إلى استثمار جزء من الموارد لحماية البيئة؟ أم سيتم رفع ثمن النمو الإقتصادي وعلى حساب السطو العمراني على الطبيعة؟

٣. الاستدامة

كيف سيتم توليد النمو الإقتصادي، وإلى أي جهة سيتسرب مردوده؟ وهل سيتم شراؤه بثمن مرتفع من خلال ديون الشعب والدولة؟ أم أنه سيصار إلى الاستثمار في مجالات التعليم والأبحاث والبنية التحتية ليتسنى استدامة النمو على الأمد البعيد؟

٤. العمل دون جدوى

كيف يمكن للأداء الذي لا يُدفع بدله نقداً أن يؤخذ بعين الاعتبار؟ هل يرتفع الناتج المحلي الإجمالي فقط مع نمو الأعمال؟ عندما يتم تحويل الأعمال التطوعية أو الأعمال العائلية إلى أعمال تستهدف كسب

العيش أو بأجر، لماذا يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن حجم المنتج الإقتصادي الفعلي لم يتغير؟

الربط بين النمو الإقتصادي والتسوية الإجتماعية والإستدامة ينتج عنه النمو الإقتصادي النوعي

للإجابة على هذه الأسئلة، أصبح من الواجب أن يُصار إلى بلورة مفهوم بتركيبة أكثر تعقيداً لكل من مفهوم التقدم الإقتصادي ومفهوم تمييزي محدد للنمو أن يتجاوز السؤال عن ما ينتجه إقتصاد وطني ما.

المفهوم التقليدي للنمو	المفهوم الموسع للنمو
• مجموع مخرجات الأداء الإقتصادي	• مجموع مخرجات الأداء الإقتصادي • مساواة إجتماعية • تنمية مستدامة

...المؤشر الحقيقي للتقدم (*GPI*)

ترجع المبادرات للتعبير عن النمو الإقتصادي بشكل أكثر شمولية إلى – من بين آخرين –إقتصادي البنك الدولي، وحامل جائزة نوبل البديلة هيرمان دالي (Daly/Cobb)، (Hermann E.Daly، Daly,١٩٨٩، ١٩٩٦) الذي شارك في استنباط طريقة حسابية لتقدير معيار التقدم الصافي (Genuine Progress Indicator GPI) ، تتم بواسطته تكملة دالّة الناتج المحلي الإجمالي بعوامل من شأنها أن تعكس التكاليف الحقيقية وما يقدم للنشاط الإقتصادي من فوائد (Lawn، ٢٠٠٣). من العوامل التي تصب في مؤشر التقدم الصافي، إضافة إلى عامل الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال لا للحصر: التوزيع الإجتماعي للمداخيل، والأعمال بدون أجر ، والأعمال التطوعية، النمو في مجال التعليم، الجرائم، وقت الفراغ، إستخدام الموارد، الممارسات الجائرة على البيئة، والإستثمارات في البنى لتحتية العامة. هذا وتعتبر عملية حساب مؤشر GPI وما شابهه من المؤشرات بأنها في غاية التعقيد، كما أن الدقة في تجميعها وتقييمها لا تخلو من الجدلية. ورغم كل الانتقادات، إلا أن مثل هذه الحسابات تساهم مساهمة هامة في كشف نقاط الضعف للطرق الحسابية المعتادة، مثل كالناتج المحلي الإجمالي.

تقوم المنظمة غير الحكومية (Redefining Progress) «إعادة تعريف التقدم» بتقديم نشرة دورية منتظمة عن (GPI) معيار التقدم الصافي لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في موقعها: www.progress.org. يتبين من هذه النشرة أن تقدير التقدم الذي يتم تقييمه على أساس GPI يمكن أن يكون أقل بكثير عن مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالأحرى إذا تم إدخال عوامل أخرى كإنهاك البيئة ونقص العدالة الإجتماعية، سيظهر أن GPI في بعض البلدان آخذ حتى في التراجع.

ولا تزال الجهود متواصلة لإيجاد بدائل للناتج المحلي الإجمالي، حيث شكل الرئيس الفرنسي ساركوزي هيئة من الخبراء، مهمتها استنباط مؤشرات من شأنها أن تأخذ بالحسبان نوعية الحياة، والتقدم الإجتماعي، والجوانب البيئية ومن المفروض أن تصب النتائج التي توصلت إليها هذه الهيئة في بوتقة عمل الحكومة في المستقبل.

أدبيات أخرى مختارة:

Michael Dauderstaedt ٢٠٠٧: «إنتاجية إجتماعية أم إعادة توزيع؟ تحديات أمام سياسة الخلق الجديد للقيم»، الجمهورية البرلينية(٢٠٠٧/٣)

Hagen Kraemer ٢٠٠٩: «لمن يؤتي الناتج المحلي الإجمالي بالسعادة؟ *BB*.٠٠، *Wiso direkt* ، منظمة فريدريش –إيبرت (الناشر)، مدينة بون (*Bonn*)

٥. مقارنة بين البرامج الإقتصادية للأحزاب

٥. مقارنة بين البرامج الإقتصادية للأحزاب

بقلم توبياس جومبرت – (*Tobias Gombert*)

في هذا الفصل:

- مقارنة السياسة الإقتصادية في برامج الأحزاب الخمسة الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي (البوندستاغ)
- تحليل صورة الأحزاب وأهدافها بالرجوع إلى نموذج الإقتصاد المنظم والإقتصاد غير المنظم،
- تصنف الأحزاب حسب موقفها من نمو إقتصادي نوعي كما ترتئيه الديمقراطية الإجتماعية كنموذج لها.

أي الأحـزاب أكـثر كفائـة مـن حيـث السياسـة الإقتصاديـة؟ أي الأحـزاب يقـدم أفضـل الحلـول لمشـاكل سـوق العمـل؟ وأي الأحـزاب لديـه أفضـل الأفـكار في مجـال السياسـة الإجتماعيـة ؟ تطـرح هـذه الأسـئلة دومـاً في كافـة التحاليـل التـي يتـم عرضهـا عشـية الانتخابـات لمجلـس النـواب الإتحـادي (البوندسـتاغ) في ألمانيـا. وبغـض النظـر عـن انحرافـات ضئيلـة، تنسـب الكفـاءة الأعـلى في إدارة الإقتصـادي عـادة إلى أحـزاب يمـين-وسـط، فيـما يعتقـد أن الأحـزاب اليسـارية هـي الأكفأ بالنسـبة للسياسـة الإجتماعيـة . ويبقـى هـذا التصنيـف مسـتقراً نسـبياً، ويوثـق التوجـه العـام لهـذه الأحـزاب. لكـن، هـل هـذا حقـاً صحيـح؟ الإجابـة عـلى هـذا السـؤال هـي: «نعـم» و«لا»!

يعكـس تصنيـف مواقـع الأحـزاب هـذا، إلى حـد مـا الصـورة المثاليـة أو بـؤرة التركيـز التـي تنسـب لـكل حـزب مـن الأحـزاب، غـير أن الأسـئلة بحـد ذاتهـا لا تعـرّف مـا هـي الكفـاءة الإجتماعيـة والإقتصاديـة، ولا تبـين مـا بـين الكفـاءة الإجتماعيـة والكفـاءة الإقتصاديـة مـن ترابـط. فالصـورة المثاليـة لسياسـة إقتصاديـة لا تتحـدد بتحليـل أسـاليب العمـل السـياسي الإقتصـادي ضمـن إطـار ضيـق، بـل يجـب أن تتعـداه إلى مـا هـو أوسـع مـن ذلـك بكثـير لتتضمـن التشـبيك مـع السياسـة الإجتماعيـة ومـع حقـول سياسـة أخـرى. فالسياسـة الإقتصاديـة هـي سياسـة مجتمعيـة وكل إقتصـاد قـادر عـلى الأداء الجيـد يبقـى محتضـن دومـاً ضمـن نظـام مجتمعـي وهـو بالـذات مـا يجـب مراعاتـه. وعليـه، فـإذا أراد المـرء أن يفحـص «برمجـة السياسـة الإقتصاديـة» للأحـزاب، يجـب عليـه مـن قبيـل الـضرورة أن يضـع البرامـج بأكملهـا في عـين الاعتبـار، ومـن ثـم ينتقـل إلى توضيـح الـدور الـذي ينبغـي عـلى الإقتصـاد أن يلعبـه ضمـن النظـام الإقتصـادي المعـروض والمسـتهدف.

والإسـتعانة (كـما حصـل في الفصـل السـابق لهـذا الفصـل) بصـورة البوصلـة هنـا مفيـد أيضـاً، حيـث يجـب تقديـم المواصفـات للإقتصـاد المسـتهدف وتعريـف نقطـة الإنطـلاق للتوجه في المسـار.

هنالـك تبايـن واضـح فعـلاً بـين الأحـزاب في تحليلهـا للوضـع الراهـن وفي التخطيـط للوضـع الـذي مـن المفـروض أن يقـوم أو كـما يـوصي بـه برنامـج كل حـزب بعينـه. وسـيصار فيـما يـلي إلى اسـتعراض برامـج الأحـزاب مـن حيـث مكوناتهـا مـن السياسـة الإقتصاديـة ومـن حيـث تصنيفهـا وفقـاً لمواصفـات الإقتصـاد المنظـم والإقتصـاد غـير المنظـم[٧].

٧ إلا أن التصنيفات المذكورة هنا لم ترد بكاملها. ففي برنامج الحزب كان هنالك بالكاد حضور أو حضور هامشي فقط «للعلاقات البينية للشركات» ولذلك سيتم إهمالها في هذا الموقع.

٥,١. برنامج هامبورغ (Hamburger Programm)

البرنامج الأساسي للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ألمانيا (SPD)

أقر الحزب الديمقراطي الإجتماعي في عام ٢٠٠٧ برنامج هامبورغ، الذي تبين لاحقاً بأنه استمرارية لخطوط ما سبقه من برامج. حافظ البرنامج على الرؤية الأساسية للسياسة الإقتصادية مع تنويع طفيف على مضمونها منذ برنامج جودسبرغر (Godesberger Programm) عام ١٩٥٩: «شعارنا: تمكين أكبر قدر ممكن من المنافسة، وعلى قدر الضرورة من قبل دولة ناظمة للأعمال» (صفحة ٥٣).

بهذا تبقى الرؤية الأساسية متمحورة بداية حول إقتصاد السوق المنظم، ولكن بحيث لا نرى في علاقة الدولة مع السوق مسيرة طرف بمحاذاة الآخر بل نرى علاقة تعطي الأولوية للسياسة. وبلا شك، فإن رؤية السياسة الإقتصادية تنطلق جلياً من فكرة أن تدخل «الدولة الناظمة» ينبغي أن يكون بالقدر «الضروري» فقط – أي يجب أن تكون هناك «ضرورة» للتدخل السياسي، فلماذا إذاً، يجب وجود «دولة ناظمة»؟ يتأتى تبرير ضرورة وجود الدولة الناظمة وحدودها من جانبين هامين: ومن جانب، لا بد من فحص مواطن الخلل التي تلحق بالأسواق غير المنظمة، ومن الجانب الآخر، استهداف تحقيق إشتراكية ديمقراطية (صفحة ٢٤) لا يكفلها سوى مجتمع ديمقراطي ناشط مع حضور دولة ناظمة. من شأن مواطن الخلل وكذلك الرؤية للأهداف أن تحدد - إذا جمعت تحت منظور شامل - الثغرة والرسالة المجتمعية السياسية التي وضعها الحزب الديمقراطي الإجتماعي لنفسه في برنامجه الحزبي. ولقد تم تلخيص فعالية السوق ومواطن خلله بشكل واضح في برنامج هامبورغ لحزب: SPD.

«بالنسبة لنا، يمثل السوق وسيلة ضرورية، وتتفوق على غيرها من أشكال التنظيم الإقتصادي الأخرى. إلا أن السوق الذي يُترك وشأنه، فهو سوق أعمى البصر إجتماعياً وبيئيا. وهو ليس في وضع يمكّنه من تلقاء نفسه أن يوفر السلع العامة بقدر مناسب» (صفحة ٢٥) إذاً، فليس من الوارد أن يتم الإيفاء بالمسؤوليات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية من خلال السوق، بل يتم الإيفاء بها مجتمعياً وسياسياً. وبالذات، فإن تبعات السوق المعولم من حيث إتساع الهوة بين مواطن الفقر والثراء، والتأزم البيئي، لا يتم إيجاد حلول لها من خلال السوق، بل أن الحل يستدعي، وبإلحاح، المزيد من الضوابط الناظمة والتوجيه المجتمعي لكي تعم فائدة خلق القيم الإقتصادية على الجميع.

هدف «تحقيق المساواة»

«نريد المساواة والعدالة في حصول المرأة والرجل على عمل لكسب العيش وضمان البقاء. الأعمال التي تقوم بها النساء في الغالب، يدفع فيها أجور عمل أسوأ من غيرها في كثير من الأحيان. يجب أن تسري القاعدة: للعمل المتكافئ أجر متكافئ. (...)، من الضروري إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق المساواة في مشاركة المرأة في مراكز قيادية في الشركات والإدارات ولجان الإشراف، كما وفي مجال العلوم والأبحاث».

(برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ١٤)

«تبقى الاشتراكية الديمقراطية من صميم رؤيتنا للمجتمع الحر العادل المتضامن الذي يمثل تحقيقه لنا مهمة متواصلة. والمبدأ الذي يحكم ممارستنا لأعمالنا هو الديمقراطية الإجتماعية» (صفحة ٢٤) وبهذا يصار إلى مجابهة الوضع الحالي الراهن، برؤية للهدف، تستند في توجهها على القيم الأساسية وصلاحيتها وتأثيراتها غير المحدودة على كل إنسان، ليس في ألمانيا فقط، بل في كل مكان في العالم. وتقوم رؤية الهدف هذه على فكرة تنموية بأن الهدف لا يمكن الوصول إليه من خلال لوائح حكومية ناظمة، بل يتم ذكره فقط عندما يتعاضد لاعبو الأدوار في الحكومة والمجتمع المدني في العمل المشترك سوياً: «أننا نتمسك بهذا الهدف ونصرّ على إعطاء الأولوية للسياسة الديمقراطية، ونعارض في نفس الوقت تقزيم أهمية البعد السياسي الذي لا ينبغي الانتقاص منه بحصره على الدولة بل ينبغي أن يتعداها ليضم تحالفات وشبكات المجتمع المدني، وتصرفات الإنسان الفردية أيضاً التي يتخذها بقرار ذاتي مستقل». (صفحة ٢٥)

بهذا يتم تسمية العولمة والمساواة بين الجنسين والأهمية المتنامية للاتحاد الأوروبي، كتحديات سياسة إقتصادية حديثة. كما ينبغي هنا مواصلة تطوير النمط المنظم من إقتصاد السوق ضمن مفهوم مواطن خلل السوق وأهداف الحزب المذكورين أعلاه.

هدف «المشاركة في صنع القرار»

حينما لا يعد في استطاعة الدولة الوطنية أن تضع للأسواق أطراً إجتماعية وبيئية، فعلى الإتحاد الأوروبي أن يفعل ذلك. (..) وحيثما تكون الأنشطة الإقتصادية عابرة للحدود الدولية، فلا يترتب على حقوق المستخدمين أن تتوقف عند هذه الحدود. ولذا نريد أن نؤمن المشاركة في صنع القرار في مؤسسات العمل على الصعيد الأوروبي وأن نوسعها. ولكي نتوصل إلى تنفيذ وتقوية إستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور على الصعيد الأوروبي، نسعى جاهدين لوضع قاعدة قانونية أوروبية، تنظم مفاوضات تعرفة الأجور العابرة للحدود وعقود التعرفة أيضاً». برنامج هامبورغ، ٢٠٠٧: ٢٦، ٢٨)

النظام المالي: تم تخصيص فصل كامل ضمن برنامج هامبورغ للتطرق إلى موضوع تأثير أسواق رأس المال والأوراق المالية. ويعكس ذلك الأهمية المتنامية مجتمعياً لتمويل الشركات وتوجيهها (أيضاً في ألمانيا): «نحن نريد استغلال إمكانيات أسواق رأس المال المتاحة لصالح نمو إقتصادي نوعي» (صفحة ٥٥ - ٥٦). إلا أن ذلك لا ينفي رؤية السلبيات وتزايد احتمالية الأزمات بنفس الوتيرة كذلك: «حين تستهدف أسواق المال مردوداً قصير الأجل، فإنها تهدد استراتيجات النمو طويلة الأجل للشركات، وتقضي بذلك على مواقع عمل كثيرة. نريد أيضاً بمساعدة قوانين تداول الأسهم أن نعزز مكانة هؤلاء الذين يوظفون أموالهم من منظور تداول أنشطة طويلة الأجل بدلاً من مردود قصير الأجل. ونحتاج إلى قواعد للمستثمرين ولصناديق المال، من شأنها أن تعيق التوجهات نحو المردود أحادية الجانب، على حساب الحفاظ في المدى الطويل على موجودات الشركة اللازمة لبقائها. ومع تصاعد ممارسات تشبيك أسواق السلع وأسواق المال دولياً، بات اللجوء إلى ضبط الأسواق على الصعيد الدولي أكثر أهمية» (صفحة ٥٨). بجانب ذلك، وبسبب توجهها طويل الأجل والمستدام، يتعزز الحفاظ على بقاء بنوك التوفير Sparkassen وبنوك التعاونيات، التي تمثل عاملاً هاماً لمؤسسات العمل صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي قد تكون ذات أهمية جوهرية بالنسبة للإقتصاد الإقليمي.

علاقات العمل: يرى الحزب الديمقراطي الإجتماعي نفسه بمرآة تقاليد الحركة العمالية وتبعاً لذلك، يقع أحد مراكز الثقل في تنفيذ حقوق العاملات والعمال وتحسينها على أرض الواقع. ومن أجل ذلك، ينبغي التمسك بما يجري حالياً من ضبط وتنظيم ضمن النظام الإقتصادي الأساسي. ويجب الحفاظ على إستقلالية المفاوضات على الأجور وعلى عقود التعرفة القطاعية. لا ينبغي نقل اتخاذ القرار بشكل عام من أيادي شركاء لتعرفة الأجور إلى أيدي مؤسسات العمل نفسها. ومن المفروض أن تدعم أجور الحد الأدنى إستقلالية التعرفة. ينبغي أن تتحقق الصورة المثالية «الديمقراطية في مكان العمل» في كافة المعامل والمصانع – وذلك بتقوية مشاركة المجالس العمالية في المصانع والمعامل في صنع القرار، وتعزيز مشاركتهم الفعالة في أعمال الشركة وتمثيلهم في مجالس الإدارة والإشراف عليها. تطرق برنامج هامبورغ إلى ناحيتين جديدتين، من شأنهما أن يؤثرا بشكل مباشر أو غير مباشر في علاقات العمل لصالح المستخدمات والمستخدمين: أولاً، ينبغي رفع سقف حصص المستخدمات والمستخدمين في ثروات الشركة من خلال صناديق تمويل خارج نطاق العمل. وثانياً، ينبغي تطوير التأمين ضد البطالة ليتبلور إلى تأمين عمل أوسع يشمل تأمين مواصلة التعليم والتدريب والمراحل العائلية من الناحية المادية، الذي تساهم من خلاله علاقة العمل في تعزيز موقف المستخدمين أمام أرباب العمل.

نظام التعليم وتدريب المهنيين ومواصلتهما: يجب التمسك بالنظام المزدوج للتعليم والتدريب، الذي يتم الجزء الأول منه في التعليم المدرسي تحت مسؤولية الدولة، فيما يتم الجزء الثاني المتعلق بالتعليم والتدريب العملي تحت مسؤولية مؤسسة العمل. إلا أن البرنامج طالب في نفس السياق بنظام تضامني لتمويل التدريب المهني. من الواضح أن هذا الأمر ينطوي على تجاوز المشاركة المعمول به حتى الآن لتوفير المزيد من أماكن التدريب والتعليم. ينبغي أن تبقى الدراسة للشهادة الجامعية الأولى أو تعود لتصبح مجاناً دون أقساط جامعية. هذا، ويناط بمواصلة التعليم كدعامة ثالثة للتعليم المهني أهمية كبرى.

السياسة الصناعية: كقطاعات جديرة بالدعم الحكومي والمجتمعي، أبرز البرنامج بشكل خاص الأسواق الإرشادية الجديدة(على سبيل المثال: الطاقة المتجددة، قطاع الخدمات والصحة، ولكنه لم يهمل قطاع الحرف المحلية أيضاً). كما رفع من شأن الإستثمارات في مجال البنى التحتية العامة كأحد المهام الحيوية.

في مجمل الموضوع، طالب برنامج هامبورغ بانتهاج سياسة إقتصادية تنطلق من مفهوم النمو الإقتصادي النوعي: التسوية الإجتماعية، الإستدامة البيئية والنمو الإقتصادي ينبغي أن يتم دعمها بشكل متكافئ.

٥,٢. مبادئ أساسية لألمانيا

برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU)

أقر الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) لنفسه برنامج جديد خاص به عام ٢٠٠٧. من حيث الجوهر، يرى الحزب في إقتصاد السوق الإجتماعي نموذجاً للمستقبل وللنجاح: «الحزب الديمقراطي المسيحي هو حزب إقتصاد السوق الإجتماعي. (..) والحزب يرفض الإشتراكية وغيرها من أنماط الشمولية. وينطبق ذلك أيضاً على الرأسمالية غير المقيدة، التي تعتمد على حالة السوق وحده، فقط ولا تقدم أية حلول للمشاكل الإجتماعية في وقتنا هذا. سيبقى إقتصاد السوق الإجتماعي كذلك في ألمانيا الموحدة وفي عصر العولمة هو النموذج المثالي الذي نحتذي به» (صفحة ٥٧).

يبرز مبدأ الرفض «للشمولية» كذلك بوضوح في نموذج ريادة الأعمال (المقاولين)، مما يتفق مع أساس ونقطة انطلاق إقتصاد السوق الإجتماعي: «يؤمن الحزب الديمقراطي المسيحي بريادة أعمال حرة ومسؤولة إجتماعيا. حيث يخلق رجال الأعمال ومدراء الشركات بمبادراتهم ضمانات عمل المستقبل ويساهموا من خلال سمعتهم وهويتهم الثقافية والحضارية بتحديد مركز ألمانيا بين دول العالم. يحتاج أرباب العمل للإقدام على أعمال ناجحة حيزاً من الحرية وأطراً مرجعية ملائمة ومحفزات» (صفحة ٥٩).

يتبين مما ورد أعلاه أن الفكرة الجوهرية لهذا الحزب تختلف كثيراً عن نظيرتها للحزب الديمقراطي الإجتماعي، سواء أكان ذلك من قبيل الهدف أو من قبيل الوسيلة: فالحزب الديمقراطي المسيحي من ناحية يدعو لزيادة أعمال حرة ومسؤولة إجتماعياً ويناشد المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية ، بينما يدعو الحزب الديمقراطي الإجتماعي إلى ضبط النظام والمشاركة الديمقراطية من أجل تمكين الحقوق الأساسية لكل إنسان وهكذا يتضح أن الحزب الديمقراطي المسيحي يميل إلى ترك حس المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع والعمال يقع بشكل فردي على عاتق الوعي الشخصي لرجل الأعمال.

أما الدور السياسي فقد تم التراجع عنه بوضوح في برنامج الحزب الديمقراطي المسيحي: «إن إقتصاد السوق الإجتماعي هو نظام تنافسي والسياسة في إقتصاد السوق الإجتماعي لا تتعدى أن تكون سياسة تنظيمية» (صفحة ٥٧). تبعاً لذلك، تكون مهام الدولة: ضمان حرية التجارة والتعاقد، والحماية من وضع حواجز أمام عملية في الدخول إلى السوق، والحماية ضد إساءة إستعمال السلطة من قبل الشركات المسيطرة على السوق، وتأمين الشفافية، وعلى الصعيد الدولي، فتح الأسواق تحت شروط منافسة نزيهة (قارن صفحة ٥٩، ٦٢).

بهذا يتجه دور الدولة فيما يتعلق بإقتصاد السوق في وضع خطوط عريضة نحو تفهم ليبرالي على الرغم من تمسك الدولة بنفس الوقت ببعض من المكونات الضابطة لغايات تحقيق النظام.

النظام المالي: تم تقييم ازدياد أهمية أسواق رأس المال وأسواق الأوراق المالية العالمية بشكل إيجابي ضمن البرنامج، كما تم التأكيد على فرص الإستثمار في ألمانيا: «تستطيع صناديق التمويل من خلال بحثها عن فرص لتوظيف أموالها في صناديق الأسهم الخاصة مثل - «Private Equity Fonds» بأن تساهم في رفع

مستوى المنافسة والتجديد الإبداعي لدى الشركات في ألمانيا» (صفحة ٦٢). تكمن المخاطر في السوق، من وجهة نظر حزب CDU، في قوة المجموعات الإستثمارية الخاصة بشكل أساسي. وبالتالي فإن اللجوء للمنظمات الدولية الحالية كاف لتوفير إطار عمل موثوق به وذو شفافية» (صفحة ٦٢).

علاقات العمل: يستمد حزب CDU منهجيته في علاقات العمل من مفاهيم الأخلاق الإجتماعية للكنائس المسيحية (صفحة ٦٠). وهنا تتم الإشارة إلى فرص التطورات الفردية: «تحتاج الشركات إلى عاملين يتمتعون بتعليم جيد، والقدرة على المبادرة والابتكار. بينما يحتاج الموظفون إلى فرص للمشاركة في التأثير الفعال وتحمل المسؤولية وإلى حيز من الحرية، لكي يستطيعوا إطلاق العنان لقدراتهم بشكل شامل وناجح. حيث يضمن كل من التعليم والتدريب فرص التوظيف والانتاجية. في نفس السياق، يحتاج العاملون، من أجل التخطيط لحياتهم الخاصة، إلى ضمانات وظيفية أساسية وضمانات إجتماعية. كما أن لهم أحقية في محاصصة مناسبة في الرفاه المجتمعي» (صفحة ٦٠). هذا، وينظر إلى ترتيبات الحماية الشمولية والتشكيلات الجمعية لعلاقات العمل بعين من التشكك. فمثلاً، يتمسك الحزب بمبدأ إستقلالية مفاوضات تعرفة الأجور، إلا أنه يطلب في نفس الوقت من أطراف التفاوض التنازل عن العقود القطاعية الجامدة و «التخلي عن أجزاء واسعة من مسؤولياتهم للمعامل والمصانع (الشركات)» (صفحة ٦٠). من أجل إتاحة الفرصة لقيام «تحالفات لصالح العمل على صعيد الشركات» بشكل قانوني، يصبح من الممكن تقوية الضوابط المنبثقة عن تحالف الشركات على حساب الضوابط التعاقدية الشاملة. إذا تم تطبيق ذلك – وهو حالياً موضوع نقاش ساخن في الأوساط المتخصصة بحقوق العمل – فإن الأمر سيكون أشبه بتحول ثوري في مجال حقوق العمل. حيث يدعو هذا الأمر إلى المطالبة بوضع القرار المشترك، إلا ان هذه المشاركة مقرونة بتقوية نفوذ الشركات مقابل النفوذ على الصعيد التعاقدي الشامل.

نظام التدريب المهني ومواصلة التأهيل: يتبنى كذلك الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) ازدواجية النظام في مجال التأهيل المهني، لأنه «يضفي أفضلية جغرافية في المنافسة العالمية، ويمثل أفضل وسيلة للوقاية من البطالة في أوساط الأجيال الشابة» (صفحة ٤٦). ويطالب الحزب أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام، بأن يوفروا المزيد من أماكن التدريب والتأهيل، إلا أن ذلك يأتي من منطلق «الوعي بالمسؤولية الفردية واستهداف محفزات» ولا يأتي استجابة لتوصيات قصرية من قبل الدولة (صفحة ٤٧). , كما ينبغي فرض أقساط دراسة المسؤولية الإجتماعية على مؤسسات الدولة والتعليم العالي في مجمل الموضوع، ويقدم الحزب الديمقراطي المسيحي نفسه كمن يصون إقتصاد السوق الإجتماعي، الذي يرتكز على نموذج الوعي بالمسؤولية الإجتماعية لرجال الأعمال. من حيث السياسة الإقتصادية، يلجأ الحزب إلى استدانة أفكار متعددة الجوانب من خزان الفكر الليبرالي، على شكل، مقترحات متعددة الجوانب للحد من الضوابط والأنظمة على سبيل المثال.

٥,٣. «المستقبل الاخضر»

البرنامج المبدئي لإئتلاف ٩٠ /الخضر

قدم ائتلاف ٩٠ /الخضر منذ مدة، في عام ٢٠٠٢ برنامج عملهم الحزبي، وهو أطول برنامج حزبي مقارنة مع برامج الأحزاب الأخرى النظيرة. يتمثل لُباب ما يستهدفه البرنامج، في تحويل البناء المجتمعي ليتوجه نحو إقتصاد سوق إجتماعي بيئي ونحو عصر الطاقة الشمسية. ويعتبر الحزب أن استغلال الموارد البيئية بشكل مفرط، يمثل المشكلة الجوهرية في المستقبل. لكن البرنامج طرح هذا التحول الضروري في البناء المجتمعي كمشروع عام، لا يتضمن تبعات السياسات البيئية فحسب، بل وتبعات السياسة المجتمعية الشاملة والشروط المرجعية لهذه السياسات.

في منظور السياسة المجتمعية، يريد ائتلاف ٩٠/الخضر أن يميز نفسه عن بقية الأحزاب، من خلال أفكاره الليبرالية(والتي لا تعني ليبرالية السوق): «ومن هنا، فإن إقتصاد السوق الإجتماعي الحالي والذي يصب تركيزه كثيراً نحو ربحية الشركات، لم يف بإستحقاقاته المنشودة، وعليه أصبحت الضرورة ملحة لمواصلة تطويره للأفضل. لا ينبغي حصر الشؤون الإجتماعية تحت شأن سلطه الدولة، فبدون اطلاق الحرية بجميع الفئات المجتمعية، وبدون مشاركة المواطنات والمواطنين في صنع القرار، وبدون الدعم المادي، سيتجمد حس التضامن الإجتماعي في السياسة البيروقراطية. نحن بحاجة إلى أن يتم دعم المجتمع المدني من قبل الموارد الحكومية، وذلك بالتوازي مع تحديد التدخل الحكومي. وهذا الذي يميزنا عن الأنماط السياسية الأخرى، سواء اشتراكية محافظة أو ذات توجه سوق ليبرالي» (صفحة ٥٣). وهكذا يطالب ائتلاف ٩٠ /الخضر «بإطار تنظيمي» يضمن المصالح البيئية الإجتماعية والثقافية (صفحة ٥٦).

النظام المالي: يقيم ائتلاف ٩٠ /الخضر النظام المالي في شكله السائد حالياً بشيء من التحفظ والريبة. وما يهمه بشكل عام، هو العمل على كسر نفوذ الشركات العالمية المهيمنة على السوق: «ولذلك يستدعي الأمر إيجاد إطار تنظيمي مسؤول ديمقراطياً من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير المعلومات المعلوماتية والثقافة البيئية، وعلى منح محفزات إقتصادية للتقنيات والمنتجات الصديقة للبيئة والتوصل إلى اتفاقيات مع القطاعات الإقتصادية» (صفحة ٣٥). من هنا يولي الحزب أهمية خاصة لاحتضان الأسواق: «ينبغي سدّ الثغرة بين العولمة الإقتصادية والتقصير في التوجيه السياسي والاحتضان لهذه العملية. يمثل الإتحاد الأوروبي حتى الآن المبادرة الأوسع امتداداً للتنمية المسؤولية المشتركة بين الدول، والتي نشأ عنها تخلي الدول عن جزء من سيادتها. ينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يتخلى عن تركيز اهتماماته نحو الليبرالية الجديدة في السياسة الإقتصادية، وأن يلعب دوراً أكثر نشاطاً على الساحة الدولية في التشكيل الإجتماعي والبيئي للعولمة» (صفحة ٢٥). وتستكمل هذه الرؤيا بالنسبة للإقتصاد العالمي أيضاً حيث يطالب برنامج الحزب بمواصلة تطوير المؤسسات الدولية، واعتماد قواعد إلزامية وحّدٍ أدنى من المعايير للصفقات المالية (صفحة ٧١). أما دور البنوك الأهلية وصناديق التوفير ذات الأهمية بشكل مباشر خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة، فلم يتم التطرق إليها – خلافاً عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي الذي أبرز أهميته – على الرغم من اعتبار دعم الإقتصاد على الصعيد الإقليمي أحد القضايا المحورية (صفحة ٧١).

علاقات العمل: تتلخص طروحات ائتلاف ٩٠ /الخضر بالنسبة لعلاقات العمل في أنه «ينبغي لأكبر عدد ممكن من الناس أن تعمل :عناصر ذات وعي في الحياة الإقتصادية» (صفحة ٥٧). وبالتالي ينبغي التمسك باستقلالية تعرفة أجور الشركاء الأقوياء، بنفس القدر من التمسك بقوة مجالس العمال في مؤسسات العمل من أجل تحقيق رؤية الحزب فيما يتعلق بعلاقات العمل. وفي نفس السياق «يستدعي التمايز النوعي المتنامي بين التطور الإقتصادي والتركيبة التشغيلية بايجاد حلول متمايزة لتعرفة الأجور على الصعيد الإقليمي وبما يتناسب مع القطاعات متخصصة المجال» (صفحة ٥٨)، حتى وإن أنيطت أهمية لعقود التعرفة السارية المفعول على صعيد قطاعات مهنية واسعة. فالمقصود فعلياً هو وضع أطر عمل لتلك العقود الإضافية للعقود التكميلية أكثر مرونة على صعيد قطاعات متخصصة وإقليمية تتمتع بصفة فردية. هذا الحزب (الخضر) يوصي أيضاً «بالمشاركة الشعبية في الثروة الإنتاجية» (صفحة ١٤٩)، إلا أنه يدع الأمر مفتوحاً، فيما إذا كان ذلك يتم من خلال ترتيبات على صعيد الشركات، أو من خلال صناديق تمويل خارج نطاق الشركات. وعلى نفس الوتيرة، يطالب الحزب بأن لا يتم النقاش حول المشاركة في التملك وفي صنع القرار في عزلة عن بعضهما البعض، وبأن تجري عملية المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الشركات بشكل «يتناسب مع المتغيرات على صعيد المتطلبات والإحتياجات المجتمعية» (صفحة ١٤٩). إلا أن النص لا يوحي بطبيعة هذه المتطلبات والإحتياجات.

نظام التدريب والتأهيل المهني: يقوم المبدأ الخاص بائتلاف ٩٠/الخضر، في مجال التأهيل المهني، أن كل إنسان يجب أن يحصل على فرصته ضمن المجتمع، لتشكيل مسيرته الذاتية في مجال التعليم بشكل فردي (صفحة ١٠١). ويتم التركيز في هذا السياق على تعليم أولي قصير المدى، مصحوباً بمواصلة التأهيل المهني، كنوع من النظام المرن» (صفحة ١٠١). لهذه الغاية ولضمان مفهوم الاستدامة، يجب التركيز في مرحلة التعليم الأولي والمجالات ذات العلاقة المهنية كمؤهلات أساسية (صفحة ١١٧). كما يفترض أن على المعامل والمصانع، أن تتحمل مسؤولية توفير التدريب المختص في المجالات التي تتعامل فيها بشكل يومي. يتضح هنا أنه لم يتم صياغة هذه الأفكار بشكل واضح بالمقارنة مع برنامج حزبي (SPD) و (CDU): فمن غير الواضح إذا كان الحزب يتمسك بالنظام المزدوج للتأهيل المهني، وفيما إذا كانت مسؤولية المصانع والمشاغل تشمل الجانب التمويلي للتأهيل وفي وضع مواضيع التدريس بالمشاركة مع المدارس المهنية، كما يبقى السؤال فيما إذا كان هناك الإمكانية لتأمين هذا التعليم المرافق للحياة المهنية من الناحية المالية والناحية التنظيمية، وكيفية تحقيقها – إذ يُقتصر الموضوع لدى الحزب على مجرد الإشارة إلى شركاء التعرفة، وعلى أنه يجب «أن يكون هناك توازن بين القطاعين العام والخاص في توفير الوسائل اللازمة» (صفحة ١٤٩).

بشكل عام، يقدم ائتلاف ٩٠ /الخضر برنامج يهدف نحو الإستدامة. فعند تناول موضوع العلاقة بين الدولة والإقتصاد أو التساؤل حول ماهية السوق الإقتصادي المنظم، نجد أن البرنامج يقدم خليط من المناهج الليبرالية. فعلى سبيل المثال: يدعو الحزب في برنامجه لوضع أطر عمل تنظيمية وفي نفس الوقت يدعو للمشاركة الفردية في نظم التدريب المهني واتباع مناهج الديمقراطية الإجتماعية . وعليه، لا يمكن لنا الحكم الآن فيما إذا كان هذا النموذج منطقي للمجتمع.

٥,٤ .مبادئ فيزبادن: «(Wiesbadener Programm)»

للحزب الديمقراطي الحر(FDP)

يعتبر «برنامج فيزبادن المبدئي» لحزب FDP المعلن عام ١٩٩٧، أقدم برنامج حزبي ساري المفعول بين برامج الأحزاب الخمسة الممثلة في المجلس النيابي الإتحادي (البوندستاغ). أن ما يميزه عن غيره من الأحزاب هو التزامه بمبدأ الإقتصاد الليبرالي «فالحزب الديمقراطي الحر FDP الذي يعتبر حزب الليبرالية المنظمة يختلف عن غيره من الأحزاب الأخرى التي تريد التوصل للتقدم من خلال التسليم بمصداقية الدولة وبتدخلها لإيمانها بالعقلانية والتعددية والمنافسة» (صفحة٧). تبعاً لذلك، فإن دور الدولة من منظور حزبFDP يجب أن يكون عرضة للانتقاد بشكل أساسي ونقطة بداية الحزب في توجهها السياسي: إذ أن «إقتصاد الدولة البيروقراطية» (صفحة ٢٢) النابع من تصلب إجراءاتها البيروقراطية يعيق حرية ومرونة تطور كل من الإقتصاد والمجتمع. «الليبراليون يريدون استبدال إقتصاد حكومي ينعم بأفضل النوايا الإجتماعية والبيئية، بإقتصاد سوق يتمتع بأفضل النتائج الإجتماعية والبيئية » (صفحة ٧). فالطريق الذي يراه الليبراليون يبدأ أولاً بتحقيق الكفاءة الإقتصادية (من خلال إلغاء التدخل الحكومي وتحالفات الاحتكار من قبل أصحاب النفوذ)، ومن ثم التوصل إلى «الكفاءة الإجتماعية» (صفحة ٢٢). وينعكس هذا التوجه أيضاً في المطالبة بإدخال بند للخصخصة في القانون الأساسي يقتضي بأن تمنح الأولوية في الخصخصة للقطاع الخاص، في كل ما يمكن إنجازه من مهام بأداء مماثل (صفحة ٣٨). الصورة المثالية للإقتصاد التي يدعيها حزب FDP هي صورة «إقتصاد السوق الإجتماعي البيئي»، إلا أن حزب FDP يعرّف هذا الإقتصاد بتباين واضح عن تعريفه من قبل الحزب الديمقراطي المسيحي CDU وائتلاف ٩٠ /الخضر.

النظام المالي: «ينبغي أن يبقى النظام المالي والتمويل حراً»، بهذه الصيغة المقتضبة يمكن تلخيص موقف حزب الديمقراطيين الأحرار(FDP) بالتناغم مع السوق، الأمر الذي يعني أنه من أجل بقاء الإتحاد الأوربي قوي يجب المحافظة على التنافسية، وذلك يعني من وجهة نظر الليبراليين عام ١٩٧٧: «بدلاً من حق الملكية للشعب يريد الليبراليون شعباً من المالكين. الفرصة المتاحة للتملك تمثل الدافع للقدرة على الأداء وتخلق أمناً إجتماعيا وتعزز القابلية لتحمل المسؤولية. وهي شرط مسبق لثقافة الاقدام على المخاطرة والثقافة الاستقلالية» (صفحة ٢٣). يُستنتج من ذلك أنه من الضروري زيادة سقف التمويل الأساسي لرأسمال الشركات بقدر الإمكان، وذلك من قنوات المال الخاص ومن أسواق رأس المال، ومن خلال هدم «حواجز التنافس». مهام الدولة هي مهام تنظيمية فقط. «إن هنالك حاجة لعملة أوروبية موحدة ومستقرة لكي يصبح الإقتصاد الألماني والإقتصاد الأوروبي قادراً على التنافس على الصعيد العالمي. وحدة العملة النقدية تتمم فكرة السوق الواحد» (صفحة ٣٣). يرتكز ثقل نهج حزب FDP على السعي وراء خلق ظروف جيدة للممولين وبالتالي زيادة قابلية ورغبة الناس على الاستثمار.

علاقات العمل: يلخص حزب FDP رؤيته للتغيير في مجال علاقات العمل في جملة معبرة: «يجب أن يصبح العاملون في الشركة شركاء فيها» (صفحة ٢٢). لتحقيق هذه الغاية لابد من زيادة معدل ملكية الأصول الإنتاجية بشكل كبير. بالمقابل، ينتقد الحزب «المشاركة في صنع القرار مع السلطات المشرعة». لكن ليس بالإمكان من خلال قراءة برنامج الحزب، أن يحكم المرء فيما إذا كان المقصود بذلك التعبير عن الرغبة في

إلغاء المشاركة الجماعية في صنع القرار التي تتم عن طريق مشاركة المجالس العمالية والعاملات والعاملين في مجالس الإدارة والإشراف عليها كلياً، أو تحديد هذه المشاركة الجماعية أو الاكتفاء باستكمالها فقط. وكذلك الأمر في صدد المطالبة بمشاركة العاملين في ثروة الإنتاج حيث يبقى السؤال مفتوحاً: كيف يمكن أن يؤثر العاملات والعاملين على القرارات المتخذة على أصحاب العمل والشركات؟ والطرح في خصوص المشاركة مع أصحاب العمل باستقلالية يقترح إشراك «الإتفاقات الفردية». بالمقابل جاء الرفض لعقود وتعرفة الأجور التي تغطي مساحات واسعة بشكل واضح (صفحة ٢٢) في حين طرحت التوصية بإدخال مواد عامة افتتاحية (قانونيا)، التي تمنح الحرية للمصانع والمشاغل في كيفية تنظيم محاصصة العاملين فيها. مقترحات حزب FDP هذه تكاد تطالب بثورة في مجال حقوق العمل في ألمانيا، ولا يمكن لهذه المقترحات التي لا تتعدى مرحلة التنويه بها فقط إخفاء ذلك. فمواد افتتاحية (قانونية) عامة، من شأنها أن تعرض استقلالية مفاوضات تعرفة الأجور في جوهرها للخطر، وإعطاء الأولوية للتنظيم على صعيدا الشركات يدل على رجعة عن الهرمية الحقوقية السارية حتى الآن. هذه الهرمية الحقوقية السارية تتضمن إعطاء الأولوية للقوانين والعقود وتعرفة الأجور على حساب الإتفاقات المبرمة داخلياً على صعيد االشركات وغيرها من الإتفاقات الفردية من ناحية، ومن ناحية أخرى تتضمن «مبدأ المصلحة» أي تطبيق تنظيمات مواتية لصالح العاملين. وهنا يبقى السؤال مفتوحاً كيف يمكن السيطرة على هذا الكسب المتعاظم لقوة مؤسسية أرباب العمل.

نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل: إن تصريحات حزب FDP في صدد نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل هي ذات طابع تعميمي. كذلك يُفترض هنا في هذا المجال أن يتم تحفيز «الإنفتاحية والمنافسة» وهدم «التصلبات والمحددات»، وتحفيز العروض الخاصة وبالأحرى السماح بها (صفحة ٣٢). وما دون ذلك، يتم التأكيد فقط على الحاجة إلى «تأقلم ومواصلة تطوير التأهيل المهني في كافة المجالات» (صفحة ٢٢).

إجمالاً، يراوح برنامج حزب FDP حول الدعوة إلى تبني سوق إقتصادي غير منظم. جميع المشاكل تقريباً تعزى إلى تصلب الحكومة وتصلب البيروقراطية، وجميع المشاكل تقريباً يمكن حلها من خلال فتح المزيد من الحرية للسوق. والحرية تُعرف بالتحرر من الممارسات (الحكومية) الجبرية. من حيث التطرف الليبرالي، لم يبق برنامج هذا الحزب شيئاً للتمني.

٥,٥. النقاط الأساسية لبرنامج «حزب اليسار»

نشأ حزب اليسار من بقايا حزب الاشتراكية الديمقراطية PDS وحزب البديل الانتخابي من أجل العمل والعدالة الإجتماعية (WASG). وليس لدى حزب اليسار برنامج حزبي حقيقي بعد لكن لديه «وثيقة تأسيس برنامجية» كان قد تم إقرارها أثناء انعقاد المؤتمر المشترك لحزبي WASG و(الحزب اليساري PDS) في شهر آذار/مارس٢٠٠٧، وهذه الوثيقة تكفي من وجهة النظر الرسمية (يعني من مفهوم قانون الأحزاب) لأنها تغني عن البرنامج الحزبي المطلوب قانونياً. لكن من حيث المضمون الموضوعي فإن «وثيقة التأسيس البرنامجية» غير متماسكة المحتوى ولا تعدو كونها صيغة نوايا.

يصب لب مطالب حزب اليسار في بديل «للرأسمالية المطلقة العنان»، ويتمثل في العمل على «تجديد تضامني وتشكيل ديمقراطي حازم للمجتمع» (صفحة ١): «الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة والعالمية والتضامن هي التي تحكم توجهنا المبدئي نحو القيم. (...) تمثل كل واحدة من الحرية، والأمن الإجتماعي والديمقراطية والاشتراكية شرطاً مرجعياً للأخريات» (صفحة ٢). وتحقيقاً لذلك يجب أن يتم انتهاز الفرص التي يقدمها القانون الأساسي لتحويل المجالات الرئيسية للإقتصاد إلى ملكية عامة حتى يصبح بالإمكان البناء على قاعدة الملكية هذه سواءً أكانت ملكية خاصة أم عامة، لتحقيق «إقتصاد ذو أداء فعال وديمقراطي» (صفحة ٣).

يدعي حزب «اليسار» الوقوف إلى جانب تغيير شامل للسياسة ولمنظور الآفاق المستقبلية. وعند النظر إلى الوثيقة الأساسية فإنه لا يمكن معرفة الحدود لهذه التغيرات أو إلى أين يمكن أن تصل، ولذلك فلا يبقى للمشاهد سوى الانتظار ليعرف أي جناح سياسي سيستحوذ على زمام الأمور في الحزب.

النظام المالي: تُقيم المؤثرات النابعة من أسواق المال العالمية من قبل حزب اليسار على أنها عامل بعيد الأثر في إطلاق الأزمات واللا مساواة في المجتمع الحاضر: « تهيمن مطامع الربحية المتوقعة لرأس المال من خلال أسواق المال العالمية دون قيود وعلى نطاق واسع من العالم. (..) ما يجري من ممارسات لتعظيم مرونة الإنتاج وسوق العمل استجابة لاحتياجات رأس المال، يحطم الحياة العائلية والمجتمعية على حد سواء. (..) الرأسمالية بمذهب الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية)، تعني تفكيك الديمقراطية. تتركز في أيدي صناديق التمويل العالمية وتجمعات الشركات الكبرى العابرة للحدود الدولية، ومنظمات الرأسمالية العالمية العظمى – مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، الخ - تتركز في أيديها قوة نفوذ هائلة ومتعددة الجوانب. وجميعها لا تخضع لأي رقابة ديمقراطية تذكر» (صفحة ٧). ينبغي للنظام الإقتصادي –حسب مطالبات حزب اليسار – أن يعاد تشكيله من جديد. من أجل ذلك، يطالب الحزب «برقابة ديمقراطية على أسواق المال» من ناحية، ومن ناحية أخرى «باللامركزية لسلطة القطاع الإقتصادي الخاص» وذلك – من بين أمور أخرى –من خلال تشديد القوانين المتعلقة بالتحالفات الاحتكارية (صفحة ١٦). لذلك ينبغي حسب حزب اليسار تكملة النظام الإقتصادي من خلال دعم أشكال الإقتصاد التكافلي (مثل الجمعيات التعاونية) (صفحة ٢٢)، وتوسعة القطاع العام (صفحة ١١)، ومن خلال «برامج استثمارات مستقبلية تفتح أبواباً وفرصا جديدة للتشغيل» (صفحة ١٠).

علاقات العمل: لا يربط حزب اليسار مفهوم «العمل» بكسب العيش فقط: «نحن نطمح إلى إقامة

مجتمع يستطيع فيه كل امرأة وكل رجل أن تمارس/يمارس عملاً يضمن لها / له البقاء. العمل لكسب العيش، والعمل ضمن نطاق العائلة وشركاء الحياة، والعمل الذي يساهم في تشكيل المجتمع، والمشاركة في الحياة الإجتماعية والثقافية، أن يكون كل هذا ممكناً لكل إنسان» (صفحة ٩). ويدعو حزب اليسار فيما يتعلق بالعمل لكسب العيش بالتحديد إلى أنظمة أكثر صرامة من أنظمة علاقات العمال من خلال القوانين والاتفاقيات. فعلى سبيل المثال يطالب الحزب بِالحفاظ على استقلالية المفاوضات النابعة من التمثيل الجماعي للعمال و «بتنظيم قانوني للحد الأدنى للأجور يضمن البقاء» و «بحماية عالية للعمال» ويطالب كذلك «حقوق قوية للعاملين في المشاركة في صنع القرار» وكذلك «بإلزامية عقود مفاوضات التمثيل الجماعي للعمال» ويطالب بأن تكون المشاركة في صنع القرار لجميع الموظفين بناء على المساواة (صفحة ٢١). ويطالب الحزب أيضاً بمنح الحق في الإضراب من أجل أهداف سياسية، الأمر الذي كان حتى الآن غير ممكناً بسبب وجوب الالتزام بعدم اللجوء الى تصرف صناعي خلال المفاوضات (صفحة ٢١). تظهر هذه الأمثلة أن حزب اليسار يولي الأهمية إلى التحكم الحكومي والمجتمعي في مجال الإقتصاد.

نظام التعليم المهني ومواصلة التأهيل: يشير الحزب في هذا المجال إلى اللا مساواة القائمة في المجتمع، وإلى ضرورة إعادة بناء النظام التعليمي ليتجه إلى المشاركة الشاملة. وتنطلق المطالبة في مجال التعليم المهني «بحق أساسي في التدريب»: «يجب إيقاف تراجع أرباب العمل عن مسؤوليتهم تجاه التعليم المهني. نحن نعمل على توفير عروض واسعة لأماكن التأهيل والتدريب ولمنح البدائل الكافية والخيارات. ومن أجل ذلك نحتاج إلى تنظيم قانوني لتوزيع المساهمة في التمويل» (صفحة ٢١). ينبغي على الدولة دعم التعليم ومواصلة التأهيل (صفحة ٢١).

يراهن حزب اليسار على الدولة بشكل أقوى بكثير من غيره من الأحزاب. وفي هذا السياق تدور الأفكار بشكل أساسي – حسب ما يمكن إستشفافه – ضمن إطار إقتصاد منظم. لكن لا يوجد هنا اعتراف واضح بذلك. ويخرج حزب اليسار عن الإطار المألوف من وجهتي نظر اثنتين. الأولى هي المطالبة بتأميم المجالات الرئيسية للإقتصاد. أما السؤال إلى أي بعد بالضبط ينبغي أن يذهب هذا التأمين وبأي شكل يبقى مفتوح. والثانية هي أن الحزب لا يتطرق إلا بشكل ضئيل إلى كيف يمكن هيكلة المالية العامة، وكيف يمكن إنتاج القدر الكافي من الرفاه للإيفاء بجميع المطالب. بالتأكيد ليس من المطلوب من برنامج حزبي أن يتضمن خطة لعمليات التمويل وتنفيذها إلا أن هذا سيبقى سؤالاً مفصلياً، عندما يدور الأمر حول تطبيق واقعي لهذه المقترحات التي يطرحها الحزب.

٥,٦ .تقييم البرامج على ضوء أهداف الديمقراطية الإجتماعية

توجه الديمقراطية الإجتماعية بوصلتها، ضمن ما طرح في هذا الكتاب، نحو اعتماد الصلاحية الرسمية والتحقيق العملي لحزمة مواثيق حقوق الإنسان الأساسية كما تم إقرارها من الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الغالبية العظمى من الدول. كما تبين من الشروحات التي وردت حتى الآن في هذا الكتاب أن سوق الإقتصاد المنظم بالذات (مثل السوق المنظم الاسكندنافي) هو الأقرب لما تتطلبه الديمقراطية الإجتماعية من مطالب معيارية.

مـن حيـث برنامجيـة السياسـة الإقتصاديـة، فقـد تطـرق كل مـن سـيمون فـاوت وكريسـتيان كـرل إلى الأهـداف الثلاثـة: نمـو إقتصـادي، وتسـوية اجتماعيـة، واسـتدامة، التـي قدماهـا كتوجـه يتناسـب مـع الديمقراطيـة الإجتماعيـة . الامـر الـذي يثير التسـاؤل حـول الطريـق التـي تلتـزم بهـا مختلـف الأحـزاب السياسـية لمواصلـة إعتـماد السـوق الإقتصـادي المنظـم.

تـدور البرامـج الحزبيـة للأحـزاب الخمسـة الممثلـة في المجلـس النيـابي الإتحـادي (البوندسـتاغ) حـول سلسـلة مـن «إعلانـات نوايـا»، التـي توحـي بالمعلومـات عـن أي وجهـة سـتتخذها الأحـزاب – على فرض وصولها للسـلطة – ليتسـنى لهـا مواصلـة تطويـر النظامـين الإقتصـادي والمجتمعـي في ألمانيـا. ولكـن لا يمكـن بحـث مـدى تمسـك هـذه الأحـزاب ببرامجهـا. لكـن ردود فعـل حـزبي الديمقراطـي المسـيحي CDU والديمقراطـي الحـر FDP ومقترحاتهـا السياسـية، في صـدد الأزمـة الماليـة العالميـة في خريـف ٢٠٠٨، أظهـرت بشـكل واضـح، بـأن التوجهـات العامـة للبرامـج لا تتوافـق دومـاً مـع الممارسـات السياسـية الواقعيـة .إذ أن حـزب FDP طالـب عـلى غـير العـادة بتدخـل قـوي للدولـة، فيـما راهـن حـزب CDU خلافـاً لجنـاح مؤيـدي الإقتصـاد الليـبرالي عـلى كفـالات وقـروض ماليـة عاليـة.

يمكن تلخيص أفكار الحزب الآنف ذكرها– دون تقييم شخصي - في النقاط التالية:

• يتبنـى حـزب (CDU) ضمـن هـذا المفهـوم تخفيـض مسـتوى إقتصـاد السـوق المنظـم عـما هـو عليـه حاليـاً، ويتـم الجمـع بـين الليبراليـه الإقتصاديـة والرياديـة الفرديـة كأخـلاق عمـل. وتميـل أهـداف الحـزب إلى رفـض المشـاركة في صنـع القـرار والتوجيـه أو إلى تخفيضهـا أو جعلهـا أكـثر مرونـة.

• يدعـو حـزب (FDP) في برنامجـه إلى إقتصـاد سـوق ليـبرالي غـير منظـم، والسـؤال لمـاذا يتـم وصـف هـذا النمـوذج المجتمعـي المقـدم مـن الحـزب بأنـه «إقتصـاد سـوق إجتماعـي بيئـي» في حـين أن هـذه الميـزة غـير ملحوظـة فيـه.

• يقـف ائتـلاف (٩٠/الخـضر) إلى جانـب إقتصـاد سـوق منظـم والـذي يمكـن إعـادة هيكلتـه في اتجـاه «مجتمـع يعتمـد الطاقـة الشمسـية» وهنـا يتـم اسـتدانة بعـض التصـورات الليبراليـة وعنـاصر أخـرى مـن المجتمـع المـدني ومـن مكونـات الرقابـة الجماعيـة. بشـكل عـام، فبالرغـم مـن أن برنامـج هـذا الحـزب أطـول البرامـج الحزبيـة، إلا أن تصوراتـه بالنسـبة لإقتصـاد السـوق المنظـم تفتقـد إلى الوضـوح.

• يدعـو حـزب اليسـار إلى انضباطيـة الإقتصـاد ويتبنـى العمـل عـلى إقامـة «دولـة تحمـي الفـرد» فهـو يختلـف عن الأحـزاب الأربعـة بأمريـن: الأول أنـه لم يضـع برنامـج ضريبـي حقيقـي بعـد، بـل عمـل «نقـاط برنامجيـة» فقـط (عـلى الرغـم مـن انـه تـم عـرض مـشروع برنامـج الحـزب). والثـاني يبقـى السـؤال مفتوحـاً فيـما إذا كان الحـزب أصـلاً بحاجـة إلى «إقتصـاد سـوق» كنمـوذج يتبنـاه.

• يقـف حـزب SPD في برنامجـه بوضـوح إلى جانـب توسـيع إقتصـاد السـوق المنظـم ليشـمل الحقـوق المدنيـة التامـة والحريـات الـواردة في حزمـة مواثيـق الأمـم المتحـدة. كـما تطـرق البرنامـج كذلـك إلى الحاجـة إلى توطـين مبـادىء الحوكمـة وتبنيهـا بشـكل ملائـم، وهـو مـا يتعلـق أساسـا بالإسـتدامة، وعولمـة الأسـواق الماليـة، وإضفـاء المرونـة عـلى العمليـات الإقتصاديـة وتقديـم الحمايـة الإجتماعيـة .

يمكن تصنيف الأحزاب حسب أهداف السياسة الإقتصادية الثلاثة المذكورة أعلاه:

يظهر الحزبان CDU و FDP ميلاً شديداً للتفاعل مع هدف النمو الإقتصادي، ويصنفان الأهداف الأخرى تحت هذا الهدف، وبين الحزبين رفض لفكرة المساواة «الإجتماعية».

يتوجه حزب ائتلاف ٩٠ /الخضر نحو إعادة هيكلة سوق الإقتصاد إجتماعياً وبيئياً «بالتحول للطاقة الشمسية» ويتوجه نحو هدف الإستدامة البيئية قبل غيرها، في حين يدعم هدف «المساواة الإجتماعية» إلا أنه يمكن القول أن «النمو الإقتصادي النوعي» ليس من أولوياته.

يمكن القول بالنسبة لحزب اليسار أن لديه توجه واضح نحو هدف «المساواة الإجتماعية».

أما بالنسبة لحزب SPD فيمكن القول بأن هنالك توجه متوازن ومتكافئ نحو الأهداف الثلاثة بنفس الوتيرة.

شكل رقم ٨: شكل تمثيلي يبين موقع الأحزاب حسب مراكز ثقل أولوياتها لتحديد أهداف سياساتها الإقتصادية

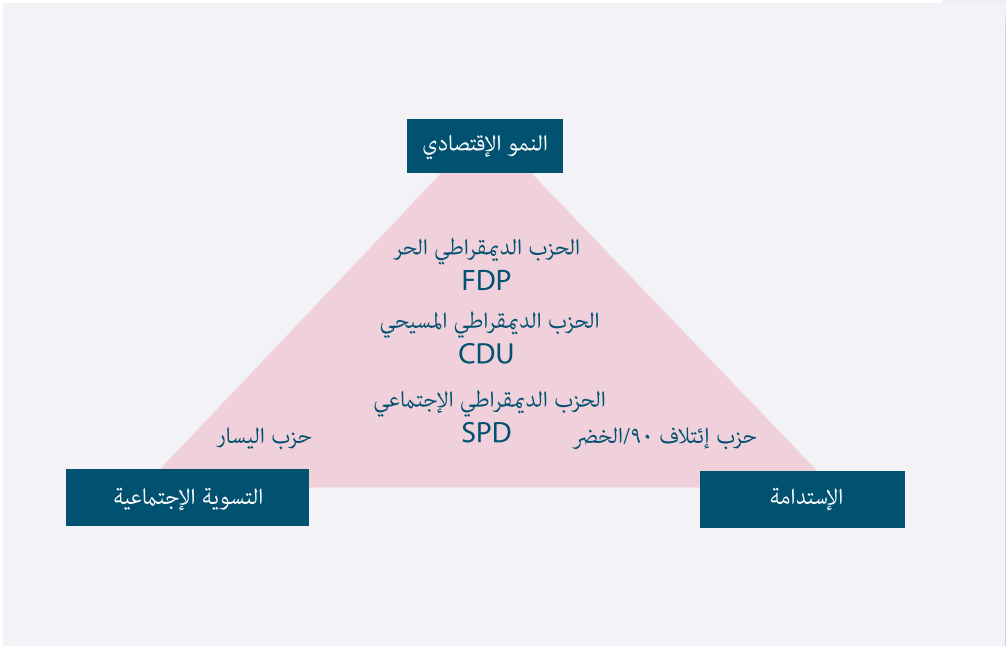

رجوعاً إلى نقطة الإنطلاق: إنّ محاولات رسم فوارق واضحة بين كفائة الأحزاب من حيث الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية يؤدي الى تلخيصات خطرة وغير ذات فائدة من حيث تقييم السياسات. لكن،

يتبين كذلك من خلال تحليل برامج الأحزاب، أن للأحزاب رؤى متباينة جداً من حيث كيفية تنظيم الإقتصاد الإجتماعي. ويمكن فقط للمرء أن يتحسس وجهة طريقة عمل الأحزاب عند التمعن في هذا الإطار.

٦ .أنظمة إقتصادية: نماذج بلدان مختارة

٦ .أنظمة إقتصادية: نماذج بلدان مختارة

مواضيع هذا الباب:

• بالإستناد إلى ما تم عرضه من تفريق تفاضلي بين أنماط الرأسمالية المنظمة والرأسمالية غير المنظمة، سيتم، حسب نظرية العالمين دافيد سوسكيز (David Soskice) وبيتر هال (Peter A. Hall) الآنفة الذكر، إجراء مقارنة بين أنظمة الإقتصاد المختلفة.

• الأبعاد البحثية ستشمل النظام المالي، وعلاقات العمل، نظام التعليم والتأهيل، والعلاقات البينية لمؤسسات أرباب العمل مع بعضها البعض.

• البلدان الذي سيتم تسليط الضوء عليها هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا العظمى، ألمانيا، السويد واليابان.

• تغطي هذه البلدان مجموعة واسعة من الأنماط الإقتصادية، فالولايات المتحدة تستجيب أقرب ما يمكن للمثال النمطي غير المنظم، فيما تستجيب السويد أقرب ما يمكن للمثال النمطي المنظم.

• تستطيع هذه النماذج المختلفة أيضاً أن تكون موجودة في زمن الأسواق المفتوحة بجانب بعضها البعض. فهي بالطبع متباينة، وينبغي أن يكون الحكم عليها من وجهة نظر الديمقراطية الإجتماعية متفاوتاً أيضاً.

٦،١. الولايات المتحدة الأمريكية (USA)[٨]

بقلم سيمون فاوت (*Simon Vaut*)

إقتصاد سوق نمطي غير منظم

تقف الولايات المتحدة الأمريكية كمثل نمطي لإقتصاد السوق غير المنظم (ماير (Meyer)، ٢٠٠٥a: ٢٧٩)، وبسبب ليبرالية السوق، فإن هنالك تحفظ على تدخلات الدولة والأفراد في السوق. ويتبع النظام الإقتصادي الأمريكي أهدافاً تخدم بشكل رئيسي المستهلك وتعاظم الثروات – وذلك على حساب الحقوق الإجتماعية الأساسية. (جلبين (Gilpin)، ٢٠٠١: ١٥٠).

يمكن اعتبار هذا الحكم على الإقتصاد الأمريكي حكما نسبياً بناءً على الفترة التاريخية. ففي عام ١٩٣٠ مثلاً، راهن الرئيس فرانكلين روزفلت على تنسيق الإقتصاد من خلال ما أسماه «الصفقة الجديدة» (New Deal) ببرنامج حراك إقتصادي واسع النطاق. وكذلك توجهت سياسة الرئيس ليندون جونسون في عقد الستينات في هذا المنحى من خلال «حربه على الفقر» إلا أنه، وبالرغم من ذلك فقد بقي الإقتصاد الأمريكي غير منظم في هذه المراحل. بل أن سياسة الرئيس رونالد ريجان في عقد الثمانينات وسياسة جورج بوش من بعده استهدفت بشكل خاص الحد من تنظيم الإقتصاد.

النظام المالي

التمويل من مصادر سوق رأس المال

تجري عمليات تمويل المشاريع الإقتصادية لأصحاب الأعمال الأمريكيين بشكل رئيسي من مصادر سوق رأس المال. وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الشفافية في الأرقام المالية، إذ يترتب على مؤسسات أصحاب العمل بحكم تعاملها مع أسواق الأوراق المالية أن تكشف حساباتها بشكل دوري ومنتظم. تتمثل مصالح المساهمين في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهو ما يحدد إستراتيجيات

٨ عرض الأمثلة من الولايات المتحدة وألمانيا تم في معظمه بالإستناد لعرض ماير (٢٠٠٥a : ٢٧٩-٢٨٢) نشكر المؤلف لسماحه لنا بذلك.

الشركات بشكل رئيسي، ويطلق عليه مبدأ القيمة المضافة للمساهمي .

يتوقف مدى الوصول إلى مصادر رأس المال على تقييم المساهمين لمستقبل أرباح الشركة. حيث يتم إندماج الشركات واستحواذ بعضها على البعض تحت ضوابط أدنى من غيرها من البلدان الأخرى. ولهذا السبب تجد قيادات الشركات في الولايات المتحدة نفسها تحت ضغط الحصول على أعلى الأرباح الممكنة في أسرع وقت ممكن. وقد يتسبب المردود المنخفض في إنهاء خدمات المدراء المسؤولين في الشركة، أو سحب رأسمالها من سوق الأوراق المالية، أو الاستحواذ عليها من قبل شركة أخرى.

علاقات العمل

تصرفات المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل ليست موجهة نحو المجتمع ككل

منظمات رأس المال والعمل في الولايات المتحدة الأمريكية أقرب أن تكون عبارة عن منظمات كسب تأييد وضغط قطاعية من أن تكون لكافة المجتمع. يمكن القول بأن النقابات ومنظمات أصحاب العمل ضعيفة مقارنة بوضعها في بلدان إقتصاد السوق المنظم، وبالكاد أن تجد لها اتحادات عامة تجمعها تحت مظلتها، حتى وإن وجدت فنفوذها محدود جدا. إلا أنه يوجد هنالك في بعض القطاعات نقابات بنفوذ قوي تمثل مصالح معينة تمثيلاً فعالاً. مثال على ذلك نقابة «حراس السجون» بتنظيمها القوي في ولاية كاليفورنيا التي تتمتع بنفوذ سياسي لا يستهان به إلى حد تصل فيه إلى التأثير على وضع الأنظمة القانونية في مجال فرض العقوبات، وهنا تعلو المصالح الفردية للأعضاء على الصالح العام.

الحماية ضد إنهاء الخدمات شبه معدومة

وتعتبر الحماية القانونية غير ناضجة بالنسبة لإنهاء الخدمات في الولايات المتحدة، ولذلك فإن علاقات العمل تعتبر علاقات تشغيل قصيرة الأمد وعلى مستوى المؤسسة فقط، أما بالنسبة للاتفاقيات التفاوضية التي تغطي مساحات واسعة من القطاعات، كما هو الحال في إقتصادات السوق المنظم، فهي ليست معروفة عموماً في الولايات المتحدة، وذلك بسبب حالة الضعف التي لحقت بالنقابات إبان عقود السنوات الأخيرة. علل عالم الإقتصاد روبرت رايخ (Robert Reich) أسباب الإنخفاض الحاد في نسبة تنظيم العمالة في النقابات من ٣٣٪ عام ١٩٥٥ إلى ٨٪ عام٢٠٠٦ ، من خلال عاملين اثنين: أولاً، سياسة أصحاب العمل المعلنة في معاداتها للنقابات، وثانياً، تصاعد العدائية للنقابات في سياسة الحكومة. فمثلاً في عام١٩٨١ ، أصدر الرئيس رونالد ريجان قراراً ضد مراقبي حركة الطيران المضربين يقتضي بموجبه حرمانهم من ممارسة المهنة مدى الحياة (رايخ، ٢٠٠٨: ١٠٨).

ضعف النقابات نتيجة للسياسة المعادية للنقابات

نظام التعليم المدرسي والتأهيلي

مؤهلات عامة

يتم رفد سوق العمل وهو سوق مرن إجمالاً من خلال نظام للتعليم والتأهيل الذي يؤدي إلى تقديم مؤهلات عامة قابلة للتطبيق في الشركات والقطاعات المهنية المختلفة. يمكن بسهولة توظيف العمال أو عزلهم من العمل خلال مدة قصيرة حسب النشاط الإقتصادي وحسب المقولة (شغل واعزل) ، وبما أن سوق العمل غير منضبط نسبياً ويعاني من تقلبات سريعة، يفضل المستخدمون الأمريكيون أن يستثمروا في نوع من التعليم العام، الذي يستطيعون الإستفادة منه في مكان عملهم التالي. وحيث أن التنسيق يتم بشكل ضعيف بين منظمات أصحاب العمل، لا تتعاون الشركات في مجالات متخصصة من الصناعة، ونتيجة لذلك، يميل العاملون في الولايات المتحدة أكثر إلى تلقي تعليم وتدريب على المهارات العامة، والتي تناسب قطاع الخدمات الحساس لتقلبات النشاط الإقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى نقص في المهارات المتخصصة لكثير من الشركات والقطاعات الإقتصادية.

يتـم تعويـض العجـز في المجـالات العلميـة الممولـة مـن مصـادر القطـاع العـام مـن خـلال الدعـم التقاطعـي الـذي يقدمـه قطـاع التصنيـع العسـكري. فهنـاك العديـد مـن التجديـدات الإبداعيـة التـي تسـتعمل في القطـاع المـدني كان تطويرهـا قـد نشـأ في القطـاع العسـكري، ومـن الأمثلـة عـلى ذلـك بنـاء الطائـرات، أو تقنيـات الأقـمار الصناعيـة وتقنيـات المعلومـات (رايـخ، ٢٠٠٨).

تكامل ضعيف لدى الشركات

العلاقات بين الشركات

تنافـس الـشركات الأمريكيـة بعضهـا البعـض بشـكل أكـبر بكثـير مـما هـو الحـال بـين الـشركات في إقتصـادات السـوق المنظـم مثـل السـويد وألمانيـا التـي تركـز فيهـا الـشركات عـلى التعـاون فيـما بينهـا والتعـاون مـع الدولـة ومـع النقابـات (هينشـمان Hinchmann، ٢٠٠٦: ٣٥٠). كـما أن الـشركات ليسـت متكاملـة عـادة بـل تتجـه نحـو التخصـص ولا يوجـد مقاعـد للـشركات أو البنـوك في المجالـس الرقابيـة في الولايـات المتحـدة.

تهيمـن منـذ البـدء فكـرة الحريـة الإقتصاديـة بحيـث أن الدولـة لا تتدخـل في مجريـات السـوق إلا للمحافظـة عـلى قدرتـه في الأداء وللحيلولـة دون نشـوء تحالفـات احتكاريـة عـلى سـبيل المثـال. مـن المفـروض أن تحـول القوانـين المضـادة للاحتـكار دون التعـاون بـين الـشركات في أمـور مثـل الاتفـاق عـلى الأسـعار.

إقتصاد سـوق غـير منظم إلى حد بعيد

الخلاصة - الولايات المتحدة الأمريكية

يمنـح إقتصـاد السـوق غـير المنظـم السـائد في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـشركات قـدرة التفاعـل بمرونـة مـع تطـورات السـوق، ولكنـه في نفـس الوقـت يزيـد مـن الضغـط عليهـا للتأقلـم السريـع مـع متغـيرات السـوق. ولـذا، يبقـى النظـام الأمريـكي فيـما يخـص علاقـات العمـل أقـل فاعليـة في تطويـر اسـتراتيجيات إنتـاج لسـلع ذات تركيبـة معقـدة تتطلـب بيئـة تشـغيلية مسـتقرة عـلى المـدى البعيـد. وبـدلاً مـن ذلـك، يهيـيء هـذا النظـام الفرص المواتيـة لقطاعـات التجديـد الإبداعـي التـي تعتمـد عـلى رأس المـال المخاطـر مثـل قطـاع تقنيـات المعلومـات، وجـزء كبـير مـن قطـاع الخدمـات الـذي يقـوم عـلى قاعـدة تأهيـل تعليمـي عـام ومسـتوى منخفـض مـن الأجـور.

تواجـد ثراء خـاص وفقر عام معا

وصلـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بنظامهـا الإقتصـادي إلى معـدلات نمـو إقتصـادي أعـلى مـن البلـدان الأوروبية: نمـا الإقتصـاد الأمريـكي منـذ عقـد التسـعينات بمعـدل ٣٪ بينـما نمـا في الـدول الأوروبيـة بمعـدل ٢,٢٪. غـير أن توزيـع مكاسـب الرخـاء في الولايـات المتحـدة يجـري عـلى وتـيرة أشـد مـن الـلا مسـاواة. فبينـما كانـت رواتـب أعضـاء مجلـس الإدارة في عقـد الخمسـينات تمثـل ٢٥ ضعفـاً مـن رواتـب المسـتخدمين في نفـس الشركـة، أصبحـت اليـوم تتجـاوز ال ٣٥٠ ضعفـاً في المعـدل (رايـخ، ٢٠٠٨ : ١٤٤)، وبسـبب العجـز المزمـن في تمويـل الموازنـات العامـة، يسـود في الولايـات المتحـدة جـوار بـين الـثراء الخـاص والفقـر العـام. وذلـك يـؤدي، مـن بـين أمـور أخـرى إلى رفـد البنـى التحتيـة العامـة بتجهيـزات سـيئة مقارنـة ببلـدان أخـرى.

تحول في التوجه بعد انتخاب باراك أوباما؟

منـذ قـدوم الحكومـة الجديـدة في ٢٠٠٩ بـدأ مفهـوم عـدم التنظيـم أو التدخـل الـذي سـاد أيـام ريجـان وبـوش بالتراجـع. فالإصلاحـات في نظـام الخدمـات الصحيـة وحزمـة الحوافـز الإقتصاديـة وارتفـاع مسـتوى الرقابـة الماليـة الـذي تحقـق مـن خـلال إدارة أوبامـا حـرّك الولايـات المتحـدة نحـو تنظيـم وتنسـيق أكـثر ونسـبة إنفـاق حكومـي أعلى.

الولايات المتحدة الأمريكية	توضيحات	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٣٨,٨٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي GDP لمعيار القوة الشرائيةPPP ؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪٢	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
الدين العام ٢٠٠٨	٪٧٠,٧	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ١٢ / ٢٠٠٩ ، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	-٤,٩٪	الميزان التجاري للصادرات والواردات الكلية من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ١٠ / ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪٧٠,٩ ٪ (٦٥,٥)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥ – ٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪٥,٨	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللا مساواة في الدخل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪٤٠,٨	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪٦٢	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر٢٠٠٩	٪١٥,٢	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠ = الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪١١,٦	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD)

٦,٢. بريطانيا العظمى

بقلم كريستيان كرل *Christian Krell*

الرائد في الرأسمالية...

كثيراً ما تُنعت بريطانيا العظمى بأنها رائدة الرأسمالية، ففيها ازدهرت الصناعة والتجارة الحرة والليبرالية قبل الكثير من الدول الأخرى. ولكن وبالتزامن ظهر فيها أيضاً الجانب المظلم للرأسمالية المطلقة العنان بوضوح في وقت مبكر. فلم يكن صدفة أن اعتمد فريدريش انجلز (Friedrich Engels) في وصفه الحياة وظروف العمل اللا إنسانية للمستخدمين في أواسط القرن التاسع عشر، أمثلة من «حالة الطبقة العاملة في بريطانيا».

....والوجة المظلم لها

إقتصاد سوق ليبرالي غير منظم

على الرغم من أنه لا تزال هناك أمور بقيت على ما هي فقد طرأت تغيرات حاسمة على الرأسمالية البريطانية منذ نشر تلك الدراسة، فالنظام الإقتصادي البريطاني لا يزال ليبرالياً حتى يومنا هذا. ومن هنا، جرت العادة في أوساط البحوث الدولية المقارنة للرأسمالية بوصف النظام البريطاني كإقتصاد سوق ليبرالي غير منظم.

وسيتم استعراض الأبعاد الهامة للنمط الإقتصادي البريطاني فيما يلي:

نظام التمويل وتركيبة المالكين

التمويل بواسطة أسواق المال والأوراق المالية

تلعب الأرباح دوراً حاسماً في الرأسمالية البريطانية في إمكانية حصول المؤسسات على التمويل. وتحتاج الشركات البريطانية للأموال«غير الصبورة» من أسواق المال والأسهم النشطة، وبالتالي، تغدو الأرباح المرتفعة أهم شرط للوصول إلى رأس المال. ومن هذا الجانب، تختلف بريطانيا العظمى عن النظام الإقتصادي الذي يميز ألمانيا والمتبع منذ زمن بعيد، حيث تتعاون البنوك الأهلية لفترات زمنية بعيدة الأمد مع الشركات، لدرجة تكون البنوك فيها في كثير من الحالات على علم دقيق بأمور الشركة وهيكليتها واستراتيجيتها. أما في المملكة المتحدة، فالمستثمرون والممولون هم الذين يقررون إمكانية تمويل الشركة بناء على معطيات تقييمها المعلنة، وهنا تحتل ربحية الشركة الصدارة في قرار التمويل.

تركيبة المالكين: حصة كبيرة تؤول إلى المستثمرين بالمال وإلى المساهمين على الصعيد الخاص

كذلك تختلف هيكلية الملكية في بريطانيا العظمى جوهرياً عن هيكلية الملكية السائدة في إقتصادات السوق المنظمة. فبينما تتصف مساهمات المستثمرين في ضمن هذه الإقتصادات بأنها تقوم غالباً على قاعدة مصالح إستراتيجية طويلة الأمد - مثل مساهمات شركات أخرى، ومساهمات البنوك، أو مساهمات القطاع العام - فإن الأمور تجري في بريطانيا على شاكلة تختلف تماما، إذ أن ما يقارب ٨٠٪ من المالكين للأسهم في الشركات ومؤسسات العمل البريطانية هم عبارة عن مستثمرين يساهمون برأس مالهم الخاص وعادة ما تتمحور مصالحهم حول الحصول على أعلى ربحية ممكنة.

يعتبر ما يسمى بالاستحواذ العدائي على الشركات - بهدف الكسب السريع للربح -أسهل في السوق المنظم من السوق غير المنظم لأسباب تعود إلى الاحتمالات الكثيرة الممكنة التي يقدمها السوق وهيكلية أسواق المال.

نتيجة الانجراف نحو الربحية وترابطه الملحوظ مع التركيبة الهرمية الداخلية في الشركات البريطانية، تتمكن الشركات البريطانية من اتخاذ اجراءات عاجلة لإعادة هيكلتها في اتجاه أسواق جديدة لتحقيق ربحية أكبر

من ناحية ولتخفيض الطاقة الإنتاجية في فروع عمل الشركة الأقل ربحية من ناحية أخرى. إلا أن هذا التوجه يؤدي إلى ترعرع ظاهرة اعتماد المدى القصير في الإدارة وما يمكن الحصول عليه بشكل عاجل.

علاقات العمل

التمويل بواسطة سوق المال وسوق الأوراق المالية

مرت النقابات البريطانية في مراحل كانت تبدو فيها قوية جدا كما حدث في مرحلة «شتاء عدم الرضا» (winter of discontent) في شتاء ١٩٧٨ / ١٩٧٩ حيث شل الإضراب العام في بريطانيا العظمى الذي انطلق في أنحاء واسعة من البلاد الحياة العامة بكاملها. فالنفايات بقيت مكومة في مكانها دون أن يتم إبعادها، وتوقفت وسائل النقل القريب العام عن السير، حتى لم يعد بالإمكان دفن الأموات. إلا أن مراحل الإضراب المكثف في الواقع لا تعبر دوماً عن قوة النقابات. فالنقابات القوية بتنظيمها الجيد تكون عادة في وضع يمكنها من تنفيذ مصالح العاملات والعاملين في المفاوضات دون أن يتحتم عليها اللجوء إلى الإضراب. ومن هذا المنطلق فقد كان «شتاء عدم الرضا» أقرب ما يكون بيان لعجز النقابات على طاولة المفاوضات، وبذلك تعتبر النقابات البريطانية ضعيفة على الصعيد الدولي.

تفكك قوى النقابات

والسبب في ذلك، يعود أولاً إلى التفكك السائد في الساحة النقابية البريطانية. في عقد التسعينات كان هناك ٣٠٠ نقابة تعمل في الساحة النقابية. لم تكن هذه النقابات منظمة حسب فروع معينة بل كانت تابعة لمجموعات مهنية على شكل يكون فيه العديد من النقابات المختلفة ممثلة في كثير من الأحيان في نفس الشركة. يعود السبب الثاني لضعف النقابات البريطانية إلى أنه في بريطانيا العظمى، كمثال نمطي لإقتصاد السوق الليبرالي، لا يوجد إلزام على مؤسسات أصحاب العمل بأن تستوعب مجالس تمثيل للعمال أو أي شكل آخر من أشكال التمثيل لهم في أجهزة الشركة. فالشكل المعروف في ألمانيا للمشاركة في صنع القرار، كما هو الحال عليه في صناعة المناجم والتعدين الألمانية مثلاً، يعتبر مجهولاً في بريطانيا العظمى إلى حد بعيد. والسبب الثالث والأخير هو أن حكومات المحافظين، كحكومة تاتشر المحافظة ١٩٧٩ -١٩٩٠، عملت بشكل متواصل منتظم وناجح على تقزيم حقوق النقابات البريطانية، ووفقاً لذلك، باتت درجة التنظيم متدنية، وبالكاد تصل نسبة المنتظمين في النقابات إلى مجموع العاملين في بريطانيا إلى ٣٠٪. والظاهر بوضوح هنا أن العاملين في القطاع العام ينتظمون بشكل أقوى بكثير من العاملين في القطاع الخاص.

لا إلزامية لتمثيل المستخدمين

درجة متدنية إجمالاً من التنظيم النقابي

يعتبر تنظيم أصحاب الأعمال سئ نسبياً كما هو الحال مع الموظفين. وقل ما يوجد هنالك مظلة جامعة للروابط ولها نفوذ يذكر، كما أن أهمية روابط أرباب العمل آلت إلى تراجع مستمر.

تجري بسبب هذه التركيبة مفاوضات الأجور في العادة على مستوى المشاغل والمصانع، أو يتم التوصل إليها في عمليات مساومات انفرادية بين المستخدمين وأصحاب العمل. إلا أنه ومنذ عام ١٩٩٩ برزت فكرة الحد الأدنى للأجور.

مفاوضات الأجور تجري على صعيد المعامل والمصانع لتحديد الحد الأدنى في الأجور

تتصف العلاقة بين أصحاب العمل والمستخدمين بأنها على صعيد فردي، وتعتمد في تحديدها على قوى السوق بشكل أقوى من إقتصاديات السوق المنظمة. وبالمقارنة، يبقى العمال على رأس عملهم مدة أقصر في الشركات ولا يشعرون لهذا السبب بالانتماء للشركة أو مؤسسة العمل. ويسهل تنفيذ إجراءات إنهاء الخدمات وذلك لأن حالة ضعف النقابات غير قادرة على عرقلة ذلك بشكل فعال، ولأنه لا حماية ضد إنهاء الخدمات. لكن من ناحية أخرى، فالعمالة المؤهلة باتت في وضع يمكنها في أسواق العمل المرنة، بأن تجد مكاناً جديداً للعمل بسهولة أكثر.

القليل من الحماية ضد إنهاء الخدمات

سيادة هرمية قوية داخل مؤسسات أصحاب العمل

يسود في الشركات ومؤسسات أرباب العمل البريطانية هرمية وعامودية أكثر منها في بلدان إقتصاد السوق المنظم، فبجانب هيمنة المدير العام ينعكس هذا التسيّد أيضاً في تنظيم العمل. وقل ما يلقى أسلوب عمل الفريق الواحد من العاملين ذوي المؤهلات العالية، كما هو شائع في ألمانيا مثلاً، وجوداً في بريطانيا، كما أن الأسلوب النمطي السائد هو الأسلوب التقليدي في توزيع مهام عمل دائمة (وود (Wood) ، ٢٠٠١: ٢٥٠).

تحصيل معرفة عامة

نظام التعليم والتأهيل المهني

تبقى المؤهلات المرتبطة بمهنة معينة ضعيفة نسبياً في أسواق العمل البريطانية المرنة، ويمكن تفهم المسببات لذلك ببساطة إذا أُخذت من وجهة نظر أصحاب العمل. بداية، وبسبب قصر معدل مدة بقاء العمال والموظفين في الشركة، يتولد خطر بأن يذهب الإستثمار في تدريب أحدهم سدىً ودون مردود، أو قد يعود هذا الإستثمار بالفائدة على شركة أخرى منافسة في حال ما انتقل اليها هذا العامل أو الموظف. ثانياً، وبسبب المرونة السائدة في سوق العمل، يمكن في خلال مدة وجيزة تعيين موظفين وعمال مؤهلين - وإذا لزم الأمر إنهاء خدماتهم بنفس الوتيرة.

ولكن، من جانب العمال أيضاً لا توجد محفزات لتحصيل تأهيل يلائم اختصاص الشركة بالتحديد، حيث أنه وبسبب قصر مدة انتمائهم للشركة، يبدو لهم أن التركيز على مقدرات عامة يمكنهم من تطبيقها كذلك لدى شركات وقطاعات عمل أخرى أكثر جدوى ومنفعة لهم.

ويمكن تصور النتيجة الحتمية لهذا النقص السائد في التأهيل بسهولة: من ناحية، ضعف إنتاجية الشركات ومؤسسات العمل البريطانية نسبياً إذا ما قورنت بإنتاجية مثيلاتها في ألمانيا على سبيل المثال، وتوجه إقتصادات السوق الليبرالية بالميل إجمالاً إلى التركيز على المنتجات سهلة التصنيع وعلى المجريات النمطية لعمليات الإنتاج.

علاقة الشركات مع بعضها البعض

تبنى علاقات الشركات فيما بينها على علاقات السوق وعلى علاقات قانونية شكلية قابلة للطعن فيها قضائياً. وبالكاد يوجد بين الشركات تشابك أو ترابط. ويتم تناقل التقنيات بشكل رئيسي من خلال تبادل الكوادر ذات المؤهلات العلمية أو الفنية عالية المستوى. وكذلك فإن وتيرة تغيير أماكن عمل العلماء والمهندسين من معاهد البحوث العلمية إلى قطاع الإقتصاد الحر وبالعكس تتكرر في بريطانيا أكثر مما يحدث في بلدان أقتصاد السوق المنظم التقليدية. ولكن يبقى التعاون بين الشركات أكثر ندرة في المقابل في مجال الأبحاث أو في المشاريع طويلة الأمد.

تشابه قريب بين النظام الإقتصادي البريطاني والإمريكي

التقييم والخلاصة

يقارب النمط البريطاني للرأسمالية إلى حد ما النظام الإقتصادي الأمريكي بشكل أكبر من تقاربه مع الإقتصادات في القارة الأوروبية. وبالتالي، تتمثل إيجابيات الرأسمالية البريطانية في الإرتفاع النسبي لمعدلات التشغيل والإنخفاض النسبي لمعدلات البطالة. أما سلبياتها فتتمثل كما سبق ذكره في ضعف إنتاجية الشركات البريطانية مقارنة مع نظيراتها من الشركات الأمريكية أو الألمانية، وفي التوجه نحو الربحية العاجلة قصيرة الأمد. وعلاوة على ذلك، وأثناء مرحلة الركود الإقتصادي الحالي، ظهرت سلبيات المرونة الفائقة لسوق العمل حيث أنه يمكن تسريح القوى العاملة من العمل بسرعة، وأعداد العاطلين عن العمل تزداد أيضاً بنفس الوتيرة.

لكـن ينبغـي الأخـذ بعـين الاعتبـار، أنـه لا يمكـن إجـراء تصنيـف نهـائي كافي وشـامل. فالنظـام السـياسي في بريطانيـا العظمـى، ببسـاطة قانونـه الانتخـابي المبنـي عـلى قاعـدة الأكثريـة والهيكلـة المركزيـة لبنيـان الدولـة، يسـمح للحكومـات المتعاقبـة أن تتخـذ اجـراءات تغيـير تركيبيـة عميقـة وبسرعـة قصـوى.

بريطانيا العظمى	توضيحات	
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٩,٢٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي GDP لمقياس القوة الشرائيةPPP ؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في UE-٢٧ (المصدر :Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪٢,٤	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
الدين العام ٢٠٠٨	٪٥٢,٠	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الإتحادية، ١٢ / ٢٠٠٩ ، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪١,٧-	الميزان التجاري للصادرات والواردات الكلية من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ١٠ / ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪٧١,٥ ٪ (٦٥,٨)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥ – ٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪٥,٦	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في الدخل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪٣٦	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪٦٧	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر٢٠٠٩	٪١٤,٦	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠ = الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪٢٨	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD)

٦,٣. ألمانيا

بقلم سيمون فاوت *Simon Vaut*

ألمانيا هي إقتصاد سوق منظم

تصلح ألمانيا كمثال نمطي لإقتصاد السوق المنظم (ماير Meyer، ٢٠٠٥a: ٢٨٨)، كما اعتبرت منذ فترة طويلة نموذجاً للمزيج المثالي من الديناميكية الإقتصادية والإستقرار السياسي والعدالة الإجتماعية (إيجلة Egle، ٢٠٠٦: ٣٢٦-٢٧٣). ولكن، مع تزايد البطالة، ومع الكساد الإقتصادي الذي حدث عام١٩٩٠، فقد النموذج الألماني بريقه، حتى أن المجلة الانجليزية «إيكونومست» The Economist أطلقت على ألمانيا «رجل أوروبا المريض». ومع أن دفعة الانتعاش الإقتصادي في السنوات الأخيرة كادت أن تدحض هذا الحكم، إلا أن الوقت سيكشف إذا ما كانت ألمانيا سوف تتخطى التحديات التي شكلتها الأزمة المالية العالمية.

تمويل الشركات من خلال البنوك

نظام التمويل

لا يلعب تمويل الشركات بواسطة سوق رأس المال دوراً كبيراً في ألمانيا. ولهذا لا يجري تقييم الشركات من قبل السوق فقط بل من قبل البنوك والشركات المتداخلة والمتشابكة معها ومن قبل ممثلي القوى العاملة ومن الجهات الحكومية أيضاً. من شأن هذا الأسلوب أن يحسن عملية تبادل المعلومات، وأن يولد المزيد من الثقة على الصعيد الشخصي، حيث يتم تمويل الشركات بشكل رئيسي بالاقتراض من البنوك. وتلعب سمعة وشبكة أعمال الشركة دوراً هاماً إلى جانب البيانات المالية للحصول على مثل هذه القروض ويحصل المستثمرون بدورهم على المعلومات عن سمعة الشركات وعن العمليات التي تقوم بها من خلال شبكة اتصال مغلقة. ومثل هذا الوصول إلى «رأس المال الصبور» الذي لا يعتمد على قنص الأربحية العاجلة قصيرة الاجل بل يهيئ الإمكانية للشركات ومؤسسات أصحاب العمل أن تستثمر في مشاريع طويلة الأجل وبالتالي يمكنها من الاحتفاظ بقواها العاملة المؤهلة حتى في مراحل الأزمات الإقتصادية. يتجاوب هذا مع ردود فعل إدارات الشركات في ألمانيا الأقل حساسية للمكاسب المباشرة أو لقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية. تتمثل الميزة الأخرى في أن الفرائض الضريبية والقوانين السارية المفعول والشبكات الواسعة من الشركات المتصلة ببعضها البعض تؤدي الى تثبيط محاولات الاستحواذ العدائية. إلا أن هذا التشابك بين الشركات والبنوك يثير الانتقادات، باعتباره تحالف (بنكي إحتكاري) بري وشميدت (Bury /Schmidt،١٩٩٦) لأنه يصعب على المقدمين الجدد عملية الدخول في السوق ويصعب عليهم الوصول إلى رأس المال، ويسهله بالمقابل على الشركات القائمة فيه. ورغم ذلك فإن التطورات في السنوات الأخيرة، توحي بأن العلاقات التشابكية على الصعيد الصناعي آخذة في التفكك وأن المساهمات العالمية آخذة في الإزدياد، كما سيتم شرحه في الجزء التالي.

الوصول إلى «رأس المال الصبور»

هل يتفكك التشابك بين البنوك وقطاع الصناعات؟

استطراد: نهاية "ألمانيا المساهمة العامة"

بدأت ظاهرة تحول هائل تأخذ مجراها ببطء في ألمانيا إبان عقد التسعينات ووصفت بانحلال ما يسمى «ألمانيا المساهمة العامة»، ويقصد بتعبير «ألمانيا المساهمة العامة« التشابك الذي كان قائماً تقليدياً بين البنوك والصناعات مع بعضها البعض. يمكن تتبع هذا الترابط من بدايات نشأته في عهد القيصرية. حيث كان يخدم، من بين أمور أخرى، كحاجز للأسواق الخارجية ويساعد في المحافظة على الاستقرار الداخلي. لكن تبين أنه تحت ضغوط العولمة فإن نظام البنوك الأهلية والحيازات المساهمة عبر القطاعات المختلفة أصبحا يقفان كعائق للصناعة وخاصة حين رغبت الشركات الألمانية في المشاركة في سوق رأس المال العالمي (ايجلة (Egle)، ٢٠٠٦: ٢٩١).

ولذلك تناقصت المساهمات المتبادلة بين البنوك والصناعات في الآونة الأخيرة بشكل واضح. وأصبحت الشركات الألمانية مدولة ومتخصصة أكثر. كما قل الترابط بين الشركات، وخاصة بين البنوك والصناعات الألمانية في السنوات الأخيرة، مما يظهر أبعاد التغيير الكبير الذي جلبته العولمة على النظام الإقتصادي الألماني.

وهذا يتبين من سلسلة المنشورات الزمنية لمعهد ماكس- بلانك للأبحاث المجتمعية في مدينة كولونيا (Kolen)، على الرغم من كثافة شبكة الأعمال التي كانت تربط رؤوس الأموال في ألمانيا عام ١٩٩٦ غير أنها غدت رقيقة في الوقت الحاضر.

المؤشر يميل نحو نموذج غير منظم

بهذا، أصبحت الشركات الألمانية أكثر إنفتاحاً من ذي قبل على سوق رأس المال العالمي. وبدأت ألمانيا تتحرك قليلاً مبتعدة عن نموذج الرأسمالية المنظمة لتقترب بنفسها نحو نموذج غير منظم من الرأسمالية. فالصفقة التي تمت عام ٢٠٠١ باستحواذ شركة الاتصالات اللاسلكية فودافون Vodafone البريطانية على شركة ألمانية مرموقة مثل سيمنز Siemens تمثل بداية لمرحلة كانت بعيدة عن التصورات. واليوم هناك ٨ شركات من مجموع ٣٠ شركة ممثلة في سوق الأوراق المالية الألماني DAX آلت أغلبية أسهمها إلى أيادٍ أجنبية عالمية - مع العلم أنها عند بداية القرن الحالي كانت ٣ شركات فقط. ارتفع تسرّب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه، وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة المساهمات المالية الألمانية في الأسواق العالمية.

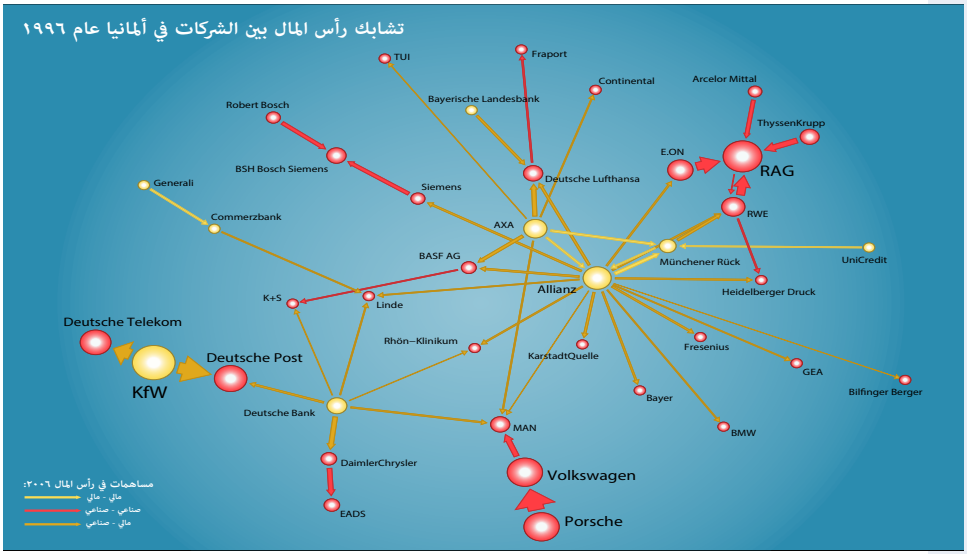

Lothar Krempel, Max Planck Institute for the Study of Societies, www.mpifg.de/people/lk, Daten Monopolkomission http://www.monopolkomission.de

يأتي تشجيع الإقدام على فك الترابط بين رؤوس الأموال نتيجة الإلغاء التام للضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية التي كانت تبلغ حتى حينه ٥٣٪، والتي جعلت من صفقات شراء الشركات صفقات غير مغرية مما ساهم في جمود الترابط بين القطاع الصناعي والبنوك.

لازال التوجه قائماً نحو تدويل رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن هناك نقاش حول ما إذا كان ينبغي وضع حدود لهذا الانفتاح على صناديق المال السيادية والأسهم الخاصة معاً ام لا.

إيجابيات وسلبيات تسرب رأس المال العالمي

يظل التقييم العام لنهاية «ألمانيا المساهمة العامة» مزيج مختلط. فمن ناحية، ساهم الإنفتاح على رأس المال العالمي مع الاستثمارات وتناقل المعرفة في المحافظة على إبقاء الكثير من الشركات الألمانية على قدرتها التنافسية ومكنها من تحسين مكانتها في الأسواق العالمية. وعلى النقيض من جميع الدول الأوروبية فقد تم تخفيض أجور وتكلفة الوحدة الإنتاجية. ومن خلال ذلك، أمكن زيادة حجم الصادرات بقدر ٥٠٪ خلال عشر سنوات - أي أكثر بكثير من بقية البلدان المجاورة (المصدر: Economist Intelligence Unit، ٢٠٠٦). ومن ناحية أخرى، ازداد ضغط استهداف الربحية والتوجه قصير الأمد الذي انعكس على علاقات عمل غير مستقرة وآمنة.

سبق وأن تمت مناقشة المخاطر المتأتية من تزايد عدد حالات الإنتقال لملكية الشركات الألمانية إلى شركات استثمارية بمساهمات خاصة وصناديق مال التحوط والمضاربة التي تم تشبيهها بهجوم أفواج من الجراد. وكان النقد والتحفظ على ذلك يقوم على أن مصلحة هذه المؤسسات المستحوذة تستهدف نجاحات وربحية عاجلة.

كتب المجلس الألماني للمستشارين الإقتصاديين في تقريره السنوي ٢٠٠٥ في هذا الصدد «تحتل المخاطر التي تواجهها الشركات الألمانية مقدمة المواضيع الجدلية في ألمانيا. ومما يخشى عليه أن يلجأ بعض مستثمري الأموال بأهدافهم قصيرة المدى إلى شراء حصص في الشركات، وسرعان ما يبدأون بالعمل على تفكيك الشركات، وسحب إحتياطاتها، ومن ثم يبيعون ما لهم من حصص فيها، ويتركونها في حالة من الضعف»، وكردة فعل على هذا التقرير، تم في عام ٢٠٠٨ إصدار قانون تحديد المخاطر وسرى مفعوله. ويلزم هذا القانون المستثمرين بأن يفصحوا بكل شفافية عن مصادر التمويل وعن الهدف منه (مجلس المستشارين الإقتصاديين٢٠٠٥ : ٣٥).

استقلالية مفاوضات التمثيل الجماعي

علاقات العمل

تعتبر درجة التنظيم في النقابات الألمانية البالغة ٢٣٪ (الحالة في ٢٠٠٣ ، قارن صفحة ١٢٤) معتدلة على الصعيد العالمي. إلا أنه وبسبب استقلالية مفاوضات التمثيل الجماعي تتمتع النقابات بمستوى عالٍ من التأثير على تشكيل الأجور وشروط بيئة العمل (إيجلة، ٢٠٠٦ : ٢٩٠).

تجري مفاوضات التمثيل الجماعي على صعيد اختصاص القطاعات

تقوم النقابات وروابط أرباب العمل على أساس قطاعي بإختصاص معين، مثال على ذلك: على صعيد الصناعات المعدنية، هناك نقابة IG Metall من جهة ورابطة أرباب العمل Gesamtmetall من جهة أخرى. يعني ذلك، أن التنسيق في مجال مفاوضات التمثيل الجماعي يجري داخل حدود قطاعات هذه الصناعة، ويضمن للعاملين في نفس المجال الصناعي أن يتوقعوا نفس المستوى من الأجور. لا يوجد هناك مجال

للمنافسة على الأجور بين الشركات من خلال هذه الأجور المتجانسة بشأن توظيف قوى عاملة مؤهلة في مجال اختصاصها (هسل (Hassel)، ٢٠٠٦: ١٤).

المشاركة في صنع القرار

وصل موضوع المشاركة في صنع القرار على صعيد المصانع والمعامل في ألمانيا فيما يتعلق بشؤون العاملين وتشكيل العمل إلى مرحلة متقدمة جداً من التطور بالمقارنة على الصعيد العالمي، حيث ينظم القانون الدستوري لمجريات العمل في المصانع والمعامل حجم المجالس العمالية في مكان العمل وصلاحياتها وكيفية انتداب أعضائها. وتخضع شركات رأس المال لمقتضيات المشاركة في صنع القرار المحددة قانونياً إذا زاد عدد العاملين فيها عن ٥٠٠ مستخدم. ويعني ذلك أن العاملين في أحد المصانع يستطيعون أن ينتدبوا من يمثلهم في مجلس الإدارة أو مجلس الإشراف.

أهمية نظام التعليم والتأهيل المزدوج

نظام التعليم والتأهيل

تفترض هيكلية أنظمة الإنتاج المعقدة في كثير من مؤسسات العمل الألمانية في كثير من الأحيان توفر القوى العاملة المؤهلة، لذلك، فقد أثبت نظام التعليم والتأهيل الازدواجي وجوده بسبب قربه الكبير من الواقع العملي، وفي نفس الوقت بسبب تعمقه في الإختصاصات (ايجلة،٢٠٠٦ :٢٨٧)، فهو عبارة عن نواة لمؤسسة الرأسمالية الألمانية (هسل (Hassel)، ٢٠٠٦: ١٣)، حيث يكسب المتدربون أجورا متدنية أثناء تأهيلهم بالمقارنة، ولكن للتعويض عن ذلك، فإن الإمكانية لمثل هذه الأجيال الصغيرة لممارسة عمل متخصص في سوق العمل تصبح مضمونة، الأمر الذي وهب ألمانيا أدنى معدل بطالة بين الشباب في كافة دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (حيث يعرف معدل البطالة: نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب إلى العاطلين عن العمل بين الكبار) (هسل، ٢٠٠٦: ١٥).

تمنح النسبة العالية للتأهيل التخصصي، بالمقارنة، العمالة ملكة تفاوضية أقوى من العمالة في البلدان التي تعتمد على نظام تأهيل عام، وبالتالي يسهل فيها استبدال الموظفين في وقت قصير. وبسبب التوجه نحو الإنتاج النوعي، نشأت ظاهرة من نوع معين من الإعتماد على عمال مهرة ومؤهلين. وبهدف حماية نفسها من تبعات مطالبات العاملين المتجددة دوماً، والحيلولة دون اغراء شركات منافسة للاستحواذ على قواها العاملة المؤهلة، لجأت الشركات الألمانية إلى تنظيم نفسها ضمن نظام العلاقات الصناعية، من خلال مفاوضات تعرفة أجور متفق عليها بين أرباب العمل والنقابات ضمن نطاق قطاعات صناعية كل بمعزل عن القطاعات أخرى. ومن خلال ذلك يتسنى الحفاظ على معادلة الأجور المتساوية للمهارات المتكافئة في كافة القطاعات الإقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يصعب محاولات استقطاب القوى العاملة المؤهلة لإختصاص صناعي معين والإنتقال من شركة إلى أخرى.

تعريض نظام التأهيل والتعليم للخطر

إلا أن هناك ثلاثة أسباب من شأنها أن تعرض ازدواجية نظام التعليم والتأهيل للخطر. أولاً، يتوقف هذا النظام الازدواجي على النشاط الإقتصادي، ففي مراحل الإنتعاش الإقتصادي تزداد رغبة الشركة في تعيين المتدربين، كونهم قوى عاملة رخيصة ومرنة، في حين تشح أماكن التدريب أثناء مراحل الركود الإقتصادي وإذا استمر التناقص في أمكنة التدريب لمدة طويلة، تستقوي ظاهرة التزاحم على أمكنة التدريب، حيث أن الذين لم يستطيعوا الحصول على أمكنة تدريب في العام السابق، ينجرفون مع تيار المنافسة القوية على أماكن التدريب في العام التالي. ثانياً، يتعرض هذا النظام للخطر عندما تتخلى المعامل والمصانع عن مسؤولية التدريب. وثالثاً، التقاصر المتواصل دوماً للمدة الزمنية النصفية بين المعرفة وما تم التحصيل

عليه من تعليم، فقلما يدوم التعليم والتدريب على مدى الحياة. ولا زالت الإجابة على كيفية التعاطي مع تحديات المتغيرات السريعة في عالم العمل غائبة في ألمانيا في عروض تفتقر إلى التطوير في مجال التأهيل ومواصلة التعليم والتأهيل.

العلاقات البينية للشركات ببعضها البعض

من النادر أن تكون لدى إدارة الشركات الألمانية الكبرى الإمكانية لإتخاذ قرارات هامة بمفردها، فعوضاً عن ذلك، يجب عليها أن تضمن مسبقاً موافقة مجالس الإشراف وموافقات شبكة أعمال يمثل فيها بالإضافة إلى البنوك والشركات المساهمة الأخرى، ممثلون عن العاملين في الشركة وعن ذوي العلاقة في الدولة. وبالتالي، لا تكون مصالح المساهمين التي تستهدف ربحية عاجلة، هي العامل الذي يلعب دوراً هاماً لدى اتخاذ القرارات في الشركة، بل إن الأهم منها هو مصالح جهات متعددة من أصحاب الأسهم في الشركة.

يمكن وصف دور الدولة في الإقتصاد السياسي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بأنه يقوم على إتاحة الإمكانات وتعزيز القدرات. ومع أن إمكانات الدولة للتدخل المباشر في مجريات العملية الإقتصادية كانت محدودة من خلال التركيبات الفدرالية القائمة ومن خلال العديد من المؤسسات المستقلة مثل البنك المركزي والدائرة الاتحادية المختصة بالتحالفات الاحتكارية، إلا أن الدولة استطاعت أن تطور قدراتها لدعم مجموعات إجتماعية، وتمكين أنشطة مؤسسية شبه عامة من تنظيم نفسها من خلال تزودها بما يلزمها جزئياً من وسائل تأسيسية وتجهيزية حتى تستطيع أن تدير وتنظم بنفسها في مجالات الإقتصاد السياسي التي يتم تنظيمها في بلدان أخرى عادة من قبل الدولة أو تترك هي وشأنها للسوق. تتبع البنك المركزي الأوروبي ECB بإستقلاليته النقدية، كما والمفوضية الأوروبية للمنافسة، في أعمالها مبادىء سياسية إقتصادية تنطبق أيضاً على ألمانيا، ولذا فهي لا تمثل خرقاً يذكر. وعلاوة على ذلك، تنفق الدولة قسماً كبيراً نسبياً من الناتج الإجمالي على أنظمة الضمان الإجتماعي، وتتبع في تعاملها الوصية الدستورية: «ظروف حياتية متكافئة القيمة» في جميع الولايات الاتحادية، من خلال نظام إعادة التوزيع الإقليمي الذي عملت على تطويره (شتريك (Streek)، ١٩٩٥).

التقييم

يمثل نظام ألمانيا الإقتصادي الطريق الوسط بين إقتصاد السوق الأنجلو ساكسوني ودولة الرفاه الاسكندنافية (شميدت (Schmidt)، ٢٠٠٠).

تسود في ألمانيا علاقات استخدام طويلة الأمد: مدة بقاء المستخدم على رأس عمله لدى نفس صاحب العمل تزيد في المعدل عن ١٠ سنوات، بينما لا تتجاوز في بريطانيا ٨ سنوات، وفي الولايات المتحدة ٧ سنوات (شتريك، ١٩٩٥). تؤدي علاقات العمل التعاونية ومستويات مؤهلات العاملين العالية إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية بحيث تسمح بدفع أجور جيدة للعمالة المؤهلة، كما تسمح بتخفيض أوقات دوام العمل (هسل، Hassel). لذا، فالفارق بين الأجور في ألمانيا ضئيل نسبياً، ويعتبر العمال المتخصصون من الطبقة الوسطى، خلافاً لبلدان أخرى. وكما أن الطبقة الوسطى في ألمانيا مبنية على شرائح عريضة من المجتمع، إذ أن ٦٦٪ من السكان يعدون أنفسهم منتمين إليها، بينما لا تتعدى هذه النسبة ٢٦٪ من البريطانيين و ٤٤٪ من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية (روسل (Roessel)، ٢٠٠٥).

إلا أنـه ومـن خـلال الأزمـة الإقتصاديـة في عقـد التسـعينات، وقـع النمـوذج الألمـاني الإقتصـادي تحـت أسـواط النقـد: خاصـة أثنـاء حملـة الانتخابـات الاتحاديـة عـام ٢٠٠٥ ، حيـث قـاد المحافظـون حملـة جدليـة مفصليـة تعالـت فيهـا الادعـاءات بـأن ألمانيـا لم تعـد قـادرة عـلى المنافسـة عالميـا. لكـن، ورغـم هـذه النـداءات التشـاؤمية، اسـتطاعت ألمانيـا، بطـل العـالم في التصديـر، أن تبرهـن قدرتهـا المنافسـة بشـكل متواصـل ومنتظـم. ويعـود الفضـل لذلـك، مـن بـين أمـور أخـرى، إلى الجـودة العاليـة للسـلع الصناعيـة المعقـدة التركيـب، وعـلى رأسـها صناعـة السـيارات ومعـدات المنشـآت التقنيـة. تظـل نسـبة العاملـين في الصناعـات في ألمانيـا أعـلى بمـا يقـارب ١٠٪ مـن نفـس النسـبة في بلـدان منظمـة التعـاون والتنميـة الإقتصاديـة الأخـرى (ايجلـة (Egle)، ٢٠٠٦: ٢٩٢).

ألمانيا		توضيحات
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٩,١٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي GDP لمقياس القوة الشرائيةPPP ؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪١,٤	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
الدين العام ٢٠٠٨	٪٦٥,٩	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الإتحادية، ١٢ / ٢٠٠٩ ، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪٦,٤	الميزان التجاري للصادرات والواردات الكلية من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ١٠ / ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪٧٠,٧ ٪(٦٥,٤)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥ – ٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪٧,٣	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في الدخل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪٢٨,٣	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪٥٩	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر٢٠٠٩	٪١٠,١	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠ = الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪١٩,٩	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD)

٦,٤. اليابان

بقلم فيرنر باش *Werner Pasch*

تعتبر اليابان حالة نمطية لإقتصاد سوق منظم، وقد وصف هال وسوسكيس (Hall/Soskice)، ٢٠٠١، ص ٣٤) اليابان ضمن الطيف العريض لإقتصادات السوق المنظم، كبلد يعكس التوجه نحو التجمعات الصناعية ويعني ذلك، أن تنسيق النشاطات الإقتصادية يتم في اليابان على مستوى مزيج من مجموعات تضم إقتصادية كبرى تتعدى القطاعات، أي على مستوى ما يسمى «كايرتسو» (Keiretsu).

اليابان: كنموذج للرخاء الإقتصادي والتسوية الإجتماعية لمدة طويلة

اعتبرت اليابان، مثلها مثل ألمانيا، في حقبة ما بعد الحرب، كمثال يحتذى به في تحقيق الجمع بين الرفاه الإقتصادي والمساواة الإجتماعية في نفس الوقت، (Evenhoerster/Pascha/Shire، ٢٠٠٣).

لكن بدأت هذه الهالة المشعة حول سمعة اليابان تتلاشى حتى بهتت أخيراً مع الأزمة الإقتصادية في أوائل عقد التسعينات، وكانت الشرارة التي أشعلت هذه الأزمة عندما انفجرت فقاعة المضاربات، حيث بدأت على إثرها اليابان بإجراء إصلاحات في اتجاه النهج الليبرالي للسوق، بداية بخطوات متئدة ومن ثم بشكل متزايد، خاصة في عهد حكومة رئيس الوزراء كويزومي (٢٠٠١-٢٠٠٦) (Koizumi).

تمويل الشركات وارباب العمل من خلال البنوك

نظام التمويل

أصبح التمويل في اليابان بعد الحرب العالمية، يتجه نحو البنوك. وكانت آلية التمويل المهمة للشركات تتمثل طيلة عقود من الزمن في القروض البنكية. وكانت البنوك نفسها، نظراً لشح رأس المال بعد الحرب، تعتمد على قروض البنك المركزي، وبالتالي ومن خلال البنك المركزي، كان للدولة دور كبير مباشر لدى البنوك ولدى جميع الشركات شريطة التزامها.

إجمالاً، كانت الشركات الكبرى أكثر المستفيدين من هذا النظام. فالدولة كانت تهيئ لها إمكانية الحصول على شروط بفوائد بنكية مواتية شريطة التزامها بمتطلبات استراتيجيه وكانت النتيجة ارتفاع الاستثمارات ونمو إقتصادي قوي آتيا بالفائدة أيضاً على القوى العاملة (Aoki/Saxonhouse، ٢٠٠٠).

ولقد بدأت الأمور في التغير منذ أوائل عقد السبعينات، ففي سياق الطابع العالمي والليبرالي الذي طرأ على الإقتصاد استطاعت البنوك والشركات على السواء، أن تتحلل من رباطها الوثيق مع الدولة. وأتيحت الإمكانية، خاصة للشركات الكبرى، أن تحصل على التمويل من أسواق رأس المال. وكانت النتيجة غير العادية التي تمخضت عن هذا التحول، «إقتصاد الفقاعة» كما ذكر آنفاً، والتي رافقت فترة أواخر عقد الثمانينات (Amyx ،٢٠٠٤). ،وتمَّ إقرار حزمة من الإجراءات في عام١٩٩٧، أطلق عليها «الإنفجار العظيم»، وكان الهدف منها زيادة جاذبية اليابان كموقع مالي، وذلك من خلال الإنتاجية والشفافية، غير أنه لم يكن بالإمكان إزالة الآثار والتبعات الناجمة عن انفجار الفقاعة على قطاع البنوك، قبل عام ٢٠٠٣ .

علاقات تشغيل طويلة الامد.....

علاقات العمل

بانت في اليابان حتى إبان حقبة ما قبل الحرب بوادر توجه نظام العمل نحو علاقات عمل طويلة الأمد، حيث ازدهرت هذه البوادر تماماً إبان حقبة ما بعد الحرب (هملت ديمز (Helmut Demes)، ١٩٩٨). إذ

إعتـادت الـشركات عـلى رفـع الأجـور بشـكل منتظـم وعـلى منـح مكافـآت نصـف سـنوية تتوقـف عـلى تطـور الأعـمال فيهـا، وعـلى تقديـم فوائـد إجتماعيـة جذابـة، ومنـح فـرص للتقـدم في السـلم الوظيفـي، وذلـك بهـدف ربـط العـمال بالشركـة لمـدة أطـول.

أتـاح هـذا النظـام للـشركات إمكانـات تشـغيل مرنـة لعمالـه يمكـن الإعتـماد عليهـا، ولهـا مصلحـة في إنجـاح الشركـة، ولديهـا قابليـة للمزيـد مـن الإنجـاز. بيـد أن أكـثر المسـتفيدين مـن هـذا النظـام كانـوا في الغالـب رجـال يمثلـون القـوى العاملـة في الـشركات الكـبرى لا تتجـاوز نسـبتهم إجـمالاً ثلـث الشريحـة العاملـة مـن السـكان.

....مع جوانب مظلمة

ويتمثـل أحـد الجوانـب المظلمـة هنـا في اعتـماد القـوى العاملـة عـلى شركاتهـم بشـكل قـوي، إذ أن الخـبرة المهنيـة كانـت مرتبطـة ارتباطـاً قويـاً بشركـة معينـة. والنتيجـة الحتميـة لذلـك، كانـت ضعـف في حريـة التنقـل بـين الـشركات، والكثـير مـن سـاعات العمـل الإضافيـة، وتنقـل العائـلات مـن مـكان إلى آخـر قلـما كان يلائمهـا. ومـن الإيجابيـات في اليابـان أن الفروقـات في الدخـل، بمـا فيهـا فـرق الدخـل بـين المتربعـين عـلى قمـة الإدارة والقـوى العاملـة البسـيطة، تبقـى ضمـن حـدود المقبـول.

نقابات على صعيد المصانع والمشاغل

اسـتطاعت النقابـات إبـان حقبـة مـا بعـد الحـرب، عـلى صعيـد المعامـل والمصانـع أن تثبـت وجودهـا في اليابـان. حيـث تشـد هـذه النقابـات الحبـل في كثـير مـن الأحيـان في نفـس الاتجـاه الـذي تشـد اليـه الشركـة، حتـى وإن تكـررت النزاعـات بينهـما. وقلـما يتحقـق تمثيـل العامليـن في الـشركات الصغـيرة، أو تمثيـل الأيـدي العاملـة غـير المنظمـة في عملهـا. إجـمالاً، هنـاك تراجـع متواصـل لـدور النقابـات، وذلـك بسـبب تزايـد الفرقـة في علاقـات العمـل وبـين مصالـح العامليـن المختلفـة.

تعليـم وتأهيـل حكومي عام...

نظام التعليم المدرسي والتأهيل

أخـذت الدولـة في اليابـان منـذ أواخـر القـرن التاسـع عـشر عـلى عاتقهـا ضـمان التعليـم المـدرسي الابتـدائي مـن خـلال منشـآت حكوميـة. ومـع مـرور الزمـن، أصبـح جميـع الفتيـة تقريبـاً يلتحقـون لمـدة تسـع سـنوات وجوبـاً بالمـدارس. وكان الهـدف مـن التعليـم المـدرسي، طيلـة فـترة طويلـة مـن الزمـن، يتمثـل في تعزيـز النشـاط والجـد والتحمـل في العمـل، وتوثيـق الروابـط الإجتماعيـة، وتوصيـل أساسـيات المعرفـة، ولكـن ليـس في تحفيـز الإبـداع وبنـاء الشـخصية المسـتقلة (مونـك/ اسـفاين (Muench/Eswein)، ١٩٩٨). بهـذا، كان خريجـو المـدارس متسـلحين بأفضـل المواصفـات الملائمـة للـشركات، التـي بدورهـا كانـت تتكفـل بتلقينهـم المعرفـة المتعلقـة بإختصاصهـا أولاً وقبـل كل شيء.

والتخصص يأخذ مجراه في الشركات

ويصـار في الـشركات عـادة إلى إعـداد وتحديـد أنـواع مختلفـة مـن أنشـطة يتـدرب عليهـا الموظـف، بحيـث تكـون نتيجـة تحصيـل القـدرات المهنيـة مفصلـة حسـب اختصـاص الشركـة ذاتهـا، وبشـكل تصبـح فيـه إمكانيـة أن يغـير الموظـف شركتـه صعبـة جـدا. وتكمـن الميـزة الفارقـة الأخـرى لهـذا النظـام التعليمـي في عمليـة «فـرز» الشـباب المتخرجـين حسـب كفاءاتهـم بنـاء عـلى مفهـوم هـدف التعليـم المذكـور أعـلاه وبنـاء عـلى هـذه الغربلـة تسـتطيع الـشركات الكـبرى القـادرة عـلى دفـع الأجـر المكافـئ انتقـاء أفضـل الطالبـين للعمـل بـكل سـهولة، بينـما لا يبقـى لخريجـي المـدارس الأقـل كفـاءة سـوى القبـول إكراهـاً بأماكـن عمـل متدنيـة القيمـة والأجـر.

ولقد ازداد القلق منذ مدة ليست بالوجيزة بأن تبوء المستخدمين النشطاء مراكز في القمة رغم قلة موهبتهم في الإبداع وهذا لم يعد يتفق مع معايير التقدم التقني. علاوة على ذلك، فإن التركيز الأحادي الجانب على الخريجين الجدد من الشباب لم يعد عادلاً حيال الحقائق الواقعة في مجتمع تتقادم فيه أعمار شرائحه. لذا، ينبغي على المدارس والجامعات أن تعمل أيضاً على تطوير الملكات الإبداعية والفردية وأن تجتهد لتقديم عروض إضافية تلائم كبار السن. بالإضافة، تحاول الشركات أن تتحلل من الأشكال التقليدية للتوظيف ومن إجراءات التأهيل على الصعيد الداخلي في المصانع والمشاغل. لكن، لازال توظيف خريجين أجانب، وقبول نساء مؤهلات في مراكز إدارية قيادية وما شابهها، تمثل تحديات كبيرة في اليابان.

والتخصص يأخذ مجراه في الشركات

العلاقات البينية للشركات

يوجد بين الشركات اليابانية ترابطات متعددة الجوانب، حتى أن بعض المحللين يتحدثون عن إقتصاد شبكات الأعمال (لينكولن/ جيرلاخ(Lincoln/Gerlach) ، ٢٠٠٤). تتألف مؤسسات العمل الكبرى المختلطة وذات البنيان الأفقي مثل ميتسوبيشي وسوميتومو، من شركات تابعة لفروع قطاعات إقتصادية مختلفة، يكون تبادل الكوادر ورأس المال وآليات أخرى متداخلة النسيج فيما بينها. وبهذا استطاعت هذه المؤسسات الكبرى أن توسع ميزتها التنافسية مقابل مجموعات شركات منافسة أخرى دون أن تضيع في متاهات تخصصات الفروع القطاعية.

إقتصاد شبكات اعمال

أما تجمعات الشركات ذات البنيان العمودي فإنها تحيك الارتباط على امتداد سلسلة خلق القيمة المضافة الإنتاجية. فبينما تأخذ الشركة الأم، مثل تويوتا، على عاتقها تأمين الجودة في عمليات تركيب الأجزاء النهائية مع بعضها، ومسؤولية المسائل الإستراتيجية. تتولى مجموعة أولى من المزودين توفير مكونات مركزية للنظام الإنتاجي، في حين تقع مهمة تأمين المكونات الأخرى من القطع الإنفرادية على عاتق المزودين الصغار وتصل عمليات التزويد الهرمية هذه إلى مستويات غاية في المرونة والتنوع، حتى وإن اضطرت المستويات الدنيا منها، خاصة في الأوقات الإقتصادية الصعبة، أن تجابه استيعاب أعباء ثقيلة.

إشراف البنوك على الشركات

هناك نوع من العلاقات الأخرى ينشأ بين البنوك والشركات كمخرج من مخرجات نظام التمويل المعتمد على القروض. فإبان حقبة ما بعد الحرب مارست البنوك وظيفة إشرافية على الشركات كبنوك أهلية، وكانت في كثير من الأحيان أهم من المساهمين أنفسهم. وتميز طابع النظام الياباني لتوجيه الشركات من وجهتين: داخلياً من خلال الهيكلة السيادية لمدراء الشركات، وخارجياً من خلال ممارسات البنوك تجاهها (ديركس/أوتو (Dirks/Otto) ، ١٩٩٨). فإذا وقعت شركة ما في وضع صعب يصبح من المتوقع أن تسارع البنوك في دعمها من أجل عرقلة نشوء تأزم في النظام. ومقابل ذلك، يترتب على الدولة أن تقدم ضمانات البقاء حتى لأضعف المؤسسات المصرفية. ومع الارتباط بين البنوك والشركات على الصعيد الشخصي، وأحياناً مع موظفي الدولة الرسميين المعنيين، بات بالإمكان وضع إستراتيجيات طويلة الأمد. وعلى العكس من ذلك أيضاً، كانت التفاهمات الإحتكارية تقود أحياناً حتى إلى درجة التورط في الفساد. أضحى هذا النظام مع الوقت خاضعاً لضغوط عالية. فتصاعدت وتيرة الإعتماد على أسواق رأس المال العالمية، وأجبرت الشركات على تشكيل علاقاتها وتوجهاتها بشفافية أكبر وهنا يكمن الخطر، حيث قد تجد الشركات اليابانية نفسها في وضع يجبرها على التعامل بنفسٍ قصير مثل نظيراتها في العالم الغربي، وبالتالي تفقد نقاط القوة المتأصلة في التعاون طويل الأمد المبني على الثقة التامة.

رفع مستويات الانتاج الصناعي نحو الافضل

..... لكن مع مشاكل إجتماعية وسياسية

مستقبل النظام الياباني

التقييم

كانت رأسمالية اليابان المنظمة المحبذة للإعتماد على تجمعات الشركات، إبان حقبة ما بعد الحرب في أنسب وضع لإطلاق القوى الكامنة في القطاع الصناعي الياباني ليتفتح على أفضل وجه. إذ تمكن هذا القطاع شيئاً فشيئاً من أن يحسّن منتجاته الصناعية إلى حد بعيد، وأن يعرضها في الأسواق العالمية بأعداد كبيرة وبنوعية جيدة وإنتاجية متنامية. وقد أتاح التمويل والرقابة من قبل البنوك الإمكانات لإتباع استراتيجيات طويلة الأمد، واستطاعت مجموعات الشركات، أن تنظم الحصول على الموارد اللازمة لهذه الاستراتيجيات. وأخذت العمالة فيها على عاتقها تطبيق هذه الاستراتيجيات كما وفر نظام التعليم والتأهيل أعداد كبيرة من القوى العاملة ووضعها تحت تصرف الشركات.

ومع العلم بأن هذه الآلية قد خلقت بعض المشاكل الإجتماعية والسياسية، كالفروقات الشاسعة بين الشركات الكبرى والصغرى منها، والنقص في فرص التطور على الصعيد الشخصي، ونوع من القابلية للفساد، إلا أن المواطنين في معظمها استطاعوا إجمالاً أن يستفيدوا من هذا الانتعاش الإقتصادي الكلي. فقد وصل هذا النظام في هذه الأثناء وفي سياق التوجه نحو العولمة، والتقدم التقني التنظيمي إلى حدوده. فلم يعد كافياً أنْ يأخذ مجراه على صعيد المساواة الإجتماعية، مما وضع الحكومة تحت ضغوطات عالية – وهو السبب الهام في نشوء بيئة من عدم الاستقرار للحكومات بعد مغادرة رئيس الوزراء كويزومي قائد حملة إصلاح الأسواق.

ولقد تم طرح السؤال مع الوقت، إلى أي بعد سيصل النشاط المتزايد للنظام الإقتصادي الياباني في اتجاه النموذج غير المنظم على غرار الطابع الأنجلوساكسوني (ستريك/ياماورا (Streeck/Yamamura) ، ٢٠٠٣، ودور (Dore)، ٢٠٠٠، وباشا (Pascha) ، ٢٠٠٤). إلا أن بوصلة اليابان الإقتصادية كما يبدو لا تتجه للميل نحو رأسمالية غير منظمة. ويتمثل أقوى مؤشر على ذلك في تطور التحكم في توجيه الشركات، خاصة أن المعطيات التي تعتبر نمطية للنموذج غير المنظم، مثل التزامن بين التوجه نحو سوق رأس المال، وارتباط سياسة شؤون الكوادر بالسوق، والإفصاح عن هيكليات الصناعة في اليابان، بالكاد تجد لها انتشاراً هنا. وفي المقابل تهيمن أشكال وسطية في الشركات مثل الإدخال الإلزامي لسياسة مفتوحة لشؤون الكوادر، الأمر غير المألوف سوى في النموذج التقليدي في حقبة ما بعد الحرب (أوكي/جاكسون/مياجيما) (Aoki/Jackson/ Miyajima، ٢٠٠٧). وعلى أي حال، لم يتسنى بعد إيجاد نظام كامل جديد متماسك في داخله.

اليابان	توضيحات	
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٢٧,٨٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي GDP مقياس القوة الشرائيةPPP ؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU-٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪١,٠	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
الدين العام ٢٠٠٨	٪١٧٣,١	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ١٢ / ٢٠٠٩ ، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪٣,٢	الميزان التجاري للصادرات والواردات الكلية من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ١٠ / ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪٧٠,٧ ٪ (٥٩,٧)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥ – ٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪٤	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في الدخل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪٢٤,٩	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪٤٥	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر٢٠٠٩	٪١١,٦	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠ = الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪١٨,٣	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD)

٦,٥. السويد

بقلم إيريك جورجسديز (*Erik Gurgsdies*)

تشغيل كامل مع «سياسة أجور تضامنية »

نموذج رين - مايدنر (Rehn–Meidner Model)

تستند السياسة الإقتصادية السويدية إلى ما يسمى نموذج رين-مايدنر وأطلق عليه هذا الإسم نسبة إلى الخبيرين في إقتصاد النقابات وهما جوستا رين وورودولف مايدنر Goesta Rehn, Rudolf Meidner. فقد طورا عام ١٩٥١ نموذجاً إقتصادياً شاملاً يطمح إلى التوفيق بين تشغيل كامل لليد العاملة و «سياسة أجور تضامنية» وذلك دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم مالي.

كان التصور الأساسي لهذا النموذج أنه لا يمكن التوصل إلى التشغيل التام للأيدي العاملة من خلال ارتفاع مستوى الطلب الإقتصادي الكلي العام بل ينتج ذلك من خلال عمليات تطوير إقتصادي ملائمة أو من خلال تطبيق برامج إقتصادية وطنية. وبما أن القطاعات الإقتصادية المختلفة تنمو بوتيرة متفاوتة، يؤدي ارتفاع الطلب الإقتصادي المستمر إلى نشوء «عنق الزجاجة» في القطاعات ولكي تستطيع هذه القطاعات أن تواصل نموها، تلجأ للبحث عن قوى عاملة في القطاعات الأخرى لتستقطبها لخدمتها. يكون مثل هذا الإستقطاب ممكناً في حالة التشغيل التام ، فقط من خلال تقديم عروض أعلى للأجور، الأمر الذي يتبعه ارتفاع الأسعار في مثل هذه القطاعات. تجري هذه العملية وراءها تلقائياً - مع فقدان القوة الشرائية - ارتفاعاً للأجور في القطاعات الأخرى أيضاً، مما يقود في نهاية المطاف إلى ارتفاع عام في الأسعار على مستوى كافة القطاعات، وتكون النتيجة الحتمية تولد غير مرغوب للتضخم المالي في الإقتصاد الكلي.

سياسة أجور تضامنية

ومما زاد من الصعوبات أن نقابة العمال السويدية اتبعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما تسمى «سياسة الأجور التضامنية» وكان لها بهذا هدفان رئيسيان: من ناحية، فإنها تدعي ضرورة تطبيق مبدأ «الأجر المكافئ للعمل المكافئ» وتتخذ من مدى تطور معدل إنتاجية العمل معياراً لذلك. ومن ناحية أخرى، تسعى النقابة إلى تخفيض الفارق بين الأجور في ممارسة الأعمال المختلفة بشكل عام. ويتمثل الشرط المسبق لهذه الأهداف في أن تعطى الأولوية لمفاوضات تعرفة الأجور على المستوى المركزي قبل مفاوضات تعرفة الأجور على المستويات الفرعية.

إيجابيات وسلبيات نموذج رين - مايدنر

وللحيلولة دون ضياع نتائج «سياسة الأجور التضامنية» عبثاً من جراء التضخم المالي، أوصى نموذج رين-مايدنر بإتباع سياسة مالية عامة حازمة من شأنها أن تبقي الطلب الإقتصادي الكلي ضمن المعقول من خلال الفائض في الموازنة العامة.

ضغوطات على شركات متدنية الانتاج

تدفع مثل هذه الفكرة للسياسة الإقتصادية الشركات متدنية الإنتاجية إلى المواقف الدفاعية من ناحيتين: الأولى أن هذه الشركات، وبسبب تركيبتها السيئة من حيث التكاليف والأسعار، تجد نفسها أمام مشكلة كبيرة في ترويج منتجاتها في الأسواق في فترات الإنخفاض النسبي على الطلب. والثانية أن تشديد الحزم في «سياسة الأجور التضامنية» تؤدي إلى تعميق مشاكل الكلفة المتوطدة بهذا وبدونه، وبالتالي إلى مشاكل في الوضع التنافسي للشركات، الأمر الذي يحتم أن تتوافق مطالبات الأجور في كافة الفروع القطاعية والشركات مع وتيرة تطور معدلات إنتاجية العمل فيها.

محاباة للشركات الأكثر إنتاجية

والصورة المعاكسة لهذا الوضع هي أن الشركات ذات الإنتاجية العالية تجني فائدة مزدوجة: الأولى، هي أن هذه الشركات ترى نفسها أمام حجم كافٍ من الطلب بسبب وضعها الجيد من حيث التكاليف والأسعار. والثانية أن قرارات تعرفة الأجور المستندة إلى معايير معدلات الإنتاجية لا تستنزف بالضرورة كامل حيز المناورة في التوزيع المبني على الإنتاجية العالية. وبهذا تحصل مثل هذه الشركات، على إمدادات لرأس المال تستطيع توظيفها في خلق أماكن عمل جديدة عالية الإنتاجية.

فهم البطالة فهماً هجومياً كمهمة تأقلم عامة

الخاسر من جراء هذه السياسة المالية العامة المقيدة و«سياسة الأجور التضامنية»، هي الشركات ذات الإنتاجية المتدنية والمستخدمون فيها. بيد أنه لا يتم فهم البطالة الناتجة عن ذلك كمشكلة عامة وبشكل دفاعي متحفظ، بل يتم فهمها كمهمة تأقلم. ووفقاً لذلك بدأ في وقت لاحق العمل الدؤوب لتطوير «سياسة سوق عمل إنتقائية» موسعة ومحسنة. ومن خلال نشاطات التدريب والتأهيل واسعة النطاق وتقديم مساعدات للإنتقال بين مواقع العمل، بدأ البحث عن أشخاص أصبحوا عاطلين عن العمل، أو أشخاص يبحثون عن عمل لأول مرة أو بعد انقطاع قصير عن العمل، ليتم تأهيلهم بشكل يناسب العمل في الشركات ذات الإنتاجية العالية وبأجر جيد.

قبول عالٍ للنموذج السويدي

تتعاضد في نموذج رين-مايدنر سياسة الدولة المالية التقييدية و«سياسة الأجور التضامنية» و«سياسة سوق العمل الانتقائية» معاً لتعمل بفاعلية في إتجاه مواصلة تجديد وأقلمة تركيبة الإقتصاد السويد. شكل هذا النموذج، كلياً وأحياناً جزئياً، منذ الستينات الخط الإرشادي الذي تسير عليه السياسة الإقتصادية السويدية. ويمكن القول إجمالاً، أن هذا النموذج أعطى للنمط الإقتصادي السويدي «تجانساً في الفكر التخطيطي وقبولاً سياسياً ليصل إلى مستوى لم تصل إليه أي بلد أخرى بالمقارنة، ولا حتى من قريب» (شاربف (Scharpf) ، ١٩٨٧: ١١٩). توصل إلى هذا الحكم فريتز شاربف (Fritz W. Scharpf) عام١٩٨٧ ، في دراسة مقارنة بين سياسات الديمقراطية الإجتماعية في كل من ألمانيا، بريطانيا، النمسا والسويد. ويمكن التسليم بصلاحية هذا الحكم حتى يومنا هذا. إذ أن السويد، ومع صغر حجم سوقها الداخلي الذي لا يتجاوز ١٠ ملايين نسمة، استطاعت رغم كل إعوجاجات العولمة، ليس فقط أن تحافظ بقوة على مكانها في السوق العالمي، بل تمكنت من مواصلة تكثيف عمليات تبادل السلع، وحديثاً حتى من تبادل تقديم الخدمات أيضاً. ومع الوقت أصبحت الصادرات الآن تكوّن نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ليس هناك اعتماد يذكر على سوق رأس المال

نظام التمويل وتركيبة المالكين

تدخل عناصر مختلفة في عمليات تمويل الشركات. بداية، يستند التمويل على نظام بنوك أهلية مستقرة وتقليدية. وإضافة لذلك، توجد عناصر للتمويل بواسطة سوق الأوراق المالية. لكن الميزة الملاحظة هنا، أن هنالك ظاهرة متكررة لتبادل الشركات السويدية ملكية أسهمها فيما بينها. ولذا، يتميز أسلوب تمويل الشركات في السويد إجمالاً باعتماد منهجية ورؤية مستقبلية طويلة الأمد. وبهذا أصبح نظام التمويل في السويد شبيهاً بنظام التمويل المعروف تحت مفهوم «الرأسمالية الراينية» الذي طغى طابعه على إقتصاد ألمانيا لمدة طويلة من الزمن.

نظام التعليم والتأهيل

اكتشفت السويد في وقت مبكر أن التعليم والتأهيل هو أهم مورد لتمكين المنافسة في الإقتصاد المعولم. يتم تحصيل التعليم والتأهيل المهني في السويد عادة في مراحل الدراسة الثانوية المتقدمة، ويلتحق به طوعياً جميع تلاميذ المدارس تقريباً. وبجانب الطرق الأكاديمية يوجد ١٤ برنامج وطني يقدم عروض مختلفة للحصول على تعليم مهني متخصص.

كان المبدأ السائد في سياسة التعليم والتأهيل السويدية ولا يزال، يتمثل في تجنب طريق التعليم والتأهيل المسدود بقدر ما أمكن. ومن هذا المنطلق يصار إلى إغناء التعليم المهني المتخصص بكثير من مضامين العموميات بحيث يرتبط التخرج من التعليم المهني في نفس الوقت في الحق في مواصلة الدراسات العامة التي تؤهل للدراسة الجامعية. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة خريجي الدراسة الثانوية العامة في عام ٢٠٠٦ الذين يتبعون هذا المسار ٩٤,٦٪.

تجنب الطريق المسدود في مجال التعليم والتأهيل

والعلامة المميزة هنا إضافة لذلك، هي تنوع الفرص والإمكانيات لإعادة التأهيل والتعليم طوال الحياة المهنية. إذ أن السياسة الإقتصادية والتشغيلية السويدية لا تستهدف كما رأينا حماية مكان عمل قائم، بل تستهدف تمكين الأفراد من الحصول على أمكنة عمل منتجة، وبالتالي يكون كل واحد منهم الأقدر منافسة في مجاله على الساحة العالمية. لذا، يحرص نظام التعليم والتأهيل على ربط مضامين مواد التعليم العامة والمتخصصة مع بعضها لكافة السكان.

علاقات العمل

عندما كانت إحتمالية عزل الديمقراطيين الإجتماعيين عن سدة الحكومة إبان أمد قصير غير واردة، قبل أرباب العمل ضمن إطار ما يسمى إتفاقية سالتزيو بادن (Saltsjoebaden) عام ١٩٣٨ بأن تكون النقابات شريكاً مكافئاً في مفاوضات تعرفة الأجور.

النقابات وأرباب العمل على قدم وساق

يترتب على الدولة بمقتضى تلك الإتفاقية، أن تنأى بنفسها عن ضبط سوق العمل قدر الإمكان. وهذا ما تحقق بعد ذلك لمدة تزيد على ٣٠ عام. حيث وجد سوق العمل نفسه في وضع مريح، وتم التحكم في توجيه تطور الأجور من خلال مفاوضات أجور مركزية. ولم يكن هناك تقريباً أي تشريع قانوني بهدف تنظيم سوق العمل.

تبع مرحلة التعاون هذه بين النقابات وأرباب العمل منذ أوائل السبعينات، مرحلة من التصادمات. وبدأ النظام المركزي مفاوضات حول الأجور مما جعله يتفكك شيئاً فشيئاً، وخاصة الإلتزامات القصرية لتحقيق الإستقرار التي ترتبت على السويد بإنضمامه للاتحاد الأوروبي، مما ساهم، على غير المتوقع بوجوب إعادة تشكيل نظام مفاوضات التعرفة على أسس وقواعد جديدة. ومن خلال المبادرة التشجيعية لحكومة الحزب الديمقراطي الإجتماعي، تمكنت أهم النقابات في القطاع الصناعي وأرباب العمل عام ١٩٩٨ من إقرار ما أطلق عليه «عقد تعرفة الأجر الصناعي».

تجنب المنازعات

يقوم «عقد تعرفة الأجر الصناعي» على الأعمدة التالية: أولاً، تركيبة من الأنظمة تستهدف تقصير فترات العمل اللاتعاقدي الزمنية، وبالتالي تخفيض إمكانيات النزاع الكامنة بشأنها. ولهذا السبب، ينبغي البدء بالمفاوضات حول عقد عمل جديد قبل نهاية العقد القديم. وثانياً، يوصي هذا العقد باستدعاء وسطاء محايدين معتمدين رسمياً، مهمتهم أن يؤثروا على المفاوضات لكي تتوصل نتائجها إلى إتفاقات تتماشى مع «معايير الاتحاد الأوروبي» في هذا المجال. ثالثاً وأخيراً، تم إعادة إحياء فكرة دور القطاع التنافسي المعتمد على التصدير من خلال الأجور. هذا وقد تم لاحقاً الأخذ بأهم مكونات عقد تعرفة الأجور الصناعية لتطبيقها في القطاع العام أيضاً.

تشابك الشركات

تتمتع النقابات في السويد بمكانة في غاية القوة، وبدرجة تنظيم عالية تبلغ حالياً ٧٠٪. كما أن تنظيم عملية المشاركة في صنع القرار على صعيد المشاغل والمصانع عن طريق النقابات يبدو أمراً طبيعياً تقريباً. أما ازدواجية التمثيل على الطريقة الألمانية من خلال المجالس العمالية المستقلة، فهي غير معروفة في السويد. وعملية المشاركة في صنع القرار على صعيد الشركات، لم تتم مأسستها قانونياً – خلافاً عنها في ألمانيا بل يتم بالمقابل، في السويد اتباع طريقة منح حيز واسع للنقابات من الحقوق التفاوضية على كافة أنواع مسائل المشاركة في صنع القرار. وفي حالة نشوب نزاعات حول المشاركة في صنع القرار يبقى الحق في اللجوء إلى الإضراب قائماً أثناء مدة سريان مفعول عقد تعرفة الأجور.

العلاقات البينية للشركات ببعضها البعض

لا تتحلى النقابات فقط بدرجات عالية من التنظيم، بل وكذلك منظمات أرباب العمل أيضاً. إذ كانت قوة الشركاء من الجانبين من أهم المقومات المسبقة للنجاحات المذكورة أعلاه، التي تكللت بها التفاهمات والإتفاقات بين أرباب العمل والنقابات. ومن العلامات المميزة للسويد إضافة إلى ذلك، هي قوة تداخل وتشابك رأس المال المتبادل بين الشركات. وبجانب علاقات السوق، تأتي فعالية شبكات عمل الشركات المعلوماتية المتعددة في نهاية المطاف بؤكلها، سواء كان ذلك بعرض إستعدادها لتقديم رأس المال، أو بهدف نقل التكنولوجيا كذلك في سياق التعاون بين الشركات.

الأقرب إلى النموذج المثالي لإقتصاد السوق المنظم

التقييم

من بين كل البلدان التي تم استعراضها في هذا الكتاب، يأتي موقع السويد كالموقع الأقرب إلى النمط المثالي لسوق إقتصاد منظم. والظواهر المميزة للإقتصاد السويدي تتمثل في أن أرباب العمل والمستخدمون يتعاونون بشكل مكثف أثناء المفاوضات حول تعرفة الأجور، وكلا الشريكين في سوق العمل يتقيدان بالمهمة العامة للتأهيل والتعليم المهني، وتمويل الشركات يجري بواسطة مزيج من نظام البنوك الأهلية، كذلك هناك تبادل مشترك في ملكية أسهم الشركات، وهناك شبكات عمل لشركات المعلوماتية مع إستعداد لتقديم رأس المال قائمة تستغل هذه الشبكات المعلوماتية بهدف نقل لمعلومات ولخلق التعاون بين الشركات أيضاً.

السويد تثير الإعجاب بها، لأنها تربط بين معدلات نمو إقتصادي عالية، من خلال نظامها الإقتصادي المنظم ومن خلال دولة رفاه بإمتياز، وبين توزيع عادل للرفاه في المجتمع، ومعدلات بطالة متدنية. وبهذا تعتبر السويد، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وألمانيا واليابان، الأقرب في تجاوبها مع ما تدعيه الديمقراطية الإجتماعية لنفسها من مميزات.

السويد		توضيحات
معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠٠٨	€٣٠،١٠٠	حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي GDP مقياس القوة الشرائيةPPP ؛ وحدة واحدة من هذا المقياس تعادل قوة شراء يورو واحد كمعدل في EU - ٢٧ (المصدر: Eurostat)
معدل النمو الإقتصادي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧	٪٢،٣	المعدل السنوي للنمو الإقتصادي للفرد بأسعار ثابتة (المصدر: Human Development Index ٢٠٠٩، ١٩٥)
الدين العام ٢٠٠٨	٪٣٨،٠	النسبة المئوية لدين الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية الاتحادية، ١٢ / ٢٠٠٩ ، صفحة ٩٩)
ميزان الأداء التجاري ٢٠٠٨	٪٧،٨	الميزان التجاري للصادرات والواردات الكلية من السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: صندوق النقد الدولي، نظرة عامة على إقتصاد العالم ١٠ / ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٧)
معدل التشغيل ٢٠٠٨	٪٧٤،٣ ٪ (٧١،٨)	نسبة عدد الأشخاص الذين يمارسون العمل (النساء) في الشريحة العمرية ١٥ – ٦٤ عام إلى عدد السكان كافة في هذه الشريحة العمرية (المصدر: Eurostat)
معدل البطالة ٢٠٠٨	٪٦،٢	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
اللامساواة في الدخل مقاسة بمعامل (Gini) ٢٠٠٩	٪٢٥	نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد السكان القادرين على العمل (المصدر: Eurostat)
دخل المرأة قياساً بدخل الرجل	٪٦٧	النسبة المئوية لمعدل دخل المرأة مقارنة بمعدل دخل الرجل (المصدر: مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٦)
مؤشر الفقر٢٠٠٩	٪٦،٠	يتألف مؤشر الفقر من تركيبة عدة مؤشرات مع بعضها (من بينها: توقعات طول العمر، معدل الأمية، سهولة الحصول على الرعاية الصحية). صفر = الحد الأدنى من الفقر، ١٠٠ = الحد الأعلى للفقر. (المصدر:تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ ، صفحة ١٨٠)
درجة التنظيم النقابي ٢٠٠٧	٪٧٠،٨	نسبة العاملين من السكان المنتظمين في النقابات، (المصدر: OECD)

٧. سياسات إقتصادية محددة: أمثلة من الواقع العملي

٧. سياسات إقتصادية محددة:

أمثلة من الواقع العملي

نُسبت لعالم النفس الإجتماعي كورت ليفين (Kurt Lewin) المقولة: «ليس هناك شيئاً يضاهي عملياً نظرية جيدة». ولتوضيح أهمية ما تم عرضه في الفصول السابقة من نظريات لمسائل الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية، تم حياكة مرجعيات عملية من مجمل نسيج النص.

في هذا الفصل النهائي، سيصار إلى استكمال هذه المرجعيات من خلال أمثلة عملية من بعض الحقول السياسية المتضاربة. ومن المفروض أن توضح هذه، كيف تنعكس القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية في مشاريع السياسة الإقتصادية على الممارسات السياسية اليومية، وعلى أي الوجوه يتم تطبيق مبادئ السياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية في تلك السياسة.

لا تشمل هذه السلسلة من كتب القراءة كتاباً يركز على مواضيع تتمحور حول سياسة سوق العمل، والسبب هو أن سياسة سوق العمل تمثل حقلاً سياسياً مركزياً للديمقراطية الإجتماعية يتم التطرق له كموضوع متقاطع مع بقية المواضيع الأخرى في كافة كتب القراءة من هذه السلسلة. وبالطبع يحظى موضوع سياسة سوق العمل في هذا الكتاب «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» باهتمام كبير وهنا نضرب مثالين من الواقع العملي: «العمل الائق» و«الحد الأدنى للأجور».

تشتمل المجموعه المقدمة هنا على مساهمات العديد من المؤلفين من ذوي وجهات النظر المختلفة. ولا يمكن للأمثلة المعروضة، أن تعطي إجابات شافية للأوضاع المتغيرة باستمرار، بل هي مجرد محاولة لعرض فكرة ما، ولتحفيز الأذهان للتفكر فيها.

في هذا الفصل تتناول الأمثلة العملية هنا ما يلي:

- السياسات البيئية الصناعية: كيف يمكن، بمساعدة الدولة، خلق أسواق قيادية من شأنها أن تحفز التجديد والنمو الإقتصادي والتشغيل؛
- موازنات الدولة العامة: الظروف التي يمكن فيها أن يكون لجوء الحكومة الإقتراضي أمراً ذو فائدة؛
- الخصخصة: ما هي المنافع التي يمكن أن تجلبها، وكيف يمكن تشكيلها سياسياً، وفي أي الحالات ينبغي الإقلاع عنها؛
- «العمل الملائم» والمشاركة في صنع القرار: أن هذين المجالين متشابكي النسيج مع بعضهما، وهما من المستهدفات المركزية للديمقراطية الإجتماعية؛
- الحد الأدنى للأجور: يعتبر وجود الحد الأدنى للأجور أحد المقومات الضرورية للتقليل من قيام علاقات عمل بأجور متدنية جائرة، وأن يتم تطبيق هذا المبدأ خاصة تحت مراعاة المعطيات الجندرية (النوع الإجتماعي).

٧,١. السياسة البيئية للقطاع الصناعي

سياسة التنمية لمستقبل مستدام[٩])

بقلم بيتر فرانس، فلوريان ماير وستيفان تيدوف

(*Peter Franz, Florian Mayer and Stefan Tidwo*)

ستصبح البيئة بمثابة محرك دافع للإقتصاد في القرن الحادي والعشرين. فلقد تنامى الطلب في السنوات الأخيرة، على المواد الخام بشكل قوي، وسيواصل تصاعده في المستقبل، حيث سيرتفع عدد سكان الكرة الأرضية في العقود الأربعة القادمة من ٦ مليار ليصل إلى حوالي ٩ مليار نسمة. وسيتضاعف عدد الذين يعيشون في مجتمعات صناعية في نفس الفترة ثلاث مرات ليصل إلى حوالي ٤ مليار نسمة. وبهذا ستزداد الاحتياجات بشكل كبير إلى المنتجات الإستهلاكية المصنعة. فقط في البرازيل وروسيا والهند والصين – هكذا تقول التقديرات – سيتضاعف في السنوات الثلاث القادمة عدد المواطنين ذوي القوة الشرائية والرغبة في الإستهلاك من الطبقة الوسطى. بيد أن المواد الخام في كوكبنا محدودة بطبيعتها، مثلها مثل محدودية مساحات الأراضي التي يمكن فلاحتها. الهواء والماء أيضاً موارد ثمينة. والطاقة أيضاً ليست متواجدة بشكل يقبل الاستنزاف (على الأقل ليست تلك التي تستخرج من مصادر الطاقة التقليدية) وهي التي لا زالت تمثل حتى يومنا هذا الجزء الأكبر منها.

باختصار، يشتد تداخل التحديات الإقتصادية والبيئية في بعضها البعض بشكل متواصل، وقد ولى الزمان الذي كانت فيه مقتضيات البيئة والمقتضيات الإقتصادية تعاملان كمتضادين في عمليات التصميم والتخطيط. إذ أن كل ما هو مطلوب من وجهة نظر بيئية أصبح اليوم قابل للتنفيذ من ناحية التكلفة الإقتصادية، وذلك ليس فقط على صعيد الإقتصاد الشمولي بل أيضاً على صعيد عمل االشركات والمصانع. يقدر سير نيكولاس شتيرن (Sir Nicholas Stern)، كبير الإقتصاديين سابقاً في البنك الدولي، أن التكلفة الإقتصادية للتحولات المناخية قد تصل إلى ما يقارب ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

يترتب على هذه التغيرات الطارئة على العلاقة بين الإقتصاد والبيئة تبعات مباشرة على السياسة. ويمكن القول بأن السياسة البيئية تواصل النمو من حيث الأهمية لتصبح أيضاً سياسة إقتصادية، حيث تأخذ استراتيجيات السياسة البيئية في القطاع الصناعي هذا التطور بالحسبان، وتتوصل إلى النتيجة بأن مسألة الطاقة ومسألة الموارد قد تحولت لتصبح مسألة محورية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وعلى صعيد السياسة البيئية – بالمقياس الوطني بل وأيضاً بالمقياس العالمي.

٩ معلومات إضافية عن الترابط الوثيق بين البيئة والإقتصاد يقدمها تقرير إقتصاد البيئة الذي تم نشره لأول مرة عام ٢٠٠٩، كنشرة مشتركة بين الوزارة الاتحادية للبيئة والدائرة الاتحادية للبيئة: www.umweltwirtschaftsbericht.de.

في طريقها لتصبح جدول أعمال للتجديد والنمو الإقتصادي والتشغيل

تربط السياسة البيئية للقطاع الصناعي بين استراتيجية العصرنة الإقتصادية – البيئية من أجل إستدامة أكثر مع إستراتيجية تخصص بيئي – إقتصادي، ولا تقدم هذه السياسة إجابة ايديولوجية على تحديات زمننا الحاضر بل تشرع طريقاً براغماتياً هادفاً، حيث يتمحور الموضوع أصلاً حول أمرين: أولاً، أن نعيد بناء إقتصادنا ضمن مفهوم الإستدامة. وهذه مسألة تركيبة البنية الإنتاجية – أي أن الأمر يتمحور حول فعالية استخدام الطاقة والموارد. المقصود هنا ليس فقط تعاملاً أكثر فعالية بل أيضاً ضرورة التحول نحو استخدام مواد خام قابلة للتجدد، فليس الوقود وحده يمكن استبدال تصنيعه من كتل البقايا العضوية بدلاً من النفط بل كذلك المواد البلاستيكية ومواد تصنيعية عصرية أيضا. بالطبع يدور الأمر، على صعيد السياسات في مجال الطاقة حول إستغلال أفضل لما يسمى بمصادر الطاقة المتجددة، أي الشمس والرياح والماء وحرارة باطن الأرض والكتل العضوية، واستغلال الطاقات الكامنة فيها. وليس لهذه السياسة من بديل على المدى الطويل. فقط بهذه الطريقة، يمكن الخروج من المأزق البنيوي من قبيل محدودية المواد الخام وتصاعد الطلب عليها وفك الربط التقليدي للنمو الإقتصادي مع استهلاك الموارد. ثانياً: لا تريد السياسة البيئية في القطاع الصناعي، التوصل إلى هذا التحول فقط بل تستهدف إستغلال الفرص المرتبطة بهذا التحول لصالح الإقتصاد على أفضل وجه أيضاً. إذ أنه وبالذات بسبب تصاعد ارتفاع أسعار الطاقة وازدياد وشح المواد الخام في جميع أنحاء العالم، تتمتع التكنولوجيا الخضراء بإمكانات هائلة مما يوحي بأنها ستصبح بلا شك السوق القيادي في المستقبل. فالتقنيات الفعالة وتكنولوجيا البيئة الكفؤة ستصبحان مفتاح التكنولوجيا المستقبلية.

تقدر الشركات الإستشارية بأن أسواق التكنولوجيا البيئية قد استحوذت اليوم على ما يبلغ حوالي ١,٠٠٠ مليار يورو من السوق العالمي. وسيصل هذا الحجم في عام – ٢٠٢٠ إذا صدقت التنبؤات – إلى أكثر من ضعفه، أي إلى أكثر من ٢,٠٠٠ مليار يورو. أصبحت ألمانيا في يومنا الحاضر بطلة العالم في تصدير السلع البيئية، كما أنها احتلت مركزاً قيادياً في عدة مجالات تكنولوجية في الأسواق العالمية، وهي مقومات انطلاق لجني الفوائد في المستقبل من الأسواق الخضراء إذا نجحت ألمانيا في البقاء تكنولوجياً على القمة. ولكن ذلك يتوقف بقدر كبير – كما تظهر الخبرة –على سياسة بيئية طموحة من شأنها أن تصبح أحد الدوافع المحركة للتحديث من حيث أنها تفرض متطلبات عالية على نوعية عمليات الإنتاج والمنتجات.

وهكذا، تهدف السياسة البيئية للقطاع الصناعي أن تعزز من متانة التشبيك بين هذين البعدين أكثر من ذي قبل. ولتحقيق ذلك تتبين الحاجة إلى دولة تقوم بصياغة أهداف طموحة، وتضع الشروط الأطرية الصحيحة، وتلعب دورها الريادي للإرشاد إلى وجهة الطريق إن لزم الأمر. ومع العلم بأن السوق يتفاعل بشكل متزايد مع متغيرات الواقع، إلا أن تفاعله لا يزال بطيئاً جداً على صعيد أمور متعددة. وعلى أي حال، لم يكن تنبؤه المسبق سواء للتحديات أو لفرصها المتاحة كاف حتى الآن. وإذا نحن أخذنا ما تعرف عليه العلم من التحول المناخي، فلن يبقى لنا عندئذٍ، سوى سنوات قليلة لوضع مفاصل سكة الحديد لتوجيه قطار تبعاته الهائلة في مساره الصحيح. وعلى أي حال، فالوقت المتبقي أقصر من أن يُهدر في حلقات الجدل حول السياسة التنظيمية والمبادئ الأساسية التي لا تأتي بنتائج ملموسة. فالأمر يدور هنا حول مزيج عملي من مختلف الأدوات والمبادرات السياسية، وبالتالي تشبيك ذكي لسياسة البيئة وسياسة التجديد الإبداعي ضمن إطار الدولة وفشل السوق. ومن أجل ذلك، يجب على الدولة أن تحسن استخدام

الأدوات السياسية والإقتصادية المتعددة الجوانب، وتوالف بعضها مع بعض بشكل يؤدي إلى إعطاء دفعة للتجديد الإبداعي وإلى الوصول لتطبيق عملي لتكنولوجيات الفعالية الإقتصادية، وإلى إثارة المحفزات لإعادة بناء الإقتصاد والمجتمع ليصبح فعالاً في إستخدام الطاقة والموارد، بينما ينشط ويرفع من وتيرة النمو الإقتصادي والتشغيل.

مبادئ السياسة البيئية على الصعيد الصناعي

تتميز مبادرة السياسة البيئية للقطاع الصناعي في أنها تربط العديد من الجوانب المختلفة مع بعضها البعض:

١. يجب أن يتم توليف أدوات جانبي العرض والطلب بشكل ذكي مع بعضها البعض. فكثيراً ما ينظر للسياسة التي تعتمد جانب العرض، ولنظيرتها التي تعتمد الطلب بأنهما نقيضتان لا تسامح بينهما. علماً أن الأبحاث في مجال التجديد الإبداعي قد أظهرت أن التفاعل المشترك بين الشروط الأطرية الجيدة لسياسي العرض والطلب هو أفضل المقومات لمساعدة التقنيات في النجاح والرواج في الأسواق، بيد أن ذلك يتم فقط في حالة ما أبقت السياسة جوانب كل من العرض والطلب نصب عينيها.

٢. الشروط الأطرية القابلة للتقييم الكمي هي على نفس القدر من الأهمية التي تولى الأهداف الطموحة، ولا بد للشركات أن تعرف أين هي وإلى أين ستتجه وكيف. ولذا لا ينبغي للسياسة أن تتفاعل بإنتقائية، ولكن في نفس الوقت، لا ينبغي أن يقود التخطيط الحذر الشركات إلى أن تركن بارتياح على منجزاتها في الماضي، أو أن تتجنب المواجهة ل«تحديات المستقبل»، وليس المنافسين بنوّام، خاصة أن الإقتصاديات النامية في آسيا تتزاحم للوصول إلى الأسواق. فوضع الأهداف الطويلة الأمد يمثل أحد المكونات الهامة لسياسة تحرص على التوازن بين التخطيط والديناميكية. ونجد مثال آخر في ما يسمى بمبدأ قمة المتسابقين، حيث تراهن المؤسسة دائماً على التوجه نحو أفضل التقنيات الموجودة لتكون في القمة من بين المتسابقين. وهكذا، فليس مطلوب من الشركات أكثر من طاقتها فيما يمكن عمله وتطبيقه، ولكن الكسل والتقاعس ليس خياراً.

٣. يجب أن تكون الأسعار صادقة دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض تنافسيتها. فالأسعار هي مقياس هام لمدى شح المواد، ولا ينبغي أن يسمح لها بالتعتيم على الوضع البيئي الحقيقي. إن عولمة استيعاب التكاليف الخارجية والأسواق هما معطيات محورية لسياسة القطاع الصناعي البيئية. والتسعير بالاستناد إلى «التكلفة الحقيقية» ليس بالأمر السهل في الواقع العملي كما كان الحال عليه في السابق، وذلك بسبب – على سبيل المثال – عدم أخذ الظروف المنافسة العالمية بالحسبان، أو لصعوبة احتساب التكاليف المستقبلية.

٤. من الواجب على البحث العلمي أن يكون منفتحاً تكنولوجياً، وأن يضع نصب عينيه أهدافاً تحفز التقدم وتشمل منارات المعرفة. لا أحد يعلم اليوم أي التقنيات ستتفوق غدا، لذا يترتب على السياسة أن تكون منفتحة على التكنولوجيا من حيث المبدأ، ومن هنا فلا يجب وضع جميع البيضات في سلة واحدة. لذلك، بينما ترتكز سياسة الترسيخ التكنولوجي «Technology Forcing» على أهداف طموحة، فإنها لا تقدم إستراتيجيات لحلول تكنولوجية من أجل التوصل إلى تلك الأهداف. ومن ناحية أخرى، هناك مسارات تكنولوجية محددة لا يشاء السوق تطويرها، ولكنها تحمل في طياتها إمكانات كامنة عالية لتقديم الحلول

المناسبة. وهنا يجب على سياسات الدولة في مجالات البحث والتكنولوجيا أن تأخذ هذه الإمكانات كذلك بالحسبان، وذلك بإيلائها أهمية للمشاريع النموذجية التجريبية وللمشاريع الريادية التي تمثل منارة تقود نحو الاتجاه الصحيح.

٥. ينبغي للمبادرات الأفقية والسياسات القطاعية أن تتمم بعضها البعض. ويجب أن يوضع الإقتصاد في نهج الابتكار البيئي. وهذه المسألة ليست مسألة سياسة ناظمة للبيئية فحسب، بل أيضاً مسألة التشكيلات على صعيد المنافسة والضرائب والسياسات الإقتصادية الأخرى. ومن أجل ذلك، فالحاجة ماسة أيضاً لوجود بنية تحتية حديثة قديرة ورؤوفة بالبيئة وقوى عاملة مؤهلة. ورغم أن لهذا البعد الأفقي مكان من الأهمية، ستبقى هناك دوماً مجالات يجب أن يصار فيها إلى ترسيخ التحول الهيكلي من خلال القطاعات. والأمر المهم هنا، يتمثل في دعم وتحفيز التكنولوجيات والصناعات واستهدافها، لأنه بدون ذلك سيتعذر كسر هياكل السوق المتحجرة والمتوارثة، كما لا يمكن إطلاق قفزات في التطور التكنولوجي بمجرد التحكم في الشروط الأطرية فقط، وبالإضافة، فإن المصالح الإستراتيجية طويلة الأمد تلعب دورها في ساحة المنافسة على الصعيد العالمي.

إن التحول المستند إلى التعامل السليم مع الموارد لإعادة بناء المجتمع الصناعي لا يحتاج فقط إلى أرباب عمل يبدعون في التجديد وإلى دولة تلعب دور الريادية فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى قوى عاملة تقوم بأعمال ملائمة في أماكن عمل مناسبة، وإلى مستهلكين ناشطين يقومون من خلال طلبهم بتحفيز نبضات دفع هامة لتحديث «المنتجات». كما يتمحور الموضوع حول إيجاد «عقد جديد» لكافة ذوي العلاقة من أجل مواجهة تحديات عالم متحول ولتحقيق إستراتيجية تحديث إقتصادية بيئية.

لقد طرأت تغيرات ملموسة على قواعد اللعبة على الصعيد السياسي والإقتصادي. فالمؤشرات تبين أن الإقتصاد والبيئة مرتبطان ببعضهما أكثر من أي وقت مضى، وأن ألمانيا إذا ما أرادت أن يكون لها مستقبل واعد، تحتاج إلى ترسيخ إمكانياتها لإنتاج صناعي يفي بالمتطلبات البيئية والإجتماعية بمنتجات وخدمات مستدامة وإلى المزيد من الكفاءات والتأهيل الجيد. وستقوم السياسة البيئية الصناعية بتأمين المسار نحو هذا التوجه.

٧,٢. سياسة الموازنة العامة:

بماذا ندين لألمانيا

بقلم ميشائيل داودرشتاد[١٠] (*Michael Dauderstaedt*)

تتجاوز مديونية الدولة مبلغ ١,٥ مليار يورو، ويبتلع خدمة هذا الدين جزء ليس بالقليل من الضرائب أو تستدعي استدانة إضافية، وبهذا فهي تثقل - كما يدعي البعض - على كاهل الأجيال القادمة التي يترتب عليها تخفيض المديونية بتسديد الديون. ولذلك تم في حلقات النقاش العامة طرح سلسلة من السيناريوهات التي ترمي إلى الحد من تفاقم مديونية الدولة تحت شعار «كبح المديونية». حيث تلتقي هذه السيناريوهات مع الفلسفة المبدئية لحزمة المواثيق الأوروبية حول الاستقرار والتنمية التي تنطلق أيضاً من أنه على المدى الطويل، أي على مدىً يتعدى الدورة الإقتصادية الواحدة، لا يجوز اللجوء إلى استدانة جديدة إلا بالكاد. فينبغي على السياسة المالية الحكيمة، ضمن المفهوم الإصلاحي والاستثماري، أن تحفظ لنفسها بجانب تخفيض المديونية خيار سياسة تحريك الإقتصاد وليس أن تضع العراقيل في طريقه.

يجب التفريق سياسياً وإقتصادياً بين بعدين اثنين من أبعاد مديونية الدولة وهما: العجز الناتج عن أسباب إقتصادية، والدين طويل الأمد الناجم عن تمويل الاستثمارات المحفزة للنمو الإقتصادي. يمثل هذان البعدان بالنسبة لمعظم الإقتصاديين موضوعاً جدلياً، على الأقل من حيث الجوهر وإن لم يكن من حيث الحجم.

النمو الإقتصادي من خلال الإستدانة

تتراجع مداخيل الدولة أثناء مراحل انحدار الحراك الإقتصادي نحو الأسفل، بينما تزداد نفقاتها في نفس الوقت، وخاصة لتغطية مقتضيات تأمين العاطلين عن العمل. ويساهم العجز الذي ينتج عن ذلك، في إستقرار الطلب على السلع، وإلاّ انهار الطلب. ومعظم السيناريوهات العصرية لتوطيد الاستقرار الإقتصادي، بما فيها الحزمة الاوروبية للإستقرار والتنمية، حيث تعتبر عوامل الاستقرار التلقائية هذه كضرب من ضروب العقلانية. يوصي قانون الاستقرار والتنمية الألماني لعام١٩٦٧ ، بإتباع سياسة معاكسة للدورة الإقتصادية في الموازنة، بيد أن السياسة فعلياً كانت سياسة الشد في اتجاه دون مسايرة للدورة الإقتصادية[١١]. كانت ردة فعل السياسة المالية على العجز المتزايد في مراحل تراجع النشاط الإقتصادي تنعكس في اللجوء غالباً إلى محاولات تقشف ارتجالية تحت تأثير الذعر التي بدورها عمقت الركود الإقتصادي وأطالت من مدته. ولكن لم يتم بالمقابل العمل على سداد الديون في مراحل الانفراج الإقتصادي الأمر الذي رفع إجمالاً من حجم المديونية.

يترتب على السياسة الإقتصادية الفعالة أن تعمل بشكل معاكس للدورة الإقتصادية. فمن الأمثل أن يتم أثناء مراحل الركود الإقتصادي رفع النفقات حتى وإن ازداد العجز وارتفعت الديون ليتسنى تعويض ضعف الطلب على السلع من قبل القطاع الخاص. ومن وجهة نظر الدورة الإقتصادية فلا يهم أن يكون الإنفاق على الإستثمار أو الاستهلاك، رغم أن أثر الاستثمارات على النمو الإقتصادي أكثر إستدامة. ينبغي تخفيض هذه النفقات في مراحل الازدهار الإقتصادي ليتسنى الحد من الغلاء وتحسين وضع الموازنة.

---

١٠ هذا النص عبارة عن نص مقتضب وبصيغة تم تعديلها في ضوء أزمة أسواق المال عام ٢٠٠٨ ، مأخوذ عن «WISO-Direkt» تحت عنوان «ماذا ندين لألمانيا »، شهر آب /أغسطس ٢٠٠٧.

١١ هكذا كان الحكم الشديد من قبل (Solow / Wyplosz ٢٠٠٧) .

يحدد القانون الأساسي (المادة ١١٥) في ألمانيا إطار السياسة بالنسبة للدورة الإقتصادية. ينبغي أن يكون اقتراض الدولة فقط بهدف تمويل استثمارات معينة. ويعبر القانون الأساسي بهذا عن الفكرة بأنه لا ينبغي تحميل عبء إجمال نفقات التمويل هذه الذي تتوزع فوائد نتائجه على سنوات عديدة مقبلة على كاهل موازنة سنة واحدة فقط. وبتعبير أوسع: لا ينبغي أن تقع أعباء تمويل ما يأتي بالمنفعة على أجيال قادمة حصراً على أكتاف الأجيال الحاضرة. وبهذا يتم تطبيق منطق على الموازنة العامة يتوافق مع المنطق المطبق على الموازنات المنزلية الخاصة أو على موازنات الشركات التي تلجأ للاستدانة من أجل تمويل استثمارات تأتي عليها في المستقبل بمردود ربحي، أو تؤدي إلى توفير في نفقاتها (على سبيل المثال الاستثمار في بناء أو شراء بيت يمكن تأجيره في المستقبل مقابل مردود مالي أو استعماله ليوفر نفقات إيجار عليها).

لكن تطبيق هذا المنطق في سياق مفهوم الدولة أكثر تعقيداً، فما هو الإجراء الذي يرفع من حجم موارد الدولة المستقبلية أو بالأحرى يخفض من نفقاتها؟ في نهاية الأمر، تساهم كافة الإجراءات التي ترفع من مستويات النمو الإقتصادي في رفع حجم مداخيل الدولة، ومن ضمن هذه الإجراءات ما يعرف بمصطلح «الإستثمار العيني»، الذي يساهم في النمو بوضوح أكثر مما قد يوحي به المصطلح. لذا، لا بد أن تحسب التكاليف الهادفة إلى تخفيض انفاق الدولة مستقبلاً كاستثمار بكل المعنى (مثال على ذلك: تكاليف برامج التطعيم الوقائي).

ولكن لماذا يمكن أن يكون للدين ما يبرره من المسوغات؟ إن كل عملية من عمليات النمو الإقتصادي يتم تمويلها عن طريق الاقتراض، وبالتالي فهي ممولة بالدين، وإذا لم يكن ذلك من خلال الدولة فليكن عندئذٍ من خلال القطاع الخاص، إذ أن الإيرادات الجارية تكفي فقط لشراء الإنتاج الجاري. وكل إنتاج إضافي يتطلب اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستثمارات الإضافية اللازمة التي تمكّن من خلال مردودها في الحالات المثالية (إذا لم يعمد المنتفعون من المردود إلى التوفير وتجميعه) تسويق الناتج الإضافي في الأسواق. وإذا تقاعست التدابير المالية المنزلية والشركات – بسبب تشاؤمها المرافق للكساد الإقتصادي مثلاً– عن إقتراض وتحمل الديون، عندئذٍ قد يصبح من الضروري لأجل تنشيط النمو الإقتصادي أن تلجأ الدولة ذاتها إلى الإقتراض. وعلى النقيض من ذلك، قد يحصل أن تتجاوز التسهيلات معدلات النمو الممكنة للإقتصاد الحقيقي كما حدث في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٧ نتيجة التفاؤل وما أدى إليه من توسع في الإقراض.

للسياسة النقدية في هذا النظام مهمة المحافظة على حصر مستويات الاستدانة ضمن حدود منطقية فالمبالغة في الاستدانة (بغض النظر أكانت من خلال الدولة أو الشركات أو الموازنات المنزلية) تؤدي لا محالة إلى انتفاخ الفقاعات وتضخم القيم الاسمية للثروات، أو إلى معدلات طلب تضخمية، وكلتاهما لا تحفزان نمواً كمياً حقيقياً بل تحفزان ارتفاع الأسعار بالتزامن مع ركود في العرض.

كم هو قدر سقف المديونية المبالغ فيه؟

إلى أي مستوى يجوز للمديونية أن تصل؟ تنتهي كثير من مراحل النمو الإقتصادي، ولم تكن مرحلة النمو الحديثة آخرها، بأزمة مديونية، لكنها في الغالب ليست مديونية الدولة، بل أكثر من ذلك مديونية أسواق المال، إذ لم يكن من الواضح دوماً، فيما إذا كانت الارتفاعات في أسعار الثروات (مثل العقارات والأسهم...الخ) المتزامنة مع المديونية نابعة من توقعات واقعية للأرباح أم من الحماس الزائد في المضاربات

والتكهنات. ولكن الإقتصاد الحقيقي ومن خلال إنتاجيته المتطورة، وعوامل الإنتاج المتاحة التي لم تستغل بعد، يحدد حيز المناورة المتبقي، ويمثل التضخم ووضع الميزان التجاري مؤشران هامان على ذلك. ولاحقاً (بعد الأزمة الآسيوية عام١٩٩٧ ، وفقاعة dot.com عام٢٠٠٠، أو أثناء أزمة الأسواق المالية في خريف ٢٠٠٨) اجتهد الكثيرون في التنظير. ولكن، من ذا الذي كان يريد خنق ازدهار إقتصادي رائع أدى إلى إيجاد مواقع عمل كثيرة ودخل إضافي لمجرد أن الأسعار ارتفعت شيئاً ما وتنامى عجز ميزان المدفوعات.

بغض النظر عن حجم صافي الاقتراض، وسواء كان الاقتراض لتنشيط الإقتصاد لتمويل استثمارات عامة، ينتاب الكثيرين القلق بسبب الارتفاع المطلق لأرقام المديونية، وذلك بزعم أنها تقيد يدي الدولة، حيث يترتب عليها أن تنفق جزءاً كبيراً من إيراداتها لخدمة الدين الذي قد يتراكم بشكل مؤلم من جراء ارتفاع الفوائد البنكية عليه. علاوة على ذلك، فمديونية الدولة تتيح الفرصة للدولة لإعادة التوزيع لصالح أصحاب الثروات الذين قدموا للدولة القروض التي تدفع فوائدها لهم غالباً من الضرائب التي تدفعها القوى العاملة المستخدمة. وأخيراً – وهذه من أكثر الحجج التي يطرحونها – فإنّ هذه المديونية تكون عبئاً على الأطفال وأجيال المستقبل.

مستقبل فقير مقابل حاضر غني؟

هل تلحق المديونية الضرر حقاً بالأجيال القادمة؟ مع الاحترام لممثليها، فإن الصواب يجانب هذه الفرضية في مجملها، فالأجيال القادمة ترث الديون كما ترث الإستحقاقات. ومديونية الدولة لا تؤثر في مشاركة الأعباء بين الأجيال، بل تمس توزيع الأعباء بين شرائح الجيل القادم. فدائنو الحكومة هم اللذين سيتحملون مسؤولية تخفيض الدين ودفعه.

إن تقدير حجم العبء الذي يترتب على الدولة وعلى دافعي الضرائب تحمله على المدى الطويل، نتيجة وصول مستوى المديونية إلى حد معين يتوقف بشكل أساسي على العلاقة بين نسب الفوائد البنكية ومعدلات النمو الإقتصادي الاسمية. فعندما ينمو الإقتصاد بوتيرة أسرع من سعر الفائدة البنكية، يتناقص الثقل النسبي لعبء مديونية الدولة (كنسبة من الدخل المحلي الإجماليGDP). سادت مثل هذه الظروف لسنوات طويلة أثناء مرحلة النمو الإقتصادي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٥، ولكنها أصبحت نادرة منذ ذلك الحين. إلاّ أن هذا الطرف يظهر أيضاً أن سياسة رفع نسبة الفائدة تفيد أصحاب الثروات قبل غيرهم، فالنسب العالية للفوائد البنكية ترفع أو على الأقل تحافظ على القيمة النسبية لمطالبهم.

إذا أراد الجيل الحاضر أن يعمل شيئاً من أجل رفاه الجيل القادم فينبغي عليه أن لا يلجأ إلى تجميع سندات مالية يتوجب على الجيل القادم تحقيق مردودها الإقتصادي لصالح ورثة تلك السندات، بل ينبغي للجيل الحاضر أن يتخذ الإجراءات التي من شأنها أن ترفع مستويات إنتاجية الجيل القادم. ومن بين هذه الإجراءات توظيف الاستثمارات في مجالات البنية التحتية والتعليم والأبحاث والتطوير. وإذا كان هناك بالأساس فائدة من التوجه نحو التخلي عن الاستهلاك فليكن عندئذٍ على شكل الرفق باستهلاك الموارد، حيث أن ارتفاع تكاليف الموارد (بما في ذلك على سبيل المثال تكاليف الوقاية من ارتفاع منسوب المياه)، يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. وعندما – وبالذات في ضوء التوزيع اللامتكافئ – يعمد الأغنياء إلى التوفير المبالغ فيه دون أن يتبع ذلك استثمارات حقيقية، قد يؤدي ذلك إلى خطر انتفاخ فقاعة الثروات بشكل يصعب إيقافه.

لا نستطيع نحن كبلد ترحيل الرفاه إلى المستقبل من داخل إقتصادنا عن طريق اللجوء إلى مراكمة الديون، كما لا نستطيع بنفس القدر، أن نُرحّل الفقر إلى المستقبل من خلال اللجوء إلى مراكمة الديون. يمكن التوصل إلى ذلك فقط إذا تراكمت المديونية في الخارج. فمن المحتمل أن تجبرنا ديوننا للدول الأجنبية بأن نرفع حجم صادراتنا أكثر من وارداتنا في المستقبل لنستطيع خدمة ديوننا. أما ديوننا نحن على الدول الأجنبية، مثل تلك التي راكمتها ألمانيا في السنوات الأخيرة، فقد تتطاير كالفقاعة في أدراج رياح عاصفة أزمة سوق مالية، أو تفقد الكثير من قيمتها، مثلما أثبتت التجربة المريرة التي مر بها كثير من المستثمرين إبان أزمة ٢٠٠٨. ولكن في ألمانيا ينظر إلى فائض الصادرات على أنه هدف أكثر من كونه عبء (وهو الحال كذلك من منظور السياسة الإقتصادية).

توفير في القطاع العام وتبذير القطاع الخاص؟

ليس من المهم إذا كانت المديونية من قبل الدولة أو الشركات والمنازل. ومع العلم أن مديونية الدولة في ألمانيا تصنف بكونها عبء، إلاّ أن الإقدام على المزيد من المديونية في القطاع الخاص (وعلى رأسها الشركات) تعد صفة محببة. وسيرث الجيل القادم دين دولة يبلغ ١,٥ مليار يورو قليل المخاطر و٢,٥ مليار يورو من ديون الشركات المحتملة الخطورة.

إن الحقيقة التي تم الركون إليها لمدة طويلة بأن ديون القطاع الخاص أقل إشكالية قد ساهمت في نهاية المطاف في توليد موجة عارمة من الخصخصة لقطاعات كانت عامة في السابق، مثل البريد والإتصالات والقطارات والطرق السريعة. ولم تعد الديون المترتبة على تلك القطاعات ديوناً مقلقة للدولة بل أصبحت استثمارات ينعم بها القطاع الخاص. وهنا أيضاً تنطبق المقولة بأن إعادة التوزيع تتم فقط إبان حياة الجيل القادم. ولكن لن يكون دافعو الضرائب في هذه المرة هم الذين يجب عليهم تسديد فوائد مديونية الدولة، بل المستهلكون لهذه الخدمات – كما يمكن التحقق منه في كثير من الحالات – والموظفون الذين عبر الأسعار (مثل إيجارات السكن) ومحدودية أجورهم سيساهمون في تحقيق الربحية لهذة الإستثمارات. فحتى في القطاع الخاص، يكمن الرفاه الحقيقي في تنامي الإنتاجية الحقيقية للموارد.

نحن مدينون لألمانيا للإقدام على الاستدانة لتحقيق نمو إقتصادي مستدام. ويدعم هذا النمو طريق الاستثمارات في البنية التحتية، وفي الصحة والتعليم والأبحاث والرأسمال البشري. إن تراكم المطالبات للدول الأجنبية الذي كثر مديحه من خلال فائض الصادرات أو حيال الأجيال الألمانية القادمة من مقومات ممولة لا تساوي سوى قيمة ما يمكن للأجيال نتيجة استثمارات اليوم. وبغض النظر عن الخلل في التوزيع الإشتراكي لصالح المستثمرين لا يمكن أن يكون مردود استثماراتهم أعلى من معدلات النمو في الإقتصاد ذاته.

٧,٣ .مخاطرات الخصخصة وفرصها

بقلم سيمون فاوت (*Simon Vaut*)

باتت خصخصة ممتلكات القطاع العام موضوع خلاف سياسي إقتصادي في الوقت الحاضر، حيث تدور المسألة المركزية حول العلاقة بين الدولة والإقتصاد الخاص. وما دار من جدل ساخن حول قطارات السكك الحديدية الألمانية يوحي بوضوح إلى أن الأمر هو أبعد بكثير من مجرد قرار سياسي، إذ أن الطروحات والحجج المتبادلة كانت تدور حول الرؤى المبدئية المتعلقة بالصالح العام والضمانات والمهام المنوطة بالدولة.

وحقيقة أن الآراء المعارضة والمؤيدة لخصخصة القطارات كانت تجوب الحزب الديمقراطي الإجتماعي SPD طولاً وعرضاً، وتوحي بأنه لا يوجد على السؤال أجوبة بسيطة حول العلاقة بين الإقتصاد الخاص والدولة من قبل الديمقراطية الإجتماعية بل أنها تحتاج إلى تأملات عميقة ومعقدة الجوانب.

تم التطرق بشكل دقيق ومفصل إلى الخصخصة على النطاق العالمي في أبحاث جرت تحت قيادة العالم والسياسي إيرنست أولريخ فون فايتسكر (Ernst Ulrich von Weizsaecker) من نادي روما[١٢] ، وعرضت بتقرير في كتاب تحت عنوان «حدود الخصخصة». حيث تستند الشروحات التالية إلى ذلك التقرير:

يأتي نادي روما في تقريره بحجج ضد تطرفات إيديولوجية مسلم بها في شأن الخصخصة من ناحية، ومن ناحية أخرى ضد الثقة العمياء بالدولة التي تدعو إلى أن يبقى أكثر ما يمكن من الممتلكات في حيازة القطاع العام. فالطريق الأفضل هو النهج الوسطي الذي يتجه حسب المعطيات السائدة في القطاع ليعتمد القطاع الخاص أو على شراكة بين القطاعين العام والخاص أو على ان تقدم الدولة الخدمة او المهمة، وهو أيضا طريق مليء بالمحاذير. وهناك أشكال مختلفة من الخصخصة ومن التوليفات بين لاعبي الأدوار في هذا المجال:

- شركات حكومية تدخل في سباق التنافس مع القطاع الخاص، ولكنها تبقى ملكاً للحق العام، مثال ذلك: شركة قطارات سكة الحديد الألمانية، التي بقيت منذ عام ١٩٩٤ إلى حين خصخصتها جزئياً كشركة مساهمة عامة تملكها الحكومة الاتحادية وتجد نفسها معرضة لمنافسة متنامية مع لاعبين آخرين يعرضون خدماتهم في هذا المجال.

- انتداب القطاع الخاص للقيام بمهام ما: يعني ذلك أن الدولة تتخلى عن ممارسة بعض مهامها لصالح القطاع الخاص لعرض الخدمات وتشتري الدولة لنفسها هذه الخدمات. كانت المطبعة الاتحادية مثال على ذلك. بيد أنه وبعد أن كانت مهام عملها منوطة بالقطاع الخاص لمدة بضع سنوات، عادت الحكومة لشرائها لأسباب سياسية أمنية.

- شراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) : وهي حلول تعاونية تشترك في القيام بمهامها فعاليات حكومية وخاصة سوياً.

١٢ نادي روما هو منظمة عالمية تتألف من علماء يبحثون في القضايا المجتمعية والإقتصادية. اشتهر نادي روما من خلال دراسته التي نشرت عام ١٩٧٢ تحت عنوان «حدود التنمية »، حيث تمكن النادي في دراسته هذه من وضع قضايا النمو السكاني، وتلوث البيئة ونهاية إحتياطي المواد الخام في العالم على جدول الأعمال العالمي، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في حركات حماية البيئة على الصعيد العالمي.

- الخصخصة الكاملة: يتم فيها بيع ملكية القطاع العام للمؤسسة بالكامل بحيث لا يبقى للدولة عليها من صلاحية سوى التأثير من خلال تنظيم أنشطة السوق.

يجب إعادة النظر باستمرار في توازن العلاقة بين حزم النظام الحكومي وحرية الإقتصاد، أي بين الاستقرار والتجديد الإبداعي. كما ان الشروط الأطرية قد تتغير مع مرور الزمن: فعملية خصخصة وتحرير قطاع الاتصالات لا تزال تعتبر مثالاً لعملية إيجابية انخفضت من خلالها الأسعار بشكل كبير بفضل المنافسة،

وازدادت حركة التجديد في القطاع، كما انساب الريع الناجم عن الخصخصة في قنوات صناديق الدولة. ولقد كانت المقومات المسبقة الضرورية لهذا التطور وجود العديد من مقدمي الخدمات، وعرض خدماتهم من خلال شبكة الاتصالات العامة القائمة، التي أصبحت ممكنة من الناحية التقنية فقط مع نهايات القرن العشرين. ولو حصلت الخصخصة قبل ذلك لما أدت إلى تعددية في المنافسة بل كانت ستؤدي إلى مجرد نقل للاحتكار في هذا القطاع من يد الدولة إلى يد القطاع الخاص.

هناك كرّ وفرّ يأخذ مجراه مع الزمن بين الدولة والقطاع الخاص. استحوذت الدول بشكل متزايد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على المهام والمسؤوليات وتزايد نصيب الدولة من الإقتصاد في معظم المجالات الإقتصادية بشكل واضح، من الاتصالات إلى إنتاج الطاقة، وصولاً إلى بعض القطاعات الصناعية كصناعة الفولاذ والسيارات التي كانت كلها في الماضي في يد القطاع العام، ولكنها أصبحت الآن مخصخصة جزئياً أو كلياً. والبندول الذي كان يتأرجح بانتظام بين الدولة والقطاع الخاص أخذ منذ ربع قرن يتأرجح بقوة نحو القطاع الخاص.

من هم الذين مهدوا لهذه الحركة؟ على الصعيد العالمي كان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساهمين ثقيلي الوزن في هذه الحركة، من خلال ما يسمى «توافق واشنطن» (Washington Consensus). إذ أن الخطوط الإرشادية التي انبثقت عن هذا التوافق تطلبت تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي، وقادت بذلك إلى إنطلاق موجة عارمة من بطلان ناظمات السوق ومن انتشار الخصخصة. لو أن أحداً من الناس قد علّم أحد الببغاوات على لفظ كلمة «خصخصة»، لكانت أجزاء واسعة من العالم أثناء عقد الثمانينات والتسعينات قد استغنت عن نصائح البنك وصندوق النقد الدوليين، هكذا كتب حامل جائزة نوبل في الإقتصاد وكبير إقتصاديي البنك الدولي سابقاً جوزيف ستيجارتز(Josef E. Stiglitz) (شتجلتز، ٢٠٠٢ : ٧٨ – ٨١). ومشكلة «توافق واشنطن» حسب رأي شتجلتز تمثلت في أنها اتخذت الخصخصة كهدف في حد ذاته بدلاً من أن تتمحص بدقة لمعرفة أي من القطاعات قد تصلح للخصخصة وتحت أي ظروف، وعن طريق أي توليفة من الفعاليات يمكن التوصل إلى نمو مستدام وتوزيع أكثر عدالة للموارد. وتعتمد الإجابة على السؤال عن ماهية تأثيرات الخصخصة، على أي قطاع بالتحديد من القطاعات الإقتصادية تجري خصخصته، وعلى الشروط الأطرية السائدة هناك. وهكذا، فقد تؤتي الخصخصة لقطاع معين أكلها في بلد ما، في حين تبوء بفشل ذريع في ذات القطاع في بلد آخر.

من العوامل التي تلعب دورا ذا أهمية خاصة في التبعات المترتبة على الخصخصة ما يلي:

- هل توجد إمكانية لمنافسة قوية في ذلك القطاع، أم أن الخصخصة فيه ستكون مجرد استبدال إحتكار الدولة إحتكار للقطاع الخاص؟ خاصة في القطاعات المسماة صناعات شبكات البنية التحتية لا يكون

مثل هذا الاستبدال ممكناً سوى تحت ظروف ملائمة. فعلى سبيل المثال في حالة وسائل النقل بواسطة خطوط السكك الحديدية على خط واحد، تكون الإمكانية للمنافسة محدودة. فاحتمال أن يكون هناك جدوى إقتصادية من بناء خط سكة حديد موازٍ يبقى ضعيفاً من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا يستطيع قطار أن يتجاوز قطار آخر على نفس الخط. وينطوي تحت صناعات شبكات صناعات البنية التحتية صناعات الإمداد كصناعة الخدمات المرتبطة بالإمداد والتجهيز في مجال التزويد بالماء والغاز والتيار الكهربائي. وإذا تمت الخصخصة في هذه المجالات فيجب أن تكون هناك ضابطات مفروضة على مقدمي الخدمات بحيث لا يستطيعون من خلالها استغلال قدراتهم الإحتكارية في السوق.

- هل من الممكن في سياق الخصخصة أن يتعرض المستهلك لخطر الحرمان من سلع وخدمات هامة كحرمان أناس على سبيل المثال يقطنون مناطق نائية من خدمة البريد، أو حرمان أناس فقراء غير قادرين على تسديد فواتيرهم من الكهرباء؟

- هل للدولة مصلحة خاصة في الحرص والحماية؟ فمثلاً بعد ما جرت خصخصة كاملة للمطبعة الاتحادية تقرر إعادتها ثانية في يد الحق العام، وذلك تحت غطاء أن الوثائق التي يتم طبعها والمعلومات التي تورد فيها ذات خصوصية أمنية للدولة.

يمكن القول إجمالاً أن نتيجة حساب ما تحت الخط للخصخصة والتأميم تظل مختلطة الأوجه من حيث سلبياتها وإيجابياتها. وتتوقف النتائج بشكل قوي على ماهية القطاع والهيكل السياسي في البلد. ففي التقرير المذكور سابقاً «حدود الخصخصة» تمت دراسات على حالات من الخصخصة في ألمانيا وبلدان أخرى. وأظهرت النتائج أن هناك طيف واسع من الإيجابيات ومن السلبيات للخصخصة. وسيتم فيما يلي عرض للآثار الجانبية المثبتة، ومن ثم التطرق إلى مخاطر الخصخصة بناء على التحاليل التي أجراها نادي روما.

إذا تمخضت الخصخصة عن توليد المنافسة في قطاع ما فشأن ذلك أن يؤدي في العادة إلى تحسين وضع الزبائن، فشركات القطاع الخاص التي تجد نفسها في ميدان المعركة مع منافسيها تعتمد كثيراً على إرضاء الزبائن، ويتوجب عليها أن تنتهج التجديد الإبداعي والفعالية في الأداء حتى تستطيع أن تحافظ على حضورها في السوق. ويقدم قطاع الاتصالات مثالاً على أحد الفروع الإقتصادية الذي أدت المنافسة بين الشركات الخاصة فيه إلى تجديدات إبداعية وتوسعة لسوق السلع والخدمات بشكل ما كان حتى التفكير به ممكناً أيام كان القطاع حكراً على الدولة. إن الشركات الحكومية في الدولة التي لا ترى نفسها في معركة تنافسية مفروضة عليها، تميل عادة إلى إدارة أعمالها بكلف عالية وتكون أقل تقبلاً للتجديد. كما أن ثقافة تخفيض النفقات وتقديم الخدمات النوعية تبقى ثقافة غير ملزمة لها ولا تمارسها تلقائياً. ومن الجانب الآخر، تميل الشركات الخاصة إلى استبعاد الزبائن الذين لا تتوقع مكاسب من التعامل معهم، مثال ذلك ما قد يحدث مع أناس من القاطنين في الأماكن النائية حيث لا يوجد جدوى إقتصادية من وراء توصيل الرسائل البريدية إليهم.

يمكن أن تكون الخصخصة خطوة عقلانية إذا كانت الدولة تفتقد للإمكانات المادية للاستثمار، وعندما يكون هناك استعداد من قبل مستثمرين من القطاع الخاص المحلي (أو العالمي) لاستثمار رأس المال اللازم. ويشيع مثل هذا الوضع في البلدان الفقيرة، حيث تلجأ هذه البلدان إلى التنازل جزئياً عن مهمتها في تزويد

مواطنيها ببعض السلع الحيوية من أجل البقاء، مثل إدارة القطاع الشأن المائي لصالح مستثمرين من القطاع الخاص. وفي العادة يطرأ تحسين على التزويد والإمداد لكن للزبائن القادرين على تسديد الفواتير فقط وكما قد يزيد ذلك من فقدان العدالة في المجتمع.

تتولد المشكلة التي ترافق الخصخصة في كثير من الأحيان نتيجة ضعف التنظيم على عملية الإستثمار. فمثلاً، بسبب ضغط الوقت، قد تضطر دولة قليلة الخبرة في شأن الخصخصة أن تقبل في مفاوضاتها مع المستثمر شروط بيع قد تضر بمصالحها. ولطالما إنقادت بلدان، خاصة بلدان الكتلة الشيوعية سابقاً، أمام

شركات عالمية كبرى متمرسة إلى فخ القبول بأسعار ومعايير بعيدة عن الواقع الحقيقي. وهذا ما حصل في بلدان شرق أوروبا التي لا تزال في مرحلة التحول حيث تم بيع شركات الطاقة الحكومية – من بين شركات أخرى – بأسعار زهيدة أقل بكثير من قيمتها الفعلية.

وكما نوهنا أعلاه، تطفو المشاكل على السطح أيضاً إذا افتقدت المنافسة وأخذ احتكار القطاع الخاص بالنمو، وخاصة في صناعات لا بدائل لها كشبكات البنية التحتية (كالتزويد من خلال شبكة المياه أو شبكة الخطوط الكهربائية)، عندئذٍ لا تؤدي الخصخصة إلى الإستفادة المتوقعة من التحديث وتخفيض الأسعار. فسلبيات الإحتكار على الصعيد الخاص أشد وأدهى عادة من الإحتكار من قبل الدولة.

وهناك مخاطرة أخرى تتولد من جراء تحويل المخاطر والتكاليف الخارجية. إذ طالما حصل أنه بعد اكتمال عملية البيع للمستثمر الخاص يتم تحويل المخاطر في تسويق وبيع الإنتاج إلى الدولة. كأن يفرض على الدولة تحمل التكاليف الخارجية للمشروع الناتجة عن متطلبات إضافية مثل التبعات البيئية بينما ينعم المستثمر بالأرباح التي يجنيها من المشروع. ونجد مثال واضح في هذا السياق في تكاليف التبعات البيئية الباهظة لمشاريع الطاقة النووية.

وتتمثل المشكلة الإضافية المرافقة للإستثمارات الخاصة في إحتمالية إهمال الإدامة طويلة الأمد والحفاظ على استمرارية النوعية اللتان تؤديان في بعض الحالات إلى إنهيار البنية التحتية التي كانت صيانتها قبل ذلك تتم بالإنفاق عليها من قبل القطاع العام. والمثل المعروف على ذلك هو سكة القطارات الحديدية البريطانية، فبعد خصخصتها أهمل المستثمرون صيانة شبكة الخطوط بشكل تسبب في حوادث مروعة مما أدى قسراً لإعادة تأميمها.

في مقدمة الأسباب للإقدام على الخصخصة أسباب تكمن في السياسة المالية للدولة، حيث تأمل الحكومات من خلال إيرادات الخصخصة أن تسد الثغرات في الموازنة العامة. ويمكن أن يكون لذلك تأثيرات إيجابية على سياسة أخرى. على سبيل المثال باعت الحكومة المحلية لمدينة دريزدن موجوداتها من الشقق والبيوت السكنية التي كانت تربو على ١٠٠,٠٠٠ وحدة، لتصبح بذلك المدينة الكبرى الوحيدة في ألمانيا المحررة من المديونية ولتحقيق حجم وفر مالي يبلغ حوالي ٨٠ مليون يورو سنوياً، كانت تنفقه في السابق لتسديد الفوائد البنكية، حيث يمكنها الآن أن توظفه بعد خصم الفرق بين الدخل من الإيجارات والإنفاق على الصيانة لتلك السكنات في إستثمارات تتعلق بخدمات عامة كالتعليم والتأهيل التقني.

يوصي نادي روما بأن يتم أولاً إعداد قائمة لما يجب أخذه بعين الإعتبار قبل اللجوء إلى الخصخصة، وطرح الأسباب الموجبة للخصخصة للمناقشة للرأي العام حتى يمكن تفادي إجراء الخصخصة لمجرد كونها هدف في حد ذاته. وتحتوي هذه القائمة على ما يلي:

- إطار نظم يعتمد عليه مع تحديد الهدف للمستثمر.
- لا يجوز الخصخصة لأسباب إيديولوجية فقط لأي خدمات ومهام تقدمها الدولة بشكل جيد.
- تكون هنالك إدارة ديمقراطية على العملية من خلال دائرة رسمية.
- حين تصبح الدولة صاحبة الملكية، ينبغي أن تمارس الدولة نفوذها على السوق من خلال وضع أطر التنظيم المناسبة.
- إيلاء حماية خاصة للسلع العامة والإمدادات الحيوية: يجب تمحيص كافة الأمور الداعية للخصخصة بعناية فائقة
- وضع ميثاق إجتماعي لحماية المعوزين: حكومة دريزدن المحلية تعطي مثال يحتذى به حيث ربطت بيع عقاراتها بحقوق خاصة لحماية المستأجرين
- شفافية الخصخصة والنزاهة في العطاءات
- التحقق فيما إذا كان هناك طريق ثالث يتمثل في شكل من أشكال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص أو من خلال تعاونيات

٧,٤ .العمل الجيد والمشاركة في صنع القرار:

سياسة العمل الجيد

بقلم فولفجانج شرويدر (*Wolfgang Schroeder*)

لـكل مجتمـع مفهـوم خـاص بالعمـل. وتنشـأ في داخـل كل مجتمـع كذلـك مواجهـات بـين أشـكال الفكـر حـول العمـل، وبالأحـرى عـن مـا يفهـم تحـت تعبـير «العمـل الملائـم»، وكيـف يتـم تنظيـم العمـل في الوقـت الحـاضر؟ وكيـف سـنمارس العمـل في المسـتقبل؟ ومـا هـي أهميـة الـدور الـذي يلعبـه العمـل في حياتنـا وفي الحفـاظ عـلى تماسـك المجتمـع؟ وهـل ظاهـرة اسـتقطاب علاقـات العمـل نحـو الأجـور غـير المسـتقرة بالتزامـن مـع مشـاهد عمـل محبطـة عـلى جانـب، ونحـو مـا يقابلهـا مـن مسـتويات أجـور عاليـة، بالتزامـن مـع أوضـاع عمـل مريحـة وطموحـة عـلى الجانـب الآخـر، هـل هـي ظاهـرة مؤقتـة عابـرة؟ أم أن الأمـر يـدور حـول بدايـات تطـور كارثي؟ هـذه الأسـئلة، اكتسـبت حضـوراً هامـاً: فبـدون أخذهـا بعـين الإعتبـار لا يمكـن تطويـر مشـاريع مسـتقبلية عـلى الصعيديـن الفـردي المجتمعـي. لقـد فقـد الذيـن يمثلـون فكـرة أن «العمـل يحتـضر» الكثـير مـن قـوة صوتهـم. قد حاججـوا، بـأن العمل مـن أجـل كسـب العيـش في المجتمـع العـصري آيـل إلى النفـاذ، وبـأن مقومـات التشـغيل الكامـل لم تعـد واردة أيضـا. لكـن هـذه الفرضيـة يمكـن دحضهـا بسـهولة عـن طريـق الأخـذ بمثـال البلـدان الاسـكندنافية، التـي ترتبـط فيهـا مسـتويات عاليـة مـن التشـغيل مـع مسـتويات إجتماعيـة مرتفعـة. وكذلـك في ألمانيـا أمكـن خفـض معـدلات البطالة بشـكل واضـح بعـد سـنوات طويلـة مـن الركـود. بيـد أنـه، وفي ظـل الأزمـة الإقتصاديـة العميقـة المعلنـة، اكتسـب موضـوع البطالـة حضـوراً أكـثر سـخونة في الـرأي العـام، وتزامـن مـع تفـشي المخـاوف مـن الإنجـراف في طريـق التحـول إلى «مجتمـع المرونـة وحمّـى العمـل» حتـى ولـو أن التقـدم في الإنتاجيـة قـد سـاهم في تخفيـض متواصـل لأوقـات العمـل حتـى تتسـنى مضاعفـة حجـم الناتـج الإجتماعـي الإجـمالي عـدة مـرات أكـثر مـما كان عليـه مثـلاً قبـل ٤٠ عامـاً، فـإن ذلـك كلـه لا يمثـل سـوى أحـد الأوجـه في الجـدل الواسـع حـول تحـولات العمـل.

التحول في تنظيم العمل

حتـى وإن كانـت كيفيـة تشـغيل العمـل المأجـور، تمثـل أثنـاء مراحـل معينـة وتحـت توليفـات محـددة فقـط، موضـوع جـدل عـلى النطـاق المجتمعـي الواسـع، إلاّ أنهـا تظـل الشـغل اليومـي الشـاغل بالنسـبة للمسـتخدمين. كان أداء العمـل في المجـال الصناعـي محبـوكاً بشـكل ضيـق مـع العمـل عـلى الحـزام المتحـرك، وبالأحـرى مـع العمـل الـذي تتحكـم بـه الآلات. وبالرغـم مـن أن عمليـة تنظيـم العمـل المسـماة نسـبة إلى تايلـور «التايلوريـة» – التـي كانـت تتميـز باسـتعمال الآلات، وإجـراءات السـيطرة والتحكـم واعتـماد معايـير الأداء، أي مـا يمكـن اعتبـاره أسـلوباً علمياً إلى حـد مـا لتخطيـط العمـل– لم تقـرر نوعيـة الحيـاة لكافـة العاملـين، غـير أنـه تمخـض عنهـا ليـس التأثـير البالـغ فقـط عـلى المجتمـع كافـة بـل كذلـك عـلى أسـلوب حيـاة العاملـين بعـد العمـل أيضـا. وكذلـك بالنسـبة لتاريـخ الحركـة العماليـة، وبالأخـص تاريـخ النقابـات، فليـس مـن السـهل فهمهـما دون معرفـة تأثـير عمليـة تنظيـم العمـل التايلوريـة وطبيعـة مجريـات العمـل في المصانـع والمعامـل الكـبرى. تطـور إبـان

التايلورية – Taylorism

ترجـع إلى فريدريـك تايلـور (Frederick Taylor) (١٨٥٦-١٩١٥) كان هدفـه تنظيـم العمـل بحيـث يصـل الأداء إلى أفضـل فعاليـة ممكنـة وكانـت وجهـة نظـره هنـا، أن أداء العمـل الوظيفـي للعامـل، يجـري حسـب نفـس المبـادئ التـي يجـري عليهـا الأداء الوظيفـي للآلات، وحـاول تبعـاً لذلـك أن يهيـكل مجريـات العمـل في المصانـع لتتحـول إلى العمـل عـلى حـزام متحـرك آليـاً.

عقد الثمانينات بجانب التايلورية نموذج آخر من الإنتاج الإبداعي المتجدد، وهو ما يطلق عليه تويوتيزم[١٣] (Toyotism)، الذي سمي نسبة إلى عملية تنظيم العمل الجديدة آنذاك من خلال العمل بشكل تجمعات لدى مُصنّع السيارات الياباني تويوتا الذي كان هدفه - من بين أمور أخرى - تسوية سلبيات الأسلوب المتحجر لتجزئة العمل وإتاحة الإمكانية لتقوية الاندماج المتكامل للمستخدمين مع قدراتهم شاملة. يمثل أحد الجوانب الأخرى الذي كان يتوافق حينذاك مع المطالب الرئيسية للسياسة النقابية المتعلقة بمجريات العمل في المصانع في أنسنة العمل المأجور لكسب العيش. وارتبط بأنسنة العمل مطالب أخرى، مثل العمل على تحسين ظروف العمل من أجل الربط بين الجودة في نوعية العمل ونوعية الحياة وإتاحة الفرص للإندماج في نظام رعاية صحية جيد، وتحفيز الثراء المجتمعي بشكل عام.

برزت مواقع التجديد الإبداعي على صعيد تنظيم العمل في الغالب في صناعة السيارات. كانت النبضة المحفزة الهامة في هذا السياق قد انطلقت من خلال الأشكال الحديثة للعمل في المجموعات التي نمت في مصانع فولفو السويدية، أيضاً ارتبط اكتشاف أشكال جديدة من العمل في مجموعات بشكل مستقل كلياً أو بالأحرى جزئياً في بداية عقد الثمانينات واكتشاف طرق جديدة للإنتاج ارتباطاً وثيقاً بهذه الصناعة. وبالنتيجة تعلقت الآمال على توطيد حالة من العمل أكثر تنوعاً وأكثر إثارة للشغف وأغنى تأهيلاً، يحظى العمال من خلالها بحيز مناورة فردية أوسع لكيفية توزيع حصتهم في أداء عملهم، وكيفية مشاركتهم في صنع ما يعنيهم من القرارات الهامة. والظاهر أن أسلوب العمل في مجموعات قد أصبح رمزاً لعالم العمل الجديد وأن الفرد أصبح يتمتع كإنسان ضمن المجموعات بمكانة جديدة جديرة بموقع المجموعة.

وبنفس القدر الذي اقترب العمل باسلوب (التايلورية) من حدوده القصوى، أخذت النقاشات تنشأ حول تحسين ظروف العمل. مما أدى وفي سياق التطور نحو العمل ضمن مجموعات مستقلة جزئياً، الى تقارب مع الصورة المثالية «للعمل الجيد». ووجدت هذه الطريقة من أساليب العمل رواج واسع النطاق في ألمانيا بالمقارنة مع الصعيد العالمي، بحيث أن بعض الكتاب أخذوا يتحدثون أيضاً عن الطريقة الألمانية، التي ترتكز دعائم أبعادها النوعية على القواعد الأساسية للعمل المؤهل كل باختصاصه ولنظام ازدواجي للتأهيل المهني اللذان تم تطويرهما في سياق التايلورية. وعلى هذا الأساس تبلور إلى حد ما، نوع من التناغم بين الأنسنة والعقلنة اللتان بدورهما تمثلان المقومات الإنتاجية التي يقوم عليها مشروع التخصص المرن في مجال الصناعات المعتمدة على التصدير. بيد أنه، ومنذ أواسط عقد التسعينات، نمت شكوك حول مستقبل هذا النوع من العمل الصناعي، وذلك من جانب بسبب محددات العوامل الإقتصادية والمالية وبسبب التطورات المتناقضة في مبدأ العمل الجماعي من جانب آخر.حيث يضع كلا هذان العاملان علامة استفهام كبيرة على مدى فعالية هذه الطريقة من العمل ومدى تقبلها.

استقرت خيبة الأمل، فرغم توسع انتشار العمل في مجموعات غير أن التوقعات التي ارتبطت به من حيث تعميق الأنسنة في عالم العمل لم تكن قد تحققت بعد بل على النقيض من ذلك، فقد تضاءلت الفرص والإمكانات المتاحة للمستخدمين في مجالات العمل في كثير من القطاعات لصالح تعزيز العمل بمعايير تقليدية موحدة. وفي الوقت الحالي، تتنافس أنظمة عمل مختلفة في عالم الصناعة مع بعضها البعض للوصول إلى أعلى درجات الإنتاجية.

١٣ سميت هكذا نسبة إلى نموذج الإنتاج في مصنع سيارات تويوتا، الذي حاول ربط إنتاج الكم بالجملة مع جودة نوعية التصنيع في ورشات العمل.

بالتزامن مع تلاشي العمل الصناعي على صعيد الصناعات الكبرى أخذ نمط آخر من العمل يحتل شيئاً فشيئاً مكانة مركزية كموضوع نقاش في الأوساط المجتمعية، حيث يتمحور الأمر حول العمل المرن لتقديم الخدمات الذي يعتمد على المعرفة. وهنا يتم الانطلاق في كثير من الأحيان من أن الفرد يتمتع باستقلالية أكثر بعمله في هذه المجالات. وعلى كل حال، فهؤلاء الأفراد لا يعملون في مؤسسات كبيرة، بل في مشاغل ومعامل صغيرة، ويتحملون مسؤولية نتائج أدائهم بشكل أقوى. وهذا الشكل من العمل، يتم ربطه باحتضار أنظمة العمل التقليدية السائدة التي تعتمد على تحديد أوقات الدوام في العمل. بدلاً من الحديث عن تقصير ساعات العمل أصبح يقال «دوام بلا نهاية» فعلى سبيل المثال، أصبح شيئاً طبيعياً في عصر البريد الالكتروني والهواتف المحمولة، أن يتوقع صاحب العمل من الكثير من العاملين، أن يكونوا دوماً على استعداد وتحت الطلب خارج أوقات الدوام، وحتى لو تجاوز ذلك المحددات القانونية. وفي الجدل الدائر بصدد مخاطرات هذا التطور، تلعب مؤهلات المستخدمين دوراً حاسماً عندما يدور الأمر حول المزيد من الاستقلالية في العمل. وتطرح هنا على صعيد المخاطرات، مواضيع جدلية تتعلق بالأشكال الجديدة للضغوطات النفسية، مثل ما يسمى «متلازمة الاحتراق» (أي الإنهاك النفسي من التعب في العمل) من جراء استنفاذ شامل لطاقات الإنسان بلا استثناء من خلال العمل وما يترتب عليه من تناقض في منظوره مع الحياة الأفضل المرجوة.

كثر النقاش في السنوات الأخيرة فيما إذا كان بالإمكان إيجاد عامل من نمط خاص يتحمل بنفسه بصفته «مقاول لقوة عاملة» كذلك مسؤولية «القابلية للتشغيل» (Employability)، وبهذا يكون التأكيد على أنّ عملية التطوير تقود إلى تحويل عامل أجرة بروليتاري، عبر عامل متمهن، وصولاً إلى «مقاول لقوة عاملة». ويمكن تثبيت الأمور المميزة لمقاول قوة عاملة الذي ينظم نفسه جزئياً تحت علاقات تكليف مشابهة لعلاقات السوق، في ثلاثة أبعاد: مؤهلات على صعيد فردي، ورقابة ذاتية منتظمة للعمل، وخطورة الاستغلال الذاتي تحت ظروف حماية اجتماعية متأزمة. وبما أن أمر المقاول لقوة عاملة يدور حول كونه أحد عناصر البنية الإجتماعية الذي يمثل درجة جديدة من درجات سلم الإقتصاد القائم على قاعدة السوق، توصل عالما الإجتماع فوس وبونجراتس (Voss and Pongratz ٢٣:٢٠٠٣)، إلى وصف للعلاقات السيادية الهرمية داخل أمكنة العمل: «لا يتلاشى التناقض بين رأس المال والعمل في مؤسسية أرباب العمل الرأسمالية، بمجرد دخول نمط «المقاول لقوة عاملة على الساحة، بل يتحول إلى تناقض بنيوي بين أرباب عمل من أنواع مختلفة» (فوس وبونجراتز، ٣٢:٢٠٠٣). حتى وإن لم يتوطد هذا النمط من العامل في عالم العمل بعد إلا أن صفاته أصبحت منذ الآن واسعة الإنتشار.

إن التحدي الأكبر لسياسة «العمل الملائم» حالياً، هو ارتفاع أعداد حالات التشغيل غير الآمن. وتتمثل الإشكالية بشكل خاص في أن مسالك الخروج من مأزق هذا القطاع تزداد صعوبة بإستمرار. يعتبر «العمل الملائم» بالنسبة لمشروع الديمقراطية الإجتماعية، من حيث النظر إلى مصلحة الأفراد المعنيين هاماً لسببين أوليين: أولاً، يجب العمل على أنسنة العمل السيء، وثانياً يجب مساعدة هؤلاء الذين يعملون في هذا القطاع، لتمكينهم من الخروج من هذا النطاق وليواصلوا سيرة تطورهم.

ذوي العلاقة في عملية المشاركة في صنع القرار ومجرياتها

ترابط تراجع أهمية نظام العمل على الصعيد الصناعي مع استحقاقات جديدة لذوي العلاقة في صنع سياسة العمل الملائم، بجانب الاتحادات والدولة، يكوّن ذوي العلاقة على صعيد العمل في المصانع العامود الثالث الهام الذي تقوم عليه سياسة العمل الملائم التي يتم التفاوض عليها. وكانت مساوماتهم حول المسائل المركزية لظروف العمل تتحرك سابقاً وحتى عقد الثمانينات ضمن إطار معطيات قياسية تم التفاوض والاتفاق عليها خارج المصانع كما تم وضع معاييرها على الصعيد الحكومي. لذا، تبلور في ألمانيا نظام إجتماعي على صعيد العمل في المصانع يتقيد بأنماط تنظيم من خارج نطاق هذا الصعيد ودون تفهمها، حيث يتيح النموذج الألماني مجال لطيف واسع من مختلف التوليفات للتعامل على صعيد العمل في المصانع ولمختلف النماذج التبادلية، بيد أنه يتم تحديدها من خلال شروط أطرية، إذ يجب على إدارة مؤسسة العمل (الشركة) في سياستها المتعلقة بشؤون الموظفين أن تأخذ بالحسبان مصالح المستخدمين ومجالس تمثيل العاملين فيها بنفس القدر الذي توليه لمتطلبات مراجع ذات مستوى أعلى من مستوى مجريات العمل في المصنع، أي المتطلبات التعاقدية في عقود التفاوض الجماعي والمتطلبات الحكومية. وبعكس هذه الصورة، يتوجب على مجلس تمثيل العمال أن يربط ممارسة وظيفته لتمثيل مصالح العمال مع ممارسة للمشاركة في تحمل مسؤولية تجاه إنتاجية الشركة ونجاحها. ولقد تم إدخال نموذج المشاركة في صنع القرار على صعيد العمل في المصانع هذا وما يرافقه من التعاون ضمن ورقة العمل لإعداد قانون دستور العمل في المصانع بصيغة نص بارزة بامتياز: «صاحب العمل ومجلس تمثيل العمال فيه يتعاونان، مع احترام اتفاقيات التفاوض الجماعي السارية المفعول في العمل بروح الثقة المتبادلة وبفعالية تأثير مشترك مع كل من النقابات ومنظمات اصحاب العمل الممثلة في المصنع من أجل كل ما يجلب الخير لصالح المستخدمين وصالح المصنع» (مادة ٢، فقرة ١ من قانون دستور العمل في المصانع).

يفصل نموذج تمثيل المصالح في ألمانيا شكلياً بين مجلس تمثيل العمال في المصنع وتمثيلهم في النقابة، أي أنه ليس بالشرط أن يكون عضو المجلس عضواً في النقابة، وليس للنقابة نفوذ مباشر على المجلس.

ونتيجة لهذا الفصل الشكلي، حصل أكبر إنجاز للنموذج الألماني يتمثل في تراجع المنافسة الممكنة بين الطرفين ونشوء قدر كبير من التعاون بينهما في الممارسات اليومية. وينتمي، ومنذ ستة عقود من الزمن، ينتمي ما يزيد على ٧٠٪ من أعضاء المجالس العمالية في نفس الوقت إلى عضوية النقابات ويمارسون فيها أعمالاً وظيفية فخرية مرموقة. فبينما يتفاعل مجلس تمثيل العمال في المصنع مع الأمور في حقل من التوتر بين أقطاب المثلث المكون من العاملين والإدارة والنقابة في المصنع «كمؤسسة لها موقعها في حقل العمل» وفورستنبرغ (Fuerstenberg ، ٢٠٠٠ (١٩٥٨))، تتأرجح الإدارة المسؤولة عن مجريات العمل في المصنع مكرهةً كالبندول بين المستخدمين ومجلس تمثيل العمال من ناحية، والمصالح الهامة للشركة وبالأحرى متطلبات رئاسة مؤسسة العمل ورابطة أرباب العمل المعنية بها من ناحية أخرى. ويتم التعامل مع التناقضات في المصالح بين مجلس تمثيل العمال وقيادة الشركة على شاكلة عملية إجرائية ويندر أن يتصاعد الخلاف إلى نزاعات مفتوحة. وحيثما تنشأ نزاعات بصدد سياسة التوزيع والتشكيل تتداخل في كثير من الأحيان فعاليات أخرى من خارج نطاق مؤسسة العمل. ويعتبر مجلس تمثيل العمال والإدارة التنفيذية أهم اللاعبين الأساسيين ولكل منهما صفة قانونية مختلفة عن الآخر ومصادر قوة غير متكافئة بشكل لا يوحي غالباً بأن هنالك أدوار متكافئة في ساحة علاقات العمل ضمن القطاع الصناعي. كما لا يحق لممثلي العمل في المصنع التفاوض الجماعي بل هو حق لممثلي الصناعة ككل، مما يتوافق مع نموذج مؤسسي تطور على مدى الزمن والذي مكن حتى الآن من تنمية نمط من التعاون ذو مكونات أهمها سياسية وإقتصادية.

التحديات الماثلة في سبيل المشاركة في صنع القرار

إن نموذج تقاسم العمل بناء على المشاركة في صنع القرار على صعيد العمل في المصانع من خلال مجالس تمثيل العمال والتأثير جزئياً في بعض الشؤون الإقتصادية عبر جلوس ممثليها مع نقابيين متفرغين في مجالس الإدارة والإشراف، هو النموذج القائم غير أن هذا النموذج يقف اليوم أمام تحديات جديدة؛ وهي:

١. قوى الربط بين أصحاب العلاقة على صعيد المشاركة في صنع القرار آخذة بالتحلل.

إن قبول الفعاليات على مستوى العمل في المصنع لفعاليات أرفع مستوى من الخارج للمشاركة في عملية صنع القرارات في مجالات سياسة العمل لا يعتبر إطلاقاً أمراً بديهياً بل هو بمثابة تعبير كذلك عن أساليب ممارسات تبلورت تاريخياً وعن الموازين السائدة للقوى السياسية حالياً. إذ حيثما ترى الإدارات التنفيذية للشركات أي فرصة لوضع سياستها الخاصة بتحديد الأجور تحاول السير فيه طالما أنه لا يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على السلام في مكان العمل وعلى قدرة الإنجاز الإقتصادي، كما حصل في السنوات الماضية مراراً وتكرارا. بيد أنه من الوضوح بمكان بالنسبة لمشروع الديمقراطية الإجتماعية ، إنّ مشاركة المستخدمين ليست مسألة مواءمة، بل أن الأمر يدور هنا حول حق أساسي مدوّن في المشاركة لا يجوز طرحه للتفاوض في أي حال من الأحوال.

من المهم فيما يتعلق بشرعية وقبول سياسات من خارج مكان العمل أن يرى أصحاب العلاقة على مستوى الإتحاد من ممثلي القوى العاملة أن تأثيرهم ومصالحهم تؤخذ بالحسبان في وضع هذه السياسات، الأمر الذي يعتبر إحدى مقومات تأسيس الإتحادات ووسيلة لكي تنال قدراً عالياً من الولاء والالتزام من قبل أعضائها. وكانت التقاليد هنا بمثابة قوة ربط هامة طالما صبغت الدور السياسي للعلاقات على صعيد القطاع الصناعي، إلا أن هذه التقاليد فقدت أهميتها سريعاً إبان العقدين الأخيرين. فطيلة عقود سنين مضت ساد في العديد من المصانع الألمانية أسلوب من توزيع المهام الذي أثبت وجوده ولم يكن من حيث المبدأ عرضة للتساؤل حول جدواه، وطالما اعتادت الأجيال على تداوله فيما بينها. وكما يبدو، أخذت قوة الروابط الثقافية التقليدية بين الاتحادات ولاعبي الأدوار على صعيد مكان العمل تفقد من تأثيرها؛ فمن الثابت، ومنذ عقد الثمانينات، أن هناك ما يشير إلى استضعاف قوة تعبير النقابات، وسواء كانت الإدارة أو مجلس تمثيل العمال، فكل يذهب في طريقه، وكل منهما يحاول أن يطلق إعلانات في العلن عن عدم ارتياحه من القرارت التي تؤخذ على صعيد الاتحادات وبالنتيجة يمتنع عن التقيد بها.

٢. مجلس تمثيل العمال هو الشريك المرجعي للحوار وهو الممثل لمصالح المستخدمين كافة.

تتمثل إحدى التحديات الكبرى في ايلاء أهمية لتمثيل مصالح القوى العاملة الأساسية والهامشية على حد سواء، إذ أن تركيبة المستخدمين في الشركات قد تغيرت جذرياً في السنوات الأخيرة، حيث ازداد عدد العاملين بعقود عمل مؤقتة، والعاملين بدوام جزئي، والعمال المستعارين بشكل ملموس. وقد تحمل هذه الظاهرة في طياتها أسباباً كامنة للنزاعات في مكان العمل، بحيث تواجه عملية المشاركة في صنع القرار تحديات من حيث التكافل والوساطة. فعلى مجلس تمثيل العمال أن يمثل مصالح مجموعة تتغير باستمرار من العاملين ليصطدم من حين لآخر بمشاكل استثنائية وليمثل مصالح مجموعة من العاملين لا تتمتع بكثير من الحماية بذات القدر من النجاح في تمثيله لمصالح فريق العاملين الدائمين في مكان العمل.

٣. نموذج المشاركة في صنع القرار في مجابهة مع أشكال من مسؤوليات أرباب العمل تتباعد عن بعضها البعض.

كان القائمون على صنع القرار على صعيد مجريات العمل في المصنع أثناء فترة نشأة قانون دستور العمل هم أنفسهم الذين يتحملون المجازفة الإقتصادية. ومع العلم بأن مشاركة مجلس تمثيل العمال في صنع القرار محصورة على قضايا تنظيم العمل وشؤون العمال في المصنع، إلا أن هناك في العادة إمكانية لمناقشة القرارات الإقتصادية كذلك. وفي سياق العولمة، ومن خلال الفصل بين ملكية المصانع والقائمين على إدارتها، ازداد عدد القرارات الإقتصادية المتعارضة مع صالح العاملين بشكل عام، وأيضاً مع مصالح المصنع نفسه، والتي تقرّ في العادة دون أن تتاح الفرصة لفعاليات المصنع للتأثير عليها مسبقاً قبل إقرارها. ومع العلم بأنه يمكن التوصل إلى تسوية للتخفيف من الأضرار الإقتصادية التي تلحق بالعاملين من جراء هذه القرارات بفضل جهود مجلس تمثيل العمال في المفاوضات، غير أن التطورات الجارية في اعتماد الشركات على «أسواق المال» وسيطرتها أصبحت بمثابة تحديات جديدة في وجه نموذج المشاركة في صنع القرار.

٤. يتطلب عولمة الشركات عولمة المشاركة في صنع القرار.

تعتبر المنافسة بين المواقع الصناعية من أهم الحجج التي تستخدم لبيان ازدياد سوء ظروف العمل، وكثيراً ما تكون هذه المنافسة بين موقعي عمل يتبعان لنفس الشركة. فعلى سبيل المثال، تعلن الشركة الأم في مواقع أعمالها الواسعة مناقصة لتصنيع طراز حديث لأحد أنواع السيارات، وتستغل المنافسة بين مواقع التصنيع التابعة لها من أجل تخفيض الأجور وتخفيض الاستحقاقات الإجتماعية للعاملين. ومع ذلك، فهناك أيضاً مؤشرات إيجابية لبوادر تجارب تضامنية كالتي حصلت بين المواقع الأوروبية لصناعة سيارات شركة جنرال موتورز عندما هددت الإدارة المركزية للشركة الأم بإغلاق أحد مواقعها في أوروبا. وهكذا صارت مجالس تمثيل العمال الأوروبية مؤسسة هامة عابرة الأوطان ذات قوى مجربة في الواقع. وإن كان لا بد من إدخال تحسينات قانونية عليها لتمكين ممثلي العمال من المشاركة في الحوار نداً بند. وهناك حلبة أخرى من حلبات المشاركة في صنع القرار تتعين من خلال المتطلبات العالمية، وتتمثل في الشركة المساهمة الأوروبية. ومن أجلها، بات من الضروري تطوير استراتيجيات وأفكار تخطيطية بهدف استغلال الفرص المتاحة وتقليص المجازفات. والمنطق هنا بسيط ويقول: من أجل تأمين حقوق المشاركة في صنع القرار لا بد من تقوية التعاون الأوروبي تحت مشاركة الفعاليات على مختلف المستويات، وستكون النتائج مرضية بقدر نجاح تحقيق هذا التعاون.

٧,٥. الخلاف حول الحد الأدنى للأجور

بقلم كلاوديا فاينكوبف[١٤] (*Claudia Weinkopf*)

هل تمثل الحصة المتزايدة للأجور المتدنية بين الأجور عامة مشكلة تدق جرس إنذار الحاجة إلى علاج سياسي، أم أنها مكوّن ضروري من مكونات استراتيجية فعالة لتخفيض البطالة؟ الآن وكما كان في السابق، تتضارب الآراء حول ألمانيا في هذا الموضوع بشكل حاد. وبالرغم من أن الكثير من الدراسات في السنوات الأخيرة أثبتت بشكل متوافق إلى حد ما، أن نسبة الأجور المتدنية قد تفاقمت إلى حد يثير الإنتباه(قارن على سبيل المثال: Eichhorst ٢٠٠٥، Goebel/Krause Schupp ٢٠٠٥، Rhein/Gartner/Krug ٢٠٠٥، Schaefer ٢٠٠٣)، إلا أنه ما زال هنالك مطالبات لتوسيع دائرة التشغيل بأجور متدنية، حتى أن هناك أصوات متعالية على صعيد فردي تطالب بإيجاد وظائف مؤقتة بأجور متدنية[١٥].

تحول الجدل إجمالاً منذ وقت قريب ليتمحور بشكل أقوى حول السؤال فيما إذا كان الأمر من مهام الدولة وحدها أن ترفع من مستوى الأجور المتدنية بحيث تؤمن ضمن مفهوم الإعاشة للأسرة مداخيل تضمن العيش الكريم، أو فيما إذا أصبح من الضروري تحديد حد أدنى للأجور على مستوى التفاوض الجماعي أو على مستوى القانون الذي يضمن عدم إمكانية لجوء أرباب العمل إلى ضغط الأجور نحو الأسفل. فيما يلي سيتم عرض لبعض الحجج النمطية مع وكذلك ضد الحد الأدنى للأجور، وبالأحرى بخصوص الحد الأدنى للأجور والتمحيص فيها من حيث منطقيتها والتعليق عليها من حيث منظور جندري.

يشار في كثير من الأحيان إلى الفائدة المرجوة من اعتماد الوظائف المؤقتة المتدنية الأجر على أنها منصة للقفز في مياه التشغيل الدائم بأجور أفضل، بيد أن نتائج بعض الدراسات للواقع الحالي تقلل من التفاؤل في ما يطلق عليه «سهولة التحرك نحو الأعلى» أي من الوظائف متدنية الأجور إلى الوظائف عالية الأجور، حيث انخفض في ألمانيا بشكل واضح في السنوات الماضية (قارن:Rhein/Gartner/Krug ، ٢٠٠٥) وهذا ما أكدته دراسة تقييمية، بالاعتماد على معلومات من الوكالة الاتحادية للعمل، حيث تتبعنا فيها السؤال عن نسبة العاملين بدوام كامل الذين كانوا يتقاضون في عام ١٩٩٨ أجوراً دون الحد الأدنى للأجور وتمكنوا حتى عام ٢٠٠٣ من التقدم للعمل بأجور أعلى (أي فوق حد الأجور المتدنية). من هؤلاء في ألمانيا، تمكن عدد تبلغ نسبته ٣٤,٤٪ - أي ما يعادل أكثر من ثلث القوى العاملة من الذين كانوا في عام ٢٠٠٣ لا زالوا على رأس عملهم. غير أن هذه النسبة تتفاوت بشكل كبير، بناء على نوعية الشريحة من العاملين/العاملات

١٤هذه المساهمة في الموضوع تم نشرها في برلين بنفس الصيغة تقريباً تحت عنوان «الجدل السياسي حول الأجور المتدنية والحد الأدنى من الأجور مع التعليق عليها من حيث رؤية النوع الإجتماعي المستقبلية» ضمن فصل من فصول المقالة: «الأجور المتدنية والحد الأدنى لها: بتحليل من وجهة نظر النوع الإجتماعي» المنشورة في: Angela Fiedler، Friederike Maier ٢٠٠٨: حالات مثبتة من الإنحراف. تحاليل إقتصادية بصدد علاقة الجنسين.

نشكر الناشر سيجما كما نشكر الكاتبة على السماح لنا بالاقتباس.

١٥ من الصعب إيجاد إقتباسات تصيب جوهر هذا الموضوع. ففي معظم المنشورات ذات العلاقة، يصار بشكل أو آخر إلى طرح تعليلات مؤيدة للمطالبات بالمزيد من التشغيل في أعمال مؤقتة بأجر متدني. وهكذا مثلاً يدور الحديث عن تسعيرة أجور أشد حزماً، أو السماح لأجور قابلة للتنافس للأعمال التي لا يحتاج أداؤها سوى مؤهلات متدنية، أو العودة إلى إتباع «وصية المفارقة في الأجور»، أو حتى «إغلاق ثغرة الخدمات» مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتم الزعم، أن المثال النموذجي في هذا الصدد، هو ما يتم إقتباسه من تقرير الخبرة السنوي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ عن مجلس الخبراء: «لكن ينفتح الباب في مجال الأعمال الخدمية، لفرص تشغيل كثيرة، كما أظهرت ذلك التجارب في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، وكما أن الحيرة من الماضي علمتنا في هذا البلد، أن أعداداً كبيرة من أماكن العمل في مجال الخدمات بأجور متدنية، قد اختفت بسبب التكاليف المرتفعة» (مجلس الخبراء ٢٠٠٦ : ٣٧٠)

التي صعدت، حيث كان أكبر قدر من النجاح للوصول إلى مكان عمل بأجر أفضل من نصيب شريحة الشباب (تحت سن ٢٥ سنة ٦٢,٣٪)، ثم شريحة أصحاب المؤهلات العالية (الأكاديميين ٥٣,٦٪)، والرجال (٥٠,٤٪). أما شريحة النساء فقد تمكنت واحدة من أربع فقط من الخروج من دائرة الأجور المتدنية (٢٧,١٪) (Bosch/Kalina، ٢٠٠٧: ٤٥).

كما أن هناك تضارب قوي في الآراء حول تقييم ظاهرة الأجور المتدنية من حيث السياسة الإجتماعية ، فبينما يحاجج البعض بأن الدخل من العمل بدوام كامل يجب أن يكفي لتأمين عيش كريم بذاته، وأن الفقر رغم العمل بدوام كامل لا ينبغي القبول به، يشير البعض الآخر، إلى أن العمل بأجر متدني لا يقود بالضرورة إلى الفقر. حتى أن البعض من هؤلاء يؤيد وجهة النظر بأن ظاهرة العمل بأجور متدنية منتشرة غالباً بين أشخاص يريدون فقط تحقيق «كسب إضافي» (قارن: Brinke/Eichhorst ، ٢٠٠٧). ولكن في كلا الموقفين يتم التنويه بأنه لا يوجد إشكال فيما يتعلق بالشريحة النسائية التي تعمل بأجور متدنية. وهكذا يستحوذ رب الأسرة على مكانة هامة للفت الإنتباه السياسي ولدى بعض المؤيدين/المؤيدات لحد أدنى للأجور أيضاً، فرب العائلة هذا رغم العمل بدوام كامل (وإذا إقتضى الأمر عمل ساعات إضافية) يتقاضى أجراً متدنياً بشكل لا يستطيع معه إعالة عائلته. أما لدى الشريحة النسائية فالمشكلة أقل وطأة، إذ كانت أعداد النساء اللاتي يعملن بدوام جزئي أو في أعمال محدودة صغيرة كثيرة. فالأمر قد يدور هنا – وهكذا قد يتبادر لأذهان الكثيرين – حول كسب دخل إضافي لغالبيتهن، فلا يلحق الفقر بهن رغم الأجر المتدني، لأنه وفي أسوأ الحالات يوجد هناك أيضاً شخص آخر كزوج أو شريك في الحياة يكسب أجراً أفضل.

إذا كان هناك ما يوجد من الصواب في هذه الأفكار فهو مجرد أن ليس جميع العاملين بأجور متدنية يعانون من الفقر، لأنه من الممكن - ضمن مفهوم إقتصاديات المنزل، أن يتم الجمع بين أكثر من مدخول واحد، بحيث أن ايرادات المنزل بمجموعها تقع فوق سقف الفقر. حقيقة، أن البطالة وعدم ممارسة العمل بوجه خاص هما أساس الفقر، بينما أن الدخول المتدنية من ممارسة العمل لا تسهم في الفقر سوى بشكل جزئي ومحدود. ولكن مع ذلك، فقد وصلت نسبة الفقراء من الذين يعملون في قطاع الأجور المتدنية في ألمانيا أثناء عقد التسعينات إلى ٤١٪، أي إلى حد أعلى من المعدل البالغ ٣٧٪ ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي (Marlier/ Ponthieux،٢٠٠٠). وكذلك الإدعاء بأن النساء اللاتي يعملن بأجور متدنية مؤمنات ضمن مجمل موازنة المنزل يبدو أنه إدعاء مثير للتساؤل والريبة، فحسب التحاليل التي أجراها بيكر (Becker، ٢٠٠٦a) على شريحة النساء اللاتي يعملن حصراً بدوام كامل، تبين أن نسبة النساء اللاتي يعملن بأجور متدنية ويقعن تحت خط الفقر تصل بنسبة ١٩٪ إلى حد أقل قليلاً من نسبة الرجال العاملين بأجور متدنية والبالغة ٢٢٪. وتهمل التحاليل بموازنة الاسرة فقط، حقيقة أن استحقاقات الفوائد الإجتماعية للعاملين مثل التقاعد، وتعويضات العطالة عن العمل، يتم احتسابها أصلاً على أساس حجم الدخل المتدني من ممارسة العمل. وليس آخراً، يجب الأخذ بعين الاعتبار، أن الأمن من الفقر عن طريق شريك الحياة ليس بالضرورة أن يكون دائماً ومستقراً، فالبطالة أو الانفصال أو الطلاق بين الشركاء قد تقلب الأمور سريعاً وبشكل دائم.

ويتكرر الإعتراض ضد مأسسة الحد الأدنى للأجور قانونياً بحجة أن الأجور المتدنية هي تعبير عن إنتاجية متدنية، وأن تحديد الحدود الدنيا للأجور من قبل الدولة سيقود إلى فقدان في فرص التشغيل، وخاصة الفرص المتاحة في سوق العمل للعمالة متدنية التأهيل التي ستسوء تبعاً لذلك. لكن ظاهرة الأجور المتدنية في ألمانيا لا تصيب في معظم الحالات العمالة متدنية الأجر قبل غيرها بل أكثر من ذلك، حيث أن ما يقارب ثلاثة أرباع العاملين بأجور متدنية هم ممن أنهوا تعليمهم المهني وحتى من خريجي

الجامعـات. أيضـا، تتضـارب الآراء كثـيراً حـول تأثـير اعتـماد حـد أدنى للأجـور عـلى معـدلات التشـغيل، ففـي بريطانيـا، عندمـا تـم اعتـماد حـد أدنى للأجـور عـام ١٩٩٩ ، بـدأ التخـوف مـن فقـدان أماكـن عمـل بشـكل مقلـق، لكـن في الواقـع، ارتفعـت معـدلات التشـغيل هنـاك إبـان السـنوات الماضيـة بشـكل قـوي، رغـم رفـع سـقف الحـد الأدنى للأجـور بشـكل واضـح (Bosch/Weinkopf ،٢٠٠٦). وفي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة طالـب عـام ٢٠٠٦ مـا يزيـد عـلى ٦٥٠ عـالم /عالمـة (مـن بينهـم خمسـة مـن حملـة جائـزة نوبـل في الإقتصـاد)، برفـع سـقف الحـد الأدنى السـائد هنـاك للأجـور رفعـاً ملموسـاً (Economic Policy Institute، ٢٠٠٦).

لم تتبلـور هـذه المواقـف حـول الحـد الأدنى للأجـور في سـاحة التنظـير الإقتصـادي الألمـاني بعـد، فالغالبيـة العظمـى مـن أسـاتذة الجامعـات المختصـين يؤيـد الفكـرة بـأن اعتـماد حـد أدنى للأجـور في حـد ذاتـه لـه مؤثـرات سـلبية عـلى معـدلات التشـغيل. هكـذا أدلى عـلى سـبيل المثـال رئيـس مركـز الأبحـاث الإقتصاديـة الأوروبيـة (ZEW) فولفجانـج فرانـس (Wolfgang Franz) في إحـدى التصريحـات الصحفيـة يـوم ١٢ نيسـان/ أبريـل ٢٠٠٥ :«بالـكاد أن نجـد مسـألة موضوعيـة في علـم الإقتصـاد الـكلي ، تحظـى بتوافـق أكـثر مـن التوافـق عـلى سـلبيات إعتـماد حـد أدنى للأجـور» (اقتبـاس حسـب شـولتن ,(Schulten) ١٩٨:٢٠٠٥).

وبـشيء مـن هـذا القبيل،أكـدت أيضـاً جمعيـة الإقتصـاد البافـاري (٢٠٠٦ : ٧)، بالرجـوع إلى تجـارب التحديـد القانـوني للحـد الأدنى للأجـور في بلـدان أخـرى، «إلا أن أيّـاً مـن التقاريـر عـن المؤثـرات الإيجابيـة لـه لم توجـد بعـد»[١٦].

وفعليـاً فالعوامـل المؤثـرة عـلى التشـغيل مـن جـراء إعتـماد الحـد الأدنى للأجـور، ليسـت محـددة نظريـاً، كـما أن الدراسـات المتوفـرة حـول الموضـوع تتوصـل في الغالـب إلى نتائـج متباينـة إلى حـد بعيـد قـارن (Weinkopf /Bosch ، ٢٠٠٦). و مـن الأمثلـة الناصعـة التـي يمكـن ذكرهـا هنـا هـو مـا بينـه مجلـس المستشـارين الإقتصاديـين (Council of Economic Advisors) ، وهـو الهيئـة الأمريكيـة التـي تقابـل مجلـس الخـبراء لتقديـم الـرأي في تطـور الإقتصـاد الـكلي في ألمانيـا، في تقريـره السـنوي للرئيـس الأمريـكي عـام ١٩٩٩: «يوحـي ثقـل الدلائـل المعياريـة لدينـا بـأن إرتفاعـاً بقـدر معتـدل عـلى سـقف الحـد الأدنى للأجـور، سـيكون لـه القليـل مـن التأثـير عـلى معـدلات التشـغيل، هـذا إن لم يكـن تأثـيره معدومـاً كليـاً» (شـولتن (Schulten) ، ٢٠٠٥: ١٩٨).

وفي تقديـر لبوفنجـر وآخـرون (٢٠٠٦)، «لا يمكـن للمـرء الجـزم بمـا أن الدراسـات الميدانيـة لا تخـرج بنتائـج متجانسـة بـأن الحـد الأدنى للأجـور يـضر بالتوظيـف، عـلى الأقـل في حـال بقـاء هـذه الأجـور ضمـن صـدود المعقـول». مـن وجهـة نظرنـا، يوجـد هنالـك حجتـان هامتـان يسـتدعيان اعتـماداً قانونيـاً للحـد الأدنى للأجـور في ألمانيـا: الحـد مـن ظاهـرة انتفـاخ الأجـور التـي تسـتشري في ألمانيـا، وبالتـالي الحـد مـن مـا يرتبـط بهـا مـن دعـم حكومـي متزايـد لـذوي الدخـل المتـدني ضمـن إطـار تأمـين أسـاسي للعيـش الكريـم. كـما أن تصاعـد نسـبة العاملـين بأجـور متدنيـة في ألمانيـا، يعطـي مـؤشراً أن نظـام التعاقـدات عـلى تعرفـة الأجـور، الـذي سـاهم لمـدة طويلـة مـن الزمـن في ضـمان حـد أدنى مـن مسـتويات الأجـور عـلى مسـتوى الفـروع القطاعـي، لم يعـد يقـدم

١٦ يتـم الزعـم في هـذا الصـدد (مـن قبيـل المغالطـة) أن تحديـد الحـد الأدنى للأجـور في بريطانيـا العظمـى وايرلنـده «لا ينطبـق وبالـذات عـلى العمالـة متدنيـة التأهيـل « (جمعيـة الإقتصـاد البافاريـة ٨: ٢٠٠٦). والحقيقـة في المقابـل: حصـل في بريطانيـا أنـه وأثنـاء فـترة بـدء العمـل التجريبيـة والتأقلـم عـلى مجريـات العمـل في المصانـع التـي قـد تصـل إلى سـتة شـهور، حيـث كان يجـري خلالهـا تدريـب وتأهيـل المبتدئـين في العمـل وان كانـت تدفـع لهـم أجـور أقـل مـن الحـد الأدنى المعتمـد بمـا يسـمى «اجـور التطويـر«development rate» قـارن (Bosch/Weinkopf ، ٢٠٠٦) لكـن ذلـك ليـس قـط بممارسـة لتعليمـات اسـتثنائية عامـة عـلى ذوي المؤهـات المتدنيـة.

حماية فعالة ضد الأجور المتدنية ولا حتى ضد أدنى قدر من الأجور. ولقد أخذ التقيد بتعرفة الأجور في شرق وغرب ألمانيا بالتراجع، كما أن الأجور أصبحت بمقتضى التعرفة منخفضة جداً في بعض الحالات (قارن: مجلس النواب الألماني (بوندستاغ، ٢٠٠٤).

بناء على حساباتنا، تقاضى ٥,٥ مليون من العاملين في ألمانيا (عام ٢٠٠٦) أجوراً قدرها إجمالاً أقل من٧,٥ يورو في الساعة - وهو الحد الأدنى من الأجور الذي تطالب النقابات حالياً بإعتماده كحد قانوني، ثلثيهم من النساء (أي ما يعادل ١٩,٨٪ من مجموع النساء العاملات في ألمانيا). حتى أن ١,٩ مليون من هؤلاء العاملين كانوا يتقاضون أجراً أقل من ٥ يورو في الساعة (Kalina/Weinkopf). وإذا قورن هذا الأجر بمعدل الأجور لساعة العمل في ألمانيا فهو يعادل ٣٣٪ تقريباً فقط. وبهذا، يكسب هؤلاء العاملين أجراً أقل من السقف الأسفل المسموح به في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الحد الأدنى المعتمد من الدولة يتراوح حول هذا المستوى الذي يعتبر بشكل غير رسمي (للمقارنة) حداً رمزياً بالمقارنة على الصعيد العالمي (هذا ومن المفروض أن يتم في المستقبل القريب رفع هذا السقف بشكل ملموس).

يتم اعتماد الحد الأدنى للأجور في ٢٠ دولة من مجموع ٢٧ دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، وفي بقية البلدان الأخرى يتم تطبيق آليات تؤمن التقيد بتعرفة أجور أعلى بكثير مما هو عليه الحال في ألمانيا. فالبلدان الأخرى مثل فرنسا، هولندا، بريطانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، وايرلنده، اعتمدت كلها في خريف ٢٠٠٧ حدّاً أدنى للأجور يتراوح بين ٨- ٩ يورو لساعة العمل.

حتى في معسكر أرباب العمل الذي - باستثناء قطاع البناء - يرفض تدخلات الدولة لإيجاد حل لتحديد الأجور، تعلو حالياً المطالبات لاعتماد مستويات معينة للأجور من أجل وضع حد لاستشراء انتفاخ الأجور في الأسواق. الفعاليات الناشطة بشكل خاص هنا هي الاتحادات الممثلة لمجالات أعمال النظافة في المباني والأعمال بأوقات دوام جزئية - أي للمجالين اللذين تتفاوت فيهما نسبة العاملين من النساء بشكل واضح. هذا، وقد تم منذ وقت قريب شمل قطاع العمل في نظافة الأبنية ضمن قانون انتداب العمالة، مما يعني أن التقيد بعقود تعرفة الأجور أصبح إلزاماً، وينطبق كذلك على العمال الأجانب العاملين في هذا القطاع. كذلك، هناك اتحادان من الاتحادات الثلاثة في قطاع الأعمال بأوقات دوام جزئية، يطالبان بوضع ناظمات لتحديد الحد الأدنى للأجور على نطاق القطاع من أجل وضع حد لاستشراء الأجور المتصاعد في أسواق العمل، ومن أجل ضمان أن موجة العمال والعاملات الأجانب التي قد تداهم سوق العمل في ألمانيا، سيتم احتضانها قانونياً ضمن قانون انتداب العمالة، لإلزام هذه العمالة بالتقيد بمستويات الحد الأدنى للأجور أنظر (قارن للتفاصيل: Weinkopf ،٢٠٠٦).

تجد الحجة الأخرى التي تدعو إلى مأسسة الحد الأدنى للأجور قانونياً مرجعيتها في القواعد الأساسية لتمويل الدولة الإجتماعية ، حيث تعتمد الشركات في ألمانيا حتى الآن على أن الدولة تأخذ على عاتقها كفالة التعويض عن الانتقاص في مستحقات العاملين بأجور متدنية من خلال، على سبيل المثال، تعويض بدل البطالة إذا تبين أن الاحتياجات بمفهوم الموازنة المنزلية لا يمكن تغطيتها من المدخول الشخصي وحده. ولقد تبين في تشرين أول عام ٢٠٠٦، حسب إحصائيات الوكالة الاتحادية للعمل، أن ٢٠,٩٪ من مجموع العاملين المحتاجين لمساعدات يحصلون على مساعدات تكميلية لتأمين عيشهم الأساسي بالأرقام (١,١١٧مليون من مجموع ٥,٣٣٩ مليون عامل). كانت أكثرية هؤلاء من العاملين الذين يخضعون إلى التأمين الإجتماعي الإلزامي (ما يعادل ١١,٣٪ من مجموع المحتاجين، أي ٦٠١,٥٣٣ عاملاً وعاملة). حتى أن عدداً من هؤلاء

بلغ ٤٤٠,٠٥٥ شخصاً (ما يعادل ٨,٣٪ من مجموع ما يتلقون مساعدات تكميلية) كانوا متفرغين للعمل بدوام كامل. أما نسبة النساء بين العاملين تحت التأمين الإجتماعي الإلزامي الذين يتقاضون هذه المساعدات فقد بلغت ٤٨,٤٪، بينما بلغت هذه النسبة ٥٥,١٪ بين العاملين بشكل متقطع. وحسب دراسة أجراها بيكر (Becker) ٢٠٠٦، تبين أن عدد العاملين الذين يستحقون مساعدات الدولة التكميلية لتأمين العيش الأساسي قد يتعدى هذه المعدلات بشكل ملموس، ولكنهم لم يستعملوا حقهم للمطالبة به لذا لم يتم احتسابهم. إن اعتماد قانون الحد أدنى للأجور، لا يؤدي بالضرورة وفي كل حالة إلى الاستغناء عن دعم الدولة لذوي الدخل المحدود، إذ أن هناك عوامل أخرى بجانب الأجور المتدنية لساعات العمل، مثل فترات العمل القصيرة والمتقطعة، إضافة إلى عدد أفراد العائلة مما يلعب دوراً هاماً هنا، لكنه بلا شك سيؤدي إلى تخفيض نفقات الدولة لتمويل هذا النوع من الدخل المركبة بشكل محسوس، ويسد الباب في وجه ممارسات تخفيض أجر العاملين على حساب الدولة في نهاية المطاف.

يفترض البعض مراراً أن متلقي المعونات الإجتماعية الأساسية الذين يعملون في وظائف بسيطة أو هامشية يقومون بالعمل في وظائف لفترات تضمن لهم عدم تجاوز الحدود التي تحرمهم من المنفعة أو المنافع التي يمكن أن يتلقوها من الدولة، لتسمى هذه الوظائف «وظائف التسلل»، حيث يتسلل العامل من خلالها إلى العمل و إلى المنافع الإجتماعية معاً (جرابوفسكي وآخرون، (Grabowsky)٢٠٠٦). لكن هذا الادعاء لم يأخذ بالاعتبار أن من الأسباب وراء ازدياد اللجوء إلى الأعمال الطفيفة والمتقطعة، أسباب تكمن في المتغيرات التي طرأت على إستراتيجيات الشركات المتعلقة بشؤون الاستخدام وتشغيل اليد العاملة. لذا، فلا يصح التعميم بأن هؤلاء العاملين يلجأون لهذه التركيبة ترفاً أو بمحض إرادتهم وحريتهم. ففي مجال أعمال النظافة في المباني على سبيل المثال، يتم إشغال الشواغر الوظيفية في هذه الأثناء، وخاصة لكوادر العمل في مهام إرشادية تحت مظلة التأمين الإجتماعي الإلزامي (Hieming وآخرون، ٢٠٠٥،/Jahrling Weinkopf ، ٢٠٠٦). ومن هذا المنطلق يبدو من المشكوك فيه، إن كان من الممكن تغيير ذلك من خلال تغيير مستوى الدخل من العمل الذي يمكن العامل من تلقي المساعدات لصالح أعمال أكثر مكسباً كالتي أقترحها بوفنجر وآخرون (٢٠٠٦) على سبيل المثال. إذ أنه من خلال ذلك، ستكون وطأة المعاناة أكبر بكثير على ذوي الدخل الإضافي المتدني (, IMK-WSI-Arbeitskreis Kombilohn، ٢٠٠٧)، وخاصة النساء.

وبشكل عام، هنالك الكثير من المعطيات التي تدعو في ألمانيا إلى ضرورة اعتماد معايير إلزامية للحد الأدنى للأجور. من بين الأشكال المختلفة المتاحة هنا من حيث المبدأ، يمكن، ومن منظور تطلعات النساء المستقبلية، أن يكون اعتماد حد أدنى قانونياً للأجور هو أفضل الحلول، حيث أن من خلاله يمكن تحديد حد أدنى ثابت وملزم في كافة مجالات التشغيل. أما اعتماد الحدود الدنيا حسب اتفاقات عمالية فإنه لا يمثل بديلاً لذلك الحل، بل حلاً إضافياً على كل الأحوال لأن المقومات المسبقة لإعلان التزام عام، وإدخالهم في قانون الانتداب لا يوجدان فعلاً سوى في قلة من قطاعات العمل، فتبقى مجالات العمل ذات بدل الأجور المتدنية، حيث تعلو نسبة النساء مغطاة فقط باتفاقيات عمالية جماعية.

والأمر الذي تتضارب الآراء فيه، هو أن مجرد الحد الأدنى القانوني للأجور وحده لا يؤدي بالضرورة إلى تأمين العيش المستقل للنساء تلقائياً، إذ أن الأجر حتى بمبلغ ٧,٥ يورو / الساعة كحد أدنى لا يكفي في كثير من الأحيان لذلك، وخاصة أن السواد الأعظم من النساء الألمانيات، يمارسن في العادة أعمالاً بأوقات دوام جزئية أو أعمالاً طفيفة (Mini-jobs).

٨. دعوة لمواصلة التفكير

٨. دعوة لمواصلة التفكير

تقدم كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية بوصلة للمسائل المبدئية للديمقراطية الإجتماعية ، ونقاطاً للتوجه في المجالات السياسية المختلفة. لكنها لا تستطيع، بل ولا تريد أن تعطي أجوبة ملزمة تصلح لكل زمان ومكان. فطريق الديمقراطية الإجتماعية - أي كفكرة نشاط سياسي - يجب مراجعته دوماً وتكراراً، كما يجب مواءمته وإعادة التفكير فيه للسير فيه بخطىً موفقة.

تتبنى هذه الخلاصة الدعوة إلى مواصلة التمعن والتفكير، وتريد ذلك قبل كل شيء. وبالذات تدعو إلى التفكير في مسألة كيف يمكن للديمقراطية الإجتماعية أن تكلل سياستها الإقتصادية بالنجاح، وأمام أي تحديات تقف إبان القرن الحادي والعشرين.

إن التحدي المركزي لسياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية في الوقت الحاضر هو توطيد توازن جديد بين الدولة والسوق على الصعيد المجتمعي وهنا يقدم «برنامج هامبورغ» للحزب الديمقراطي الإجتماعي الألماني، دفعة محفزة هامة في هذا الاتجاه:

«يمثل السوق وسيلة ضرورية ومتفوقة أيضاً على أشكال أخرى من التنسيق الإقتصادي، بيد أن السوق الذي يترك وشأنه يظل أعمى البصيرة إجتماعياً وبيئياً. فهو، بالإعتماد على ذاته فقط، ليس في وضع يؤهله بأن يوفر السلع العامة بالقدر المناسب. ولكي يستطيع السوق، أن يتفتح للإنطلاق بفعاليته الإيجابية، يحتاج إلى ناظمات تقرها دولة قادرة على فرض العقوبات، وإلى قوانين أكثر فاعلية وإلى اعتماد أسعار منصفة» (برنامج هامبورج، ٢٠٠٧ : ١٧).

في ضوء التحديات الجديدة، يتوجب على الديمقراطية الإجتماعية أن تواصل العمل على تطوير ذاتها، وهو أمر ممكن إذا ما أبقت نصب أعينها المبادئ التي قامت من أجلها وحافظت على رؤية واضحة للواقع.

وبنفس القدر، ينطبق ذلك على سياسة الديمقراطية الإجتماعية الإقتصادية. يريد هذا الكتاب أن يقدم توضيحاً بأن القيم الأساسية للديمقراطية الإجتماعية كما وردت بالتحديد في حزمة مواثيق الحقوق الأساسية للأمم المتحدة، تعكس صورة واضحة للسياسة الإقتصادية للديمقراطية الإجتماعية ، فهي بوصلة التوجه نحو سياسة إقتصادية حديثة تعتمد القيمة المضافة، وتقوم على مبادئ النمو الإقتصادي، والمساواة الإجتماعية ، والإستدامة.

مراجع وأدبيات

مراجع وأدبيات

Josef Ackermann (2008), Finanzkrise: Ackermann fordert mehr Regulierung, in: manager-magazin online vom 18.03.2008.

Jennifer Amyx (2004), Japan's Financial Crisis: Institutional Rigidity and Reluctant Change, Princeton.

Masahiko Aoki und Gary R. Saxonhouse (2000), Finance, Governance, and Competitiveness in Japan, Oxford.

Masahiko Aoki, Gregory Jackson, Hideaki Miyajima (Hg.) (2007), Corporate Governance in Japan: institutional Change and Organizational Diversity, Oxford.

Ernst Baier u. a. (2002), Lebens- und Arbeitsbedingungen des Industrieproletariats, Duisburg.

Irene Becker (2006a), Mindestlöhne – ein Instrument (auch) zur Förderung der Gender-Gerechtigkeit?, in: Gabriele Sterkel, Thorsten Schulten, Jörg Wiedemuth (Hg.), Mindestlöhne gegen Sozialdumping. Rahmenbedingungen – Erfahrungen – Strategien, Hamburg, S. 61–79.

Irene Becker (2006b), Armut in Deutschland: Bevölkerungsgruppen unterhalb der ALG-II-Grenze. Johann-Wolfgang-Goethe-Universität. Arbeitspapier des Projektes „Soziale Gerechtigkeit«, Nr. 3, Frankfurt am Main.

Peter Bofinger (2007), Grundzüge der Volkswirtschaftslehre, 2Aufl., München.

Peter Bofinger, Martin Dietz, Sascha Genders, Ulrich Walwei (2006), Vorrang für das reguläre Arbeitsverhältnis: ein Konzept für die Existenz sichernde Beschäftigung im Niedriglohnbereich. Gutachten für das Sächsische Ministerium für Wirtschaft und Arbeit (SWMA), o. O.

Gerhard Bosch und Thorsten Kalina (2007), Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland, in: Gerhard Bosch, Claudia Weinkopf (Hg.), Arbeit für wenig Geld: Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland, Frankfurt am Main, S. 20–105.

Gerhard Bosch und Claudia Weinkopf (2006a), Mindestlöhne in Großbritannien – ein geglücktes Realexperiment, in: WSI-Mitteilungen, 3, S. 125–130.

Gerhard Bosch und Claudia Weinkopf (unter Mitarbeit von Thorsten Kalina) (2006b), Gesetzliche Mindestlöhne auch in Deutschland? Expertise im Auftrag der Friedrich-Ebert-Stiftung, Gesprächskreis Arbeit und Qualifizierung, Bonn.

Karl Brenke und Werner Eichhorst (2007), Mindestlohn für Deutschland nicht sinnvoll, in: DIW-Wochenbericht, 9, S.121–131.

Bundesagentur für Arbeit (2006), Beschäftigung von erwerbsfähigen Hilfebedürftigen, Oktober 2006, Nürnberg.

Bündnis 90/Die Grünen (2002), Die Zukunft ist Grün, Grundsatzprogramm von BÜNDNIS 90/DIE GRÜNEN, beschlossen auf der Bundesdelegiertenkonferenz am 15.–17. März 2002 in Berlin.

Hans Martin Bury und Thomas Schmidt (1996), Das Bankenkartell: die Verflechtung von Geld, Macht und Politik, München.

CDU (2007), Freiheit und Sicherheit. Grundsätze für Deutschland, Grundsatzprogramm der CDU, beschlossen auf dem 21. Parteitag am 3.–4. Dezember 2007 in Hannover.

Hansgeorg Conert (2002), Vom Handelskapital zur Globalisierung. Entwicklung und Kritik der kapitalistischen Ökonomie, 2., überarbeitete Aufl., Münster.

Herman Daly (1996), Beyond Economic Growth: The Economics of Sustainable Development, Boston. Herman Daly und John Cobb (1989), For the Common Good, Boston.

Alistair Darling (2008), Darling invokes Keynes as he eases spending rules to fight recession in: The Guardian, Ausgabe vom 20. Oktober 2008, S. 4.

Michael Dauderstädt (2009), Krisenzeiten: Was Schulden vermögen und was Vermögen schulden, Friedrich-Ebert- Stiftung (Hg.), Bonn.

Michael Dauderstädt (2007), Aufschwung 2007: die Verantwortung der Lohnpolitik, WISO-direkt, Analysen zur Wirtschafts- und Sozialpolitik, Bonn.

Helmut Demes (1998), Arbeitsmarkt und Beschäftigung, in: Deutsches Institut für Japanstudien (Hg.), Die Wirtschaft Japans. Strukturen zwischen Kontinuität und Wandel, Berlin, S. 135–164.

Deutscher Bundestag (1998), Abschlußbericht der Enquete-Kommission „Schutz des Menschen und der Umwelt – Ziele und Rahmenbedingungen einer nachhaltig zukunftsverträglichen Entwicklung«, Deutscher Bundestag: Drucksache 13/11200 vom 26. Juni 1998, Berlin.

Deutscher Bundestag (2004), Wandel der Arbeitswelt und Modernisierung des Arbeitsrechts, Deutscher Bundestag: Drucksache 15/2932, Berlin.

Die Linke (2007), Programmatische Eckpunkte. Programmatisches Gründungsdokument der Partei Die Linke, beschlossen durch die Parteitage von WASG und Linkspartei.PDS am 24. und 25. Mai 2007 in Dortmund.

Daniel Dirks und Silke-Susann Otto (1998), Das „japanische Unternehmen«, in: Deutsches Institut für Japanstudien (Hg.), Die Wirtschaft Japans. Strukturen zwischen Kontinuität und Wandel, Berlin, S. 211–244.

أدبيات أخرى مختارة:

نخبة مختارة من الأدبيات مع التعليق عليها، تقدمها أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية على عنوانها في شبكة الإنترنت:
www.fes-soziale-demokratie.de

هناك دراسات وتحاليل إقتصادية حديثة، يتم إستعراضها في المنشورات الصادرة عن دائرة السياسة الإقتصادية والإجتماعية لمنظمة فريدريش – إيبرت:
www.fes.de/wiso

Ronald Dore (2000), Stock Market Capitalism: Welfare Capitalism: Japan and Germany versus the Anglo-Saxons, Oxford.

Ronald Dore, William Lazonick, Mary O'Sullivan (1999), Varieties of Capitalism in the Twentieth Century, in: Oxford Review of Economic Policy, vol. 15, S. 102–120.

Economic Policy Institute (2006), EPI on the Minimum Wage, EPI News, October 27, 2006, Washington, D. C.

Christoph Egle (2006), Deutschland: der blockierte Musterknabe, in: Thomas Meyer (Hg.), Praxis der Sozialen Demokratie, Wiesbaden, S. 273–326.

Werner Eichhorst, Hermann Gartner, Gerhard Krug, Thomas Rhein, Eberhard Wiedemann (2005), Niedriglohnbeschäftigung in Deutschland und im internationalen Vergleich, in: Jutta Allmendiger, Werner Eichhorst, Ulrich Walwei (Hg.), IAB Handbuch Arbeitsmarkt. Analysen, Daten, Fakten, Nürnberg, S. 107–142.

Friedrich Engels (1988), Herrn Eugen Dührings Umwälzung der Wissenschaft (Anti-Dühring), Karl Marx und Friedrich Engels Gesamtausgabe (MEGA), Band 27, Berlin.

Eurostat, Statistische Datenbank der Europäischen Kommission, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/statistics/search_database.

FDP (1997), Wiesbadener Grundsätze. Für die liberale Bürgergesellschaft, beschlossen auf dem Bundesparteitag der F.D.P. am 24. Mai 1997 in Wiesbaden.

Milton Friedman (1973), Capitalism and Freedom, Chicago. Thomas L. Friedman (2005), The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century, New York.

Friedrich Fürstenberg (2000 [1958]), Der Betriebsrat als Grenzinstitution, in: Friedrich Fürstenberg (Hg.), Arbeitsbeziehungen im gesellschaftlichen Wandel, München/Mering.

Sigmar Gabriel (2008), Links neu denken. Politik für die Mehrheit, München.

William A. Galston (2008), How Big Government Got Its Groove Back, in: American Prospect, vol. 19, no. 6, Washington, D. C., S. 23–26.

Heide Gerstenberger (2006), Die subjektlose Gewalt. Theorie der Entstehung bürgerlicher Staatsgewalt, 2. Aufl., Münster.

Robert Gilpin (2001), Global Political Economy: Understanding the International Economy Order, Princeton/Oxford.

Jan Goebel, Peter Krause, Jürgen Schupp (2005), Mehr Armut durch steigende Arbeitslosigkeit, in: DIW-Wochenbericht, 10, S. 725–730.

Fabian Grabowsky, Alexander Neubacher, Michael Sauga (2006), Die große Flut. Dank Hartz-Reformen haben Hunderttausende Niedrigverdiener neuerdings Anspruch auf staatliche Hilfe – darunter auch viele Selbstständige, in: Der Spiegel, 19, S. 66–68.

René Haak (Hg.) (2006), The Changing Structure of Labour in Japan, London.

Peter A. Hall und David Soskice (Hg.) (2001), Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage, New York/Oxford.

Hamburger Programm (2007), Grundsatzprogramm der Sozialdemokratischen Partei Deutschlands, beschlossen auf dem Hamburger Bundesparteitag der SPD am 28. Oktober 2007.

Volker Happe, Gustav Horn, Kim Otto (2009), Das Wirtschaftslexikon. Begriffe. Zahlen. Zusammenhänge, Verlag J.H.W. Dietz Nachf., Bonn.

Anke Hassel (2006), Die Schwächen des deutschen Kapitalismus, in: Volker Berghahn, Sigurt Vitols (Hg.), Gibt es einen deutschen Kapitalismus? Die soziale Marktwirtschaft im Weltsystem, Frankfurt am Main, S. 200–214.

Volker Hauff (Hg.) (1987), Unsere gemeinsame Zukunft: der Brundtland-Bericht der Weltkommission für Umwelt und Entwicklung, Greven.

Gustav W. Heinemann (1972), Grußwort auf dem IGMetall-Kongress „Qualität des Lebens« am 11. April 1972 in Oberhausen, in: IG Metall (Hg.), Aufgabe Zukunft, Band 1: Qualität des Lebens. Beiträge zur vierten internationalen Arbeitstagung der Industriegewerkschaft Metall für die Bundesrepublik Deutschland, 11. bis 14. April 1972 in Oberhausen, Frankfurt am Main, S. 14–17.

Michael Heinrich (2004), Kritik der politischen Ökonomie. Eine Einführung, 1. Aufl., Stuttgart.

Bettina Hieming, Karen Jaehrling, Thorsten Kalina, Achim Vanselow, Claudia Weinkopf (2005), Stellenbesetzung im Bereich „einfacher« Dienstleistungen. Abschlussbericht einer Studie im Auftrag des Bundesministeriums für Wirtschaft und Arbeit, Nr. 550, Berlin.

Lew Hinchmann (2006), USA: Residual Welfare Society and Libertarian Democracy, in: Thomas Meyer (Hg.), Praxis der Sozialen Demokratie, Wiesbaden, S. 327–373.

Gustav Horn (2005), Die deutsche Krankheit: Sparwut und Sozialabbau, München.

IMK-WSI-Arbeitskreis Kombilohn (2007), Was tun im Niedriglohnbereich? Eine kritische Auseinandersetzung mit einem neueren Kombilohnkonzept, IMK-Report, Nr. 18, Düsseldorf.

أدبيات أخرى مختارة:

المزيد من الخلفيات والنصوص حول قيم وجذور «الديمقراطية الإجتماعية» في موقع *On Line* لأكاديمية منظمة فريدريش – إيبرت:
www.fes-onlineakademie.de

المقدمات المبدئية حول كافة المسائل الإقتصادية وأخبارها يقدمها «قاموس الإقتصاد: مصطلحات، أرقام، وترابطات» من تأليف: فولكر هوبه، وجوستاف هورن وكيم أوتو أنظر صفحة (١٨)

Thorsten Kalina und Claudia Weinkopf (2008), Neue Berechnung des IAQ zu Niedriglöhnen in Deutschland. 2006 arbeiteten 5,5 Millionen Beschäftigte für Bruttostundenlöhne unter 7,50 €, Manuskript, Gelsenkirchen.

Paul Kevenhörster, Werner Pascha, Karen Shire (2003), Japan: Wirtschaft – Gesellschaft – Politik, Wiesbaden.

John Maynard Keynes (1966), Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, München/Leipzig.

John Maynard Keynes (1926), The End of Laissez-Faire: The Consequences of the Peace (Neuauflage 2009), New York.

Philip Lawn (2003), A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI), and other related indexes, in: Ecological Economics 44, S. 105–118.

James R. Lincoln und Michael L. Gerlach (2004), Japan's Network Economy: Structure, Persistence, and Change, Cambridge.

Eric Marlier und Sophie Ponthieux (2000), Low-Wage Employees in EU Countries, European Commission, Statistical Office: Statistics in Focus/Population and Social Conditions, 11/2000, Luxemburg.

Karl Marx (1991), Kritik der politischen Ökonomie, Karl Marx und Friedrich Engels Gesamtausgabe (MEGA), Band 10, Berlin.

Karl Marx und Friedrich Engels (1987), Manifest der Kommunistischen Partei, Berlin (West).

Donella Meadows u. a. (1972), Die Grenzen des Wachstums – Berichte des Club of Rome zur Lage der Menschheit, München.

Wolfgang Merkel u. a. (2003), Defekte Demokratie, Band 1: Theorie, Opladen.

Thomas Meyer (2006), Praxis der Sozialen Demokratie, 1. Aufl., Wiesbaden.

Thomas Meyer (2005a), Theorie der Sozialen Demokratie, 1. Aufl., Wiesbaden.

Thomas Meyer und Nicole Breyer (Mitarbeit) (2005b), Die Zukunft der Sozialen Demokratie, Bonn.

Hyman P. Minsky (1986), Stabilizing an Unstable Economy, New Haven.

Alfred Müller-Armack (1947), Wirtschaftslenkung und Marktwirtschaft, Hamburg.

Joachim Münch und Mikiko Eswein (1998), Bildung, Öffentlichkeit und Arbeit in Japan. Mythos und Wirklichkeit, Berlin.

Werner Pascha (Hg.) (2004), Systemic Change in the Japanese and German Economies. Convergence and Differentiation as a Dual Challenge, London/New York.

Matthias Platzeck, Peer Steinbrück, Frank-Walter Steinmeier (2007), Auf der Höhe der Zeit, Berlin.

OCED, Organisation für wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, OECD.Stat Extracts,http://stats.oecd.org.

Hans J. Pongratz und G. Günther Voss (2003), Arbeitskraftunternehmer: Erwerbsorientierung in entgrenzten Arbeitsformen, Berlin.

Robert Reich (2008), Superkapitalismus. Wie die Wirtschaft unsere Demokratie untergräbt, Frankfurt am Main/New York.

Thomas Rhein, Hermann Gartner, Gerhard Krug (2005), Niedriglohnsektor: Aufstiegschancen für Geringverdiener verschlechtert. IAB-Kurzbericht vom 10. März 2005, Nürnberg.

Jörg Rössel (2005), The Semantic of Social Structure: An International Comparison, Köln.

Dani Rodrik (1997), Has Globalization Gone Too Far?, Washington, D. C.

Sachverständigenrat (2005), Die Chance nutzen – Reformen mutig voranbringen, Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung, Jahresgutachten 2005/06, Wiesbaden.

Sachverständigenrat (2006), Widerstreitende Interessen, ungenutzte Chancen, Sachverständigenrat zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung, Jahresgutachten 2006/07, Wiesbaden.

Claus Schäfer (2003), Effektiv gezahlte Niedriglöhne in Deutschland, in: WSI-Mitteilungen, 56, S. 420–428.

Fritz W. Scharpf (1987), Sozialdemokratische Krisenpolitik in Europa, Frankfurt am Main/New York.

Manfred G. Schmidt (2000), Immer noch auf dem mittleren Weg? Deutschlands politische Ökonomie am Ende des 20. Jahrhunderts, in: Roland Czada, Helmuth Wollmann (Hg.), Von der Bonner zur Berliner Republik, Wiesbaden, S. 491–513.

Thomas Schulten (2005), Gesetzliche Mindestlöhne in Europa. Institutionelle Regelungen und ökonomische Konsequenzen, in: Eckhard Hein (Hg.), Löhne, Beschäftigung, Verteilung und Wachstum, Marburg, S. 185–208.

Joseph A. Schumpeter (1950), Kapitalismus, Sozialismus und Demokratie, München.

Amartya Sen (1999), Development as Freedom, New York.

Hans-Werner Sinn (1986), Risiko als Produktionsfaktor, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, München, S. 557–571.

Adam Smith (1974), Der Wohlstand der Nationen. Eine Untersuchung seiner Natur und seiner Ursachen, München.

Robert Solow und Charles Wyplosz (2007), in: Ronald Schettkat, Jochem Langkau (Hg.), Aufschwung für Deutschland. Plädoyer international renommierter Ökonomen für eine neue Wirtschaftspolitik, Bonn, S. 35–47.

Joseph E. Stiglitz (2002), Die Schatten der Globalisierung, Berlin. Wolfgang Streeck (1995), German Capitalism. Does it exist? Can it survive?, Köln.

Wolfgang Streeck und Kozo Yamamura (Hg.) (2003), The End of Diversity? Prospects for German and Japanese Capitalism, Ithaca, New York.

Simon Vaut (2007), Hoffnung wagen, Berliner Republik 3/2007, Berlin, S. 78–83.

Simon Vaut (2008), Amerikas Hoffnung, Berliner Republik 1/2008, Berlin, S. 79–81.

Vereinigung der Bayerischen Wirtschaft (2006), Mindestlöhne – Gefahr für den Arbeitsmarkt. Argumentation Die Stimme der Wirtschaft vom 14.3.2006, München..

Gert G. Wagner und Wolfgang Wiegard (2002), Volkswirtschaftliche Forschung und Politikberatung, in: Irene Becker u. a. (Hg.), Soziale Sicherung in einer dynamischen Gesellschaft, Frankfurt am Main, S. 770–788.

lange Sicht sind wir alle tot. Die Wirtschaftsprognosen des John Maynard Keynes, Deutschlandradio Kultur, Radiofeuilleton Kalenderblatt, Sendung vom 5. Juni 2008, URL: (zuletzt eingesehen am 8. Januar 2009).

Claudia Weinkopf (2006), Mindestbedingungen für die Zeitarbeitsbranche? Expertise im Auftrag des Interessenverbandes Deutscher Zeitarbeitsunternehmen (iGZ). Institut Arbeit und Technik, Gelsenkirchen.

Ernst Ulrich von Weizsäcker (2006), Grenzen der Privatisierung, Stuttgart.

Steward Wood (2001), Business, Government, and Patterns of Labour Market Policy in Britain and the Federal Republic of Germany, in: Peter A. Hall, David Soskice (Hg.), Varieties of Capitalism. The Institutional Foundations of Comparative Advantage, New York/Oxford, S. 247–274.

إثنا عشر كلمة هامة كروؤس أ ق لا م

المساواة (صفحة٦٩: ٦٥ ،)
العولمة (صفحة٤٧:)
الحقوق الأساسية (صفحة: ٥٤)
القيم الأساسية (صفحة: ٥١)
العمل الجيد (صفحة: ١٠ ، ١٢٦)
رأسمالية (صفحة: ١٨ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٢)
إقتصاد السوق (صفحة: ٤٥)
الحد الأدنى للأجور (صفحة: ١٣٢)
المشاركة في صنع القرار (صفحة: ٣٨ ، ٧٠ ، ١٢٩)
الإستدامة (صفحة: ٦٣)
التسوية الإجتماعية (صفحة: ٦٩)
النمو الإقتصادي (صفحة: ٦٠)

ملف منظمة فريدريش – إيبرت (FES): أزمة الأسواق المالية

يتضمن حزمة لكافة التحاليل، وتقارير الخبرة، والندوات لمنظمة فريدريش – إيبرت حول أزمة الأسواق المالية: **www.fes.de/ inhalt/ in_finanzkrise.htm**

تعليقات على الطبعة الأولى

«كتاب إعلامي. كتاب القراءة ٢ يستحق القراءة. لم يتم إعداده لهذا الغرض بالتحديد، لكنه جاء في الوقت المناسب جداً في زمن النظام الرأسمالي المتغول، فالسياسة الإقتصادية المستندة إلى القيم هي موضوع هذا الكتاب، وهي مطلبه، فهو يطرح سياسة – للديمقراطية الإجتماعية – تضع الإنسان في قلب الحدث. سياسة تضع نصب عينيها مستوىً عالٍ من الرفاه للجميع كهدف وتعمل على الوصول إليه، وذلك بشكل مستدام – ناجحة على الصعيد الإقتصادي، عقلانية على الصعيد البيئي، ومستقرة على الصعيد الإجتماعي، وتفي بكل استحقاقاتها، ولتكون بوصلة التوجيه للسير في الطريق نحو الأمام».

فرانس مونتفيرنج، رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) حتى عام ٢٠٠٩ (Franz Muentefering)

»كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية تعرض حيثيات المواضيع المعقدة في نقاطها الهامة بشكل سريع سهل المنال. من، وماذا، وكيف، وقبل كل شيء لأي سبب: نظرة شاملة مكثفة ذات قيمة ذهبية للتغيير من الروتين اليومي».

ديانا كوستر(Dianne Koester)، سكرتيرة نقابة.

«كتاب «قراءة الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» يقدم نظرة مفصلة مثيرة للاهتمام، في الترابطات بين مجريات العمليات الإقتصادية ونموذج الديمقراطية الإجتماعية. وفي ضوء الأزمة المالية بالذات، أصبح التعرف على الأنماط والأنظمة الإقتصادية، وخاصة المبادئ الإقتصادية الأساسية، وكذلك التعرف على برامج الأحزاب السياسية، ضرورة لا غنى عنها».

تورستن شيفر-جومبل (Thorsten Schaefer-Guembel) الرئيس القطري للحزب الديمقراطي الإجتماعي في ولاية هسن، ورئيس جناح الحزب في مجلس نواب ولاية هسن.

«كتاب قراءة «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية»، هو عبارة عن مصافحة موفقة لأيدي الناس الذين يستحثّون بنات أفكارهم، فيما إذا كانت حياتهم الإقتصادية، أو تجاربهم المهنية أو ما يمارسونه في حياتهم كمستهلكين، يتطابق فعلاً مع وصية الدولة الإجتماعية، كما قصدها القانون الأساسي».

يوزف فوكت (Josef Vogt)، عضو مخضرم في حزب (SPD)، نقابة IG-Metall و AWO

«بالتزامن مع اجتياح الأزمة المالية بالذات، صدر كتاب منظمة فريدريش إيبرت «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» كمرجع لرؤوس أقلام مواضيع ساخنة لا يستغنى عنه. فالكتبة يحللون فيه بشكل مختصر مفهوم نظريات الإقتصاد المركزي، ويناقشونها من خلال أمثلة واقعية، ومن ثم يسألون كيف يمكن أن تظهر صورة سياسة إقتصادية عصرية للديمقراطية الإجتماعية. وبهذا يصبح هذا الكتاب بمثابة أداة من الأدوات الحيوية للتثقيف السياسي. حيث أن تشكيل السياسة والمشاركة فيها هو المحرك الآلي للديمقراطية الإجتماعية».

د. بيتر شتروك (Dr. Peter Struck) رئيس جناح حزب (SPD) في المجلس النيابي الاتحادي)بندستاغ)
حتى عام ٢٠٠٩

«في أوقات الأزمة العارمة تتغير أشياء كثيرة. فالنظريات والأدوات لتوجيه وتنسيق الرأسمالية، تعود لتعيش فترة تنوير ثانية. والديمقراطية الإجتماعية تقدم صورة نموذجية، يطغى تأثيرها أيضاً على توجه السياسة الإقتصادية. فالقيم الأساسية والحقوق الأساسية، يكتسبان اعترافاً أكثر في التعاملات السياسية والإقتصادية. والذي يريد أن يفهم المتحولات الجارية وأن يساهم في تشكيلها، يقدم كتاب القراءة «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية» إليه لقمة سائغة. فهو يقدم أمثلة عملية ومبادئ نظرية تتيح الإمكانية للتوجه نحو المنعطف الصحيح. وفيه ما يكفي من المغريات لتعميق الفكر من جديد وللإنتماء للعمل. والإقتصاد لا يخضع لقوانين الطبيعة، بل يتم تشكيله سياسياً من قبل الإنسان».

أوللا شميدت (Ulla Schmidt) ، عضو المجلس النيابي الاتحادي (MdB)، وزيرة إتحاد الصحة سابقاً

نود دعوتكم للمشاركة في مناقشة الديمقراطية الإجتماعية. تقوم أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية التابعة لمنظمة فريدريش - إيبرت بتوفير حيزاً ملائماً لهذا الغرض، إذ نقدم إمكانية المشاركة في ثمانية ندوات، ستتداول السجال حول القيم الأساسية والحقول العملية للديمقراطية الإجتماعية:

- المبادئ الأساسية للديمقراطية الإجتماعية
- الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية
- الدولة الإجتماعية والديمقراطية الإجتماعية
- العولمة والديمقراطية الإجتماعية
- أوروبا والديمقراطية الإجتماعية
- الاندماج الإجتماعي، الوفادة والديمقراطية الإجتماعية
- الدولة، المجتمع المدني والديمقراطية الإجتماعية
- السلام والديمقراطية الإجتماعية

عن المؤلفات والمؤلفين

يوخـن دام (Jochen Dahm) مواليـد (١٩٨١) ، مقـرر في الأكاديميـة السياسـية لمنظمـة فريديريـش إيـبرت. دراسـته الجامعيـة في مدينـة مونسـتر وفي ملقـة الإسـبانية في العلـوم السياسـية وعلـوم الاتصـالات وقانـون الحـق العـام.

د. ميشـائيل داودرشـتد (Dr. Michael Dauderstaedt) مواليـد (١٩٤٧)، يعمـل لمنظمـة فريدريـش ايـبرت منـذ عـام ١٩٨٠. منـذ عـام ٢٠٠٦ ، رئيـس قسـم السياسـة الإقتصاديـة والإجتماعيـة، وقبـل ذلـك قسـم التحاليـل السياسـية عـلى الصعيـد العالمـي. دراسـته الجامعيـة رياضيـات وإقتصـاد وسياسـة التنميـة في مدينـة آخـن وباريـس وبرلـين.

بيـتر فرانـس (Peter Franz) مواليـد(١٩٥٣) ، يعمـل منـذ (١٩٨٨) في الـوزارة الإتحاديـة الألمانيـة للبيئـة وحمايـة الطبيعـة والسـلامة في المفاعـلات النوويـة. أصبـح منـذ (١٩٩٩) في موقـع عملـه في برلـين الرئيـس المقـرر لقسـم «البيئـة والإقتصـاد، التجديـد الإبداعـي والتشـغيل، المحاسـبة البيئيـة». درس علـم الإقتصـاد وعلـوم الإدارة.

توبيـاس جومـبرت (Tobias Gombert) مواليـد (١٩٧٥) ، يعمـل في تنظيـم نـدوات لمجالـس ممثـلي العـمال. بالإضافـة لذلـك فهـو مـدرب في نـدوات حـول الاتصـالات والنظريـات. كان رئيـس شـبيبة الحـزب الديمقراطـي الإجتماعـي (Juso)، عـلى صعيـد الإتحـاد ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥. عضـو القيـادة الإتحاديـة (Juso) ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ وكان في هـذه الفـترة مـن المسـاهمين في تأسـيس «مدرسـة رابطـة » Juso .منـذ عـام ٢٠٠٧، يعمـل كمـدرب في أكاديميـة الديمقراطيـة الإجتماعيـة. وهـو المؤلـف الرئيـسي لكتـاب القـراءة «القواعـد الأساسـية للديمقراطيـة الإجتماعيـة». لديـه أبحـاث عمليـة حتـى الآن عـن جـان جـاك روسّـو، والنظريـة الماركسـية، وفلسـفة الأخـلاق.

د. ايـرك جورجسـديز (Dr. Erik Gurgsdies) مواليـد (١٩٤٤)، كان مـن ١٩٩٣ – ٢٠٠٩ رئيـس مكتـب منظمـة فريدريـش – ايـبرت في ولايـة ميكلنبـورغ – فوربومـرن. درس علـم الإقتصـاد والإجتـماع. بعـد ذلـك، أصبـح محـاضراً في علـم الإقتصـاد في المعهـد الأهـلي العـالي في مدينتـي بـيرغ نويشـتات وآرنسـبورغ، وفي المعهـد العـالي للإقتصـاد والسياسـة في هامبـورغ.

د. كريسـتيان كـرل (Dr. Christian Krell) مواليـد (١٩٧٧) ، مـن العاملـين في منظمـة فريدريـش – ايـبرت ومسـؤول عـن أكاديميـة الديمقراطيـة الإجتماعيـة فيهـا. درس علـوم السياسـة، والتاريـخ وعلـوم الإقتصـاد والإجتماع في جامعتـي زيجـن ويـورك. أعـد بحـث الدكتـوراه في العلـوم السياسـية في موضـوع السياسـة الأوروبيـة لـكل مـن الحـزب الديمقراطـي الإجتماعـي وحـزب العـمال وبـارتي سوسياليسـت.

د. فلوريـان مايـر (Dr. Florian Mayer) مواليـد (١٩٧٥) ، يعمـل كمقـرر قسـم في الـوزارة الإتحاديـة للبيئـة، وحمايـة الطبيعـة، وسـلامة المفاعـلات النوويـة، ومقـرر قسـم «البيئـة والإقتصـاد، التجديـد الإبداعـي والتشـغيل، والمحاسـبة البيئيـة»، كـما أنـه محـاضر في جامعـة هايدلـبرغ. درس علـوم الإقتصـاد وعلـوم الإجتـماع.

بروفيسور د. فيرنر باشا (Prof. Dr. Werner Pascha) مواليد (١٩٥٧)، يعمل منذ ١٩٩٢ كأستاذ في إقتصاد شرق آسيا واليابان وكوريا في جامعة دوزبورغ – إسن. كانت دراسته الجامعية في مدرسة لندن للإقتصاد (LSE)، وفي ناجويا/ اليابان، وبشكل خاص في مدينتي فرايبورغ وبرايسجاو حيث درس علم الإقتصاد، وأعد لشهادة الدكتوراه ومن ثم لمؤهلات أستاذ جامعي.

بروفيسور د. فولفجانج شرودر (Prof. Dr. Wolfgang Schroeder) مواليد (١٩٦٠)، كان منذ عام ٢٠٠٩ أمين عام وزارة شؤون العمل والشؤون الإجتماعية وشؤون المرأة والعائلة في ولاية براندنبورغ، ويحاضر منذ عام ٢٠٠٦ في مدينة كاسل حول موضوع «نظام كيان الدولة السياسي في ألمانيا الإتحادية في صدد التحول». قبل ذلك، التحق بأعمال أخرى من بينها وظائف متنوعة في مجلس إدارة نقابة IG–Metall ، كما كان يحاضر ويقوم بالبحث العلمي في كل من فرانكفورت/ نهر ماين ودارمشتادت وجامعة هارفرد. درس العلوم السياسية في ماربورغ، فينا، كوبنجن وفرانكفورت، وحصل على الدكتوراه في مدينة جيسن.

شتيفان تيدوف (Stefan Tidow) ، يعمل في قسم «البيئة والإقتصاد، التجديد الإبداعي والتشغيل، والمحاسبة البيئية » في الوزارة الإتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة في المفاعلات النووية. وهو الآن مجاز، ويعمل لدى جناح حزب الخضر في المجلس النيابي الإتحادي.

سيمون فاوت (Simon Vaut) مواليد (١٩٧٧) ، مقرر في وزارة ولاية براندنبورغ لشؤون العمل، والشؤون الإجتماعية وشؤون المرأة والعائلة. وكمدرب في أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية، يترأس الندوات في مواضيع الإقتصاد والعولمة. وقام بأعمال لصالح معهد الأبحاث الإجتماعية والإقتصاد الإجتماعي، ومدرسة هيرتي للحكم الرشيد، ولمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

د. كلاوديا فاين كوبف (Dr. Claudia Weinkopf) مواليد (١٩٦٣) ، تعمل كنائبة للمديرة التنفيذية ورئيسة قسم أبحاث «المرونة والأمان» (FLEX) في كلية العمل والتأهيل في جامعة دوزبورغ – إسن. كانت دراستها الجامعية في دورتموند تخصص علم الإقتصاد، وفرعي علم الإجتماع، وأعدت فيهما شهادة الدكتوراه.

السياسة تحتاج إلى توجه واضح. فقط الذي يستطيع تعريف أهداف أعماله بشكل واضح دون لبس، يمكنه الوصول إليها ونيل إعجاب الآخرين بها. ولذا فكتاب القراءة هذا «الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية » يطرح السؤال: كيف يمكن ممارسة سياسة إقتصادية حديثة ملتزمة بالقيم الديمقراطية الإجتماعية بإنجاز ناجح؟ أي مبادئ تمثل القواعد التي ترتكز عليها؟ وكيف يمكن تطبيقها في الواقع العملي؟

مواضيع كتب قراءات في الديمقراطية الإجتماعية تستند إلى ندوات أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية هي برنامج يعرض تقديم الإستشارات والتأهيل من قبل منظمة فريدريش – ايبرت للمهتمين في السياسة والاندماج للعمل فيها.

معلومات أخرى عن الأكاديمية تحت عنوان : www.fes-soziale-demokratie.de

فرانس مونترفيرنج (Franz Muentefering) رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) حتى عام ٢٠٠٧

«من، وماذا، وكيف وقبل كل شيء لأي سبب: نظرة عامة مكثفة لها قيمة ذهبية للتغيير من الروتين اليومي.»
ديان كوستر (Dianne Koester) – سكرتيرة نقابة

«بالتزامن مع إجتياح الأزمة المالية بالذات، صدر كتاب منظمة فريدريش – ايبرت » الإقتصاد والديمقراطية الإجتماعية «كمرجع لرؤوس أقلام مواضيع ساخنة لا غنى عنه»
د. بيتر شتروك (Dr. Peter Struck) رئيس جناح الحزب الديمقراطي الإجتماعي (SPD) في المجلس النيابي الإتحادي حتى عام ٢٠٠٩

أكاديمية الديمقراطية الإجتماعية
منظمة فريدريش إيبرت
الطبعة الثالثة المحدثة

ISBN: 978-9957-484-44-6